



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى - كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق في ضوء تجارب مختارة

رسالة مقدمة

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المثنى
وهي كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من قبل

فاطمة سوادى شنبارة

إشراف

الأستاذ الدكتور عقيل حميد الحلو

اقرار المشرف

أقر أن إعداد الرسالة الموسومة (قياس تطور حجم الانتماء المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق في ضوء تجارب مختارة) للطالبة (فاطمة سوادى شنبارة) قد جرت تحت اشرافي في جامعة المثنى/ كلية الادارة والاقتصاد/قسم العلوم المالية والمصرفية ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ولأجله وقعت .


المشرف
أ.د عقيل حميد جابر العلي
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة المثنى

توصية رئيس القسم:

بناء على الاقرار الذي تقدم به الاستاذ المشرف ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة


أ.م.د. عثمان طارق ظاهر
رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة المثنى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يُرَافِقُ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَجْرُ الْكَبِيرُ
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَجْرُ الْكَبِيرُ

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَجْرُ الْكَبِيرُ

صدق الله العظيم

سورة المجادلة آية ١١

الإهداء

الى ملاكي في الحياة, ومعنى الحب والحنان, الى بسمه الوجود,
ومن كان دعائها سر نجاحي, وحنانها بلسم جراحي ... أمي الحبيبة
رحمك الله يا أمي.

الى من كلله الله بالهيبة والوقار, ومن علمني العطاء من دون انتظار,
وارجو من الله أن يرحمه برحمته الواسعة... والدي.

الى اسرتي الحبيبة... زوجي رحمك الله يا من كنت سر نجاحي.

الى الذين بوجودهم اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها
أختي واخواني واحبتي ... وفقهم الله وجزاهم خيراً.

الى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع.

الباحث

شكر وإمتنان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد بن عبد الله (ص) واله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر الميامين .

أما بعد .. يدفعني واجب الوفاء , أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور **عقيل حميد جابر الحلو** لتفضله بالأشراف على بحثي، اذ حظيت منه بالقراءة العلمية الدقيقة والرصينة، فقد منحني الكثير من وقته وجهده وكانت لتوجيهاته وملاحظاته القيمة الدور الواضح في انجاز هذا البحث، داعية الله عز وجل أن يسدد خطاه ويحفظه سالماً. ومن واجب العرفان أن أتقدم بجزيل الشكر الى أ.م. د **سلام العارضي** عميد كلية الادارة والاقتصاد وإلى أ.م. د **غسان طارق ظاهر** رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية على مساندته وعطفه أدامه الله ووفقه. وشكري وامتناني إلى كل أساتذتي الافاضل الذين أسهموا في تعليمي وأوصلوني إلى هذه المرحلة من الدراسة، وكانوا السراج الذي أنار لي عقلي ودربي، وفقهم الله جميعاً وحفظهم من كل مكروه , ويسرني ان اتقدم بالشكر والتقدير الى الأساتذة الأفاضل رئيس واعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بالموافقة على مناقشة بحثي، مع اعتزازي العالي بكل ما يبذونه من ملاحظات قيمة تغني من رصانة وعلمية البحث.

واتقدم بالشكر والعرفان الى موظفي وموظفات مكتبة الدراسات العليا في الجامعة المستنصرية والمكتبة العلوية المقدسة في كربلاء لما قدموه من مساعدة في الحصول على المصادر فضلاً عن ذلك شكري للموظفين في كليتنا ولا سيما في المكتبة (خالد ابو الهود). ولا يفوتني في هذا المقام ، أن أتقدم بالشكر والامتنان ، إلى جميع الاساتذة الأفاضل (الاستاذ سلام هاشم , وحسام عباس, وضرغام الاصيل, وضياء جاسم , وامل عبد الحسن, وحيدر ثجيل, وأمين فهد جايد). وأقدم شكري الخالص لزملائي طلبة الدراسات العليا في الكلية كافة لاحترامهم ودعمهم المتواصل لمساعدتي ومساندتي عبر المرحلة الدراسية وإعداد البحث .

وأنتقدم بالشكر الى جميع من ساعدوني في هذا البحث وفاتني ذكر أسمائهم. وأخيراً أسأل الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في إعداد هذه الرسالة ومن الله العون والتوفيق.

الباحث

المستخلص

ان موضوع الدراسة التي نحن بصددھا تتلخص في بيان ما هو الائتمان المصرفي والنظريات المفسرة له فضلاً عن بيان تأثيره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال مدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) في العراق والجزائر، أذ استخدم النموذج الانحدار البسيط وبرنامج EVIEWS^٩ كوسائل لقياس وتحليل البيانات ، وتوصلت الدراسة الى استنتاجات عدة سيما وان الانحياز الحكومي للتعامل مع المصارف الحكومية وتجاهل المصارف الخاصة ، كذلك توصلت الى ضعف التأثير للائتمان النقدي على التضخم نتيجة التحكم الكامل في الاخير من قبل السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي ، وتكدس السيولة لدى المصارف التجارية في العراق على الرغم من بلوغها نسب عالية ، الا ان القطاع بات عاجزاً عن تشغيل موجوداته والودائع الموجودة لديه واستثمارها ، وقد اوصت الدراسة الى ان هناك خطط وفرص استثمارية كبيرة تقدمها البيئة الاقتصادية العراقي تساعد المصارف التجارية على استثمار السيولة التي تمتلكها وتحقيق ربحية مناسبة وهذا سيساعدها على ترك الاستغلال الا اخلاقي على سبيل المثال هامش الربح العالي الذي تفرضه وكذلك التحيز الذي تعمل به الحكومة للمصارف هنا لا يجدي نفعاً للاقتصاد العراقي ، لهذا يجب عليها الابتعاد عن التحيز والتوجه نحو ترك المصارف الحكومية والخاصة للمنافسة وجعلها تعمل وتنويع مصادر دخلها الذي يعتمد في معظمه على مزاد العملة والفرق بين السعر الرسمي والمعلن.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية الكريمة
	الاهداء
	الشكر والتقدير
أ	المستخلص
ب- هـ	المحتويات
و	قائمة الجداول
ز	قائمة الأشكال
١-٢	المقدمة
3-3	اولا : أهمية البحث
3-3	ثانيا : مشكلة البحث
٣-٣	ثالثا : أهداف البحث
٣-٣	رابعا : فرضية البحث
٣-٤	خامسا: منهجية البحث
٤-٤	سادسا: الحدود المكانية للبحث
٤-٤	سابعا : الحدود الزمانية للبحث
4-6	ثامنا : الدراسات السابقة
٧-٤٨	الفصل الاول: الجانب النظري لمتغيرات الدراسة
٨-١٩	المبحث الاول: اطار مفاهيمي عن الائتمان المصرفي
٨-٩	التطور التاريخي للائتمان المصرفي
٩-١٠	مفهوم الائتمان المصرفي
١٠-١٤	انواع الائتمان المصرفي
١٥-١٦	اهمية الائتمان المصرفي
١٦-١٧	مخاطر الائتمان المصرفي
١٨-١٩	العوامل المؤثرة على السياسة الائتمانية للمصارف

٢٠-٣٨	المبحث الثاني/المتغيرات الاقتصادية
٢٠-٢١	مفهوم النمو الاقتصادي
٢١-٢٤	محددات النمو الاقتصادي
٢٤-٢٥	أنواع النمو الاقتصادي
٢٥-٢٧	مفهوم البطالة
٢٧-٢٨	اسباب البطالة
٢٨-٣٠	اثار البطالة
٣٠-٣٨	التضخم
٣٩-٤٨	المبحث الثالث/ تأثير الائتمان المصرفي على المتغيرات الاقتصادية الكلية
٣٩-٤٤	اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي
٤٤-٤٧	اثر الائتمان المصرفي على البطالة
٤٧-٤٨	اثر الائتمان المصرفي على التضخم
٤٩-٩٩	الفصل الثاني: تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق والجزائر
٥٠-٧٤	المبحث الاول/ تحليل واقع الائتمان النقدي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق والجزائر للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)
٥٠-٥٨	نبذة تاريخية عن الجهاز المصرفي العراقي
59-63	السياسة الائتمانية في العراق للمدة
64-67	تحليل الائتمان النقدي للمصارف التجارية في العراق للمدة
68-74	تحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة
٧٥-٩٥	المبحث الثاني /تحليل الائتمان النقدي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

75-83	نبذة عن الجهاز المصرفي الجزائري
٨٤-٨٤	السياسة الائتمانية في الجزائر للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)
٨٥-٨٧	تحليل الائتمان النقدي للمصارف الجزائرية
٨٨-٩٤	تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٠٤)
٩٥-٩٩	المبحث الثالث / النشاط الاقراضي ومسار بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للعراق والجزائر
95-97	مسار الائتمان النقدي وحجم الودائع في العراق والجزائر للمدة
97-99	نشاط المتغيرات الاقتصادية في العراق والجزائر للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٠٤)
١٠٠-١٢٦	الفصل الثالث: قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق والجزائر: (دراسة مقارنة للمدة من ٢٠١٨-٢٠٠٤)
١٠١-١١١	المبحث الاول: الإطار النظري للنموذج القياسي
102-103	مراحل بناء الأنموذج
103-104	السلاسل الزمنية
104-105	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
105-107	الانحدار الخطي البسيط
107-108	مفهوم السكون والاستقرارية للسلاسل الزمنية
108-110	طرق تحديد استقرارية السلاسل الزمنية
111- 118	المبحث الثاني/ قياس وتحليل أثر الائتمان النقدي في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي
111-111	وصف المتغيرات
112- 118	اختبار الاستقرارية
119- 126	المبحث الثالث / تحليل اثر الائتمان النقدي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري

119- 119	وصف المتغيرات الداخلة في الأنموذج
120- 122	اختبار الاستقرار
123- 126	تقدير الأنموذج القياسي
١٢٧-١٣٠	الأستنتاجات والتوصيات
١٢٧-١٢٨	أولاً: الأستنتاجات
١٢٩-١٣٠	ثانياً: التوصيات
١٣١-١٤٠	المراجع والمصادر
I	المستخلص باللغة الانكليزية

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
------------	--------------	--------

53-56	هيكل الجهاز المصرفي لسنة ٢٠١٨	١
65	رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق (٢٠١٨ - ٢٠٠٤)	٢
68	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق (٢٠١٨ - ٢٠٠٤)	٣
71	اجمالي معدلات البطالة والزيادة السكانية في العراق ٢٠١٨ - ٢٠٠٤	٤
3٧	المعدل السنوي للتضخم للمدة في العراق (٢٠١٨ - ٢٠٠٤)	٥
٨٥	تطور النشاط الاقراضي للمصارف الجزائرية (حسب الجهة المستلمة) للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٠٤)	٦
88	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو الناتج للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٠٤)	٧
91	تطور الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات المساهمة في الجزائر للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٠٤)	٨
92	تطور معدلات البطالة في الجزائر للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٠٤)	٩
93	معدلات التضخم في الجزائر خلال المدة (٢٠١٨ - ٢٠٠٤)	١٠
95	حجم الائتمان النقدي والودائع للمصارف العاملة في العراق والجزائر للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٠٤)	١١
98	بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للعراق والجزائر للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨)	١٢
111	وصف المتغيرات الداخلة في الدراسة	١٣
112	نتائج اختبار دالة الارتباطات المتغير الائتمان النقدية في العراق	١٤
119	وصف المتغيرات الداخلة في الدراسة	١٥
121	نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية المتغيرات قيد الدراسة	١٦

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
-----------	-------------	--------

١٣	مخطط يمثل اشكال الائتمان المصرفي	١
٤٤	مخطط يوضح اثر الائتمان المصرفي على معدل النمو الاقتصادي	٢
٤٧	مخطط يوضح اثر الائتمان المصرفي على حجم البطالة	٣
83	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري لسنة ٢٠١٨	٤

المقدمة

المقدمة

من المؤكد أن للائتمان المصرفي دوراً مهماً جداً في دعم عملية التنمية الاقتصادية، و يعد وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين حيث يجرى تحويل رأس المال من شخص لديه فائض نقدي إلى شخص بحاجة إلى هذا الفائض وغير متوافر لديه من اجل استغلاله في عملية الإنتاج واستخدام الموارد البشرية وزيادة إنتاجية رأس المال، وتعد عمليات منح الائتمان المصرفي هي الوظيفة الرئيسية والهامة التي تقوم بها المصارف التجارية لتحقيق أهدافها، فالائتمان يمثل معظم أصول هذه المصارف ويسهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها، وان عملية منح الائتمان هي عملية تسويقية للأموال المتوافرة للمصارف بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان ضمن ضوابط وقواعد سليمة مع توافر الضمانات التي تضمن تدفق الأموال وعودتها إلى المصرف .

ان النمو الاقتصادي يعد هدفا رئيسا للسياسة الاقتصادية في مختلف بلدان العالم ويحتل مركز الصدارة في السياسات الاقتصادية للبلدان كافة، وان تحقيق النمو الاقتصادي ليس بالأمر السهل ، حيث ان هناك متطلبات اساسية وشروطا مسبقة يجب توافرها لتحقيقه بالشكل والمعدل المطلوب ، ولعل من بين اهم العناصر الاساسية هي توفر الموارد المالية الكافية من المصادر الملائمة لتمويل الاستثمار وتحقيق الزيادة في الانتاج والدخل ، وان التضخم والبطالة يعدان ظاهرتين اقتصاديتين قد تواجه اي اقتصاد في العالم ، فهما يعدان من المرتكزات الاساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية، فالبطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة ، كما اصبحت ظاهرة اقتصادية في اي اقتصاد . اما التضخم فهو ظاهرة الارتفاع العام المستمر في الاسعار ، واصبح يشكل نقطة سوداء في الاقتصاد اذا كان بجانبه السلبي ، من هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة ما بين التضخم والبطالة.

وبناءً على ما تقدم قسم البحث الى ثلاثة فصول حيث قسم الفصل الاول الى ثلاثة مباحث المبحث الاول تناول الائتمان المصرفي والمبحث الثاني الجانب النظري للمتغيرات الاقتصادية اما المبحث الثالث فقد تناول علاقة الائتمان المصرفي بالمتغيرات الاقتصادية وقسم

الفصل الثاني الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول السياسة الائتمانية في العراق وتحليل المتغيرات الاقتصادية والمبحث الثاني السياسة الائتمانية للجزائر وتحليل المتغيرات الاقتصادية اما المبحث الثالث فقد تناول السياسة الائتمانية للعراق والجزائر , وكذلك الفصل الثالث قسم الى ثلاثة مباحث المبحث الاول التأصيل النظري للنموذج القياسي المستخدم والمبحث الثاني قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق اما المبحث الثالث فقد تناول قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في الجزائر .



منهجية الدراسة

ودراسات سابقة

منهجية الدراسة ودراسات سابقة

اولا: اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث كونها تتناول موضوعا مهما من المواضيع الاقتصادية وهو الائتمان المصرفي والدور الذي يمكن ان يلعبه كوسيط مالي لتعبئة الادخارات بأشكالها المختلفة وتوظيفها وفق ضوابط ومعايير مختلفة الامر الذي جعله يحظى باهتمام الاقتصاديين واصحاب القرار الاقتصادي كونه ذو تأثير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ويوفر جانبا تمويليا مهما يسهم في دعم الجوانب التنموية للبلد .

ثانيا: مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث من خلال التساؤل الثاني : ماهي الكيفية التي يتم بها توجيه الائتمانات المصرفية باتجاهات اقتصادية تنموية ذات تأثير ايجابي وفاعل على مؤشرات الاقتصاد الكلي في البلدان المدروسة.

ثالثا: أهداف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الائتمان المصرفي و الاثر الذي يمكن ان يتركه بأنواعه على بعض المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق والجزائر باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي.

رابعا: فرضية البحث:

تتطلق فرضية البحث من ان لتطور حجم الائتمان المصرفي تأثيرا على بعض المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق والجزائر .

خامسا: منهجية البحث:

اعتمد البحث على منهجية تقوم على المزج بين المنهجين الاستنباطي وبالأخص في الجانب النظري للبحث، والمنهج الاستقرائي عند قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تم بحثها من خلال الاعتماد على ادوات التحليل القياسي

لبيانات الدراسة المستمدة من المصادر الرسمية والكتب والدوريات والتقارير والرسائل والاطروحات واستخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

سادسا: الحدود المكانية للبحث:

سيتركز البحث في بحث قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية في كل من العراق والجزائر.

سابعا: الحدود الزمانية للبحث:

تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة من عام ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٨.

ثامنا: الدراسات السابقة

١. فايزة حسن مسجت الجشعمي, ٢٠١٤ ,

(دور الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٢ .)

ان اهمية هذه الدراسة تعود على انها تعالج موضوعا هاما وحيويا في الاقتصاد العراقي الا وهو التمويل وضالة حجم الائتمان الممنوح بالمقارنة مع الامكانات المالية للجهاز المصرفي العراقي وذلك بسبب العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه عمل هذا القطاع , كما ان تطور الجهاز المصرفي من الناحية الكمية بعد عام ٢٠٠٣ بشكل واضح اذ حضي قطاع التجارة بالنصيب الاكبر من الائتمان الممنوح من قبل المصارف.

٢. رسلان عبد الزهرة صافي الجنابي , ٢٠١٥ ,

(الائتمان المحلي ودوره في المتغيرات الكلية : رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي)

ان الائتمان المحلي يلعب دورا مؤثرا وبارزا من حيث الوظائف التي يؤديها في الاقتصاد الوطني , وتتمخض مشكلة الدراسة في ظاهرة ضعف مشاركة الائتمان المحلي في الاقتصاد العراقي وتهميشه وذلك نتيجة تخلف القطاع الخاص بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص وتحديد دور الائتمان المحلي في الاقتصاد العراقي مع التركيز على الوظائف المختلفة, حيث يعد الائتمان المحلي صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها كما ويعد الائتمان المحلي هو العلاقة بين طرفين احدهما دائن (البنك) والاخر مدين (العميل) اذ يعكس الائتمان المحلي درجة التطور المالي والمصرفي للبلدان المتقدمة والنامية.

٣. زهراء محمد نعمة الزبيدي, ٢٠١٦,

(تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق دراسة قياسية للمدة (١٩٨٥-٢٠١٥)).

تتمثل اهمية الدراسة حول دراسة الائتمان المصرفي في المصارف العراقية وتأثر الائتمان المصرفي في بعض المتغيرات المالية من خلال تحليل العلاقة ما بين الائتمان المصرفي والمتغيرات المالية فضلا عن دراسة وتحليل الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات والعلاقة بينهما في الاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٨٥-٢٠١٥) , وبيان ما للائتمان المصرفي من دور مهم وفعال في تمويل المشاريع ولاسيما المشاريع الاستثمارية التي تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة واللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

٤. نورة عواد عبد العزيز الموسوي, ٢٠١٧ ,

(ادارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي دراسة مقارنة بين مصارف تجارية عراقية واردنية خاصة.)

ان مشكلة السيولة التي تواجه المصارف التجارية بصورة عامة تعد من المسائل المعقدة , حيث ان ارتفاع مستوياتها يعمل على تولد مشكلة انخفاض في معدلات توظيف الموارد النقدية لتلك المصارف. وتتبع اهمية الدراسة من خلال تناولها لقطاع مهم والذي يعد من مكونات الاقتصاد, وهو القطاع المصرفي الذي يمثل حلقة وصل مهمة في الاقتصاد الوطني, و تهدف هذه الرسالة الى بيان العلاقة ما بين مؤشرات ادارة السيولة ومؤشرات الائتمان والمقارنة بينهما من خلال استخدام الاساليب الاحصائية .حيث تعد السيولة ومؤشراتها من اهم المعطيات التي يقتضي على المصرف الاهتمام بها و اتضح عدة مسؤوليات تقع على عاتق مجلس الادارة التنفيذية عند متابعة نسبة الرصيد النقدي للمدة المدروسة.

٥. شروق خلف لطيف السبهان ,

(تقييم السياسة الائتمانية واثرها في الاداء المالي المصرفي دراسة حالة في مصرف الخليج التجاري).

تحاول هذه الدراسة الاجابة على كل التساؤلات الاتية والمتمثلة بالمفهوم والاطار العام للسياسة الائتمانية في مصرف الخليج التجاري وهل تعتمد السياسة الائتمانية على الاسس اللازمة وهل للسياسة الائتمانية تأثير في الاداء المالي للمصرف, اذ تتبع هذه الدراسة على

انها من الدراسات المحلية التي تعالج المرتكزات الرئيسة التي تقوم عليها السياسة الائتمانية في المصارف التجارية في العراق والتعرف على خصائص السياسة الائتمانية المطبقة في المصارف العراقية وتقييم هذه السياسة على وفق متطلبات المعايير والمرتكزات العالمية, حيث يعد الجهاز المصرفي من اهم الضروريات في الحياة الاقتصادية , وهناك اثر واضح للسياسة الائتمانية في اداء المصرف و تتمتع المصارف الخاصة بملاءة مالية مرتفعة مقارنة مع المصارف الحكومية .

٦. عادل قائد فارغ العامري, ٢٠٠٣

(اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن دراسة تحليلية قياسية للفترة ١٩٩٠ -

(٢٠٠١

تحليل وقياس اثر حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية الى الاقتصاد اليمني ككل خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠١), وتعود اهمية هذه الدراسة الى انها تعالج موضوعا هاما وحيويا في الاقتصاد اليمني , وتكتسب هذه الدراسة اهمية خاصة وذلك لعدم وجود دراسات منهجية تطبيقية حول الموضوع على مستوى اليمن ان معظم الائتمان المصرفي في اليمن يتمثل بالقروض والسلفيات , وان البنوك التجارية تساهم بنسبة ٩٢.٧٪ في المتوسط من اجمالي الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي خلال مدة الدراسة.

٧. حابس ايمان , ٢٠١٠-٢٠١١ .

(دور التحليل المالي في منح القروض دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة.)

ان شرح مفهوم الائتمان وأسس ومعاييره لبيان اهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان والعمل على وضع سياسة ملائمة تسمح بالتخفيف من اثار عدم السداد بعد وقوعه ودور التحليل المالي وذلك باستخدام النسب والمعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية لاتخاذ قرار ائتماني رشيد , ويعرف الائتمان المصرفي بانه الثقة التي يوليها البنك في اتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه لغرض محدد واعتماد البنوك بنسبة كبيرة على التحليل المالي لترشيد قراراتها الائتمانية.

الفصل الأول

الجانب النظري لمتغيرات الدراسة

المبحث الأول: اطار مفاهيمي عن الائتمان المصرفي

المبحث الثاني: المتغيرات الاقتصادية

المبحث الثالث: تأثير الائتمان المصرفي على المتغيرات الاقتصادية

الكلية

تمهيد:

تناول الفصل الأول الجانب النظري لمتغيرات الدراسة, اذ تناول المبحث الأول المفاهيم النظرية لموضوع الائتمان المصرفي من حيث التطور التاريخي للائتمان المصرفي وانواعه واهميته والمخاطر فيه, فيما تناول المبحث الثاني المتغيرات الاقتصادية والمفاهيم الاقتصادية لها, بينما تناول المبحث الثالث تأثير الائتمان المصرفي على المتغيرات الاقتصادية الكلية ونتائجه.

المبحث الاول

اطار مفاهيمي عن الائتمان المصرفي

اولاً- التطور التاريخي للائتمان المصرفي :

ان العراقيون القدماء يعدون اول من تعامل بالائتمان المصرفي، وتشير الدلائل التاريخية ان السومريين قد تعاملوا به قبل (٣٥٠٠ سنة ق.م) والبابليين قبل (٢٠٠٠ سنة ق.م)، و اختار الناس آنذاك المعابد لادخار اموالهم فيها كونها كانت اكثر امانا لحماية اموالهم من السرقة (عذافة، ٢٠١٨: ١٢)، واستمرت عملية الائتمان بالعصور القديمة من خلال ظهور عوائل غنية في أوروبا قامت بالإقراض في القرن السابع الميلادي، و عرفت شعوب اخرى الائتمان في العصور القديمة كالشعوب الصينية (الراوي، ٢٠٠١ : ٢١٠)، فضلا عن ان المؤرخين يشيرون الى العرب قبيل الاسلام كانوا قد عرفوا الائتمان، إذ ان المكيون يستثمرون اموالهم بطريقتين: الاولى: اعطاء المال مضاربة على حصته من الربح.

الثانية: الاقراض بالربا كان شائعاً في الجاهلية بين العرب انفسهم وبين اليهود، حتى جاء الاسلام فحرم الربا (عبد الباقي، ٢٠١٥ : ٩٣).

وبرز اليهود في العصر الوسيط بشكل خاص في مجتمعات اثينا وروما بمنح الائتمان مقابل الحصول على الربا، و قامت في هذه المرحلة الكنائس والمعابد بتقديم القروض بعد ان كانت الكنائس تحرم ذلك، في القرن التاسع و العاشر و الحادي عشر، وخلال ذلك العصر كان الافراد يخافون على اموالهم من النهب و الضياع فيودعونها لدى الصيارفة لانهم يشددون الحراسة على خزائهم و كان المودعون يدفعون اجوراً للصيارفة في مقابل ذلك ، وعندما شعر الصيارفة باستقرار الودائع قاموا بإقراضها الى افراد اخرين مقابل سعر فائدة يحصلون عليه (الراوي، ٢٠٠١ : ٢١٠).

وتبين الحقائق التاريخية ان اول من استعمل كلمة بنك هم الايطاليون و تلفظ (Banko) ومعناها منضدة او طاولة ، إذ كانت تمارس اعمال الصرافة في الاماكن العامة على طاولة او منضدة ذات واجهة زجاجية يبيعون ويشتررون فيها العملات، ونشأ اول مصرف في مدينة البندقية سنة ١١٥٧ م، اما في العصر الحديث فان اول مصرف اعطى حق ممارسة معظم الاعمال المصرفية المعروفة في الوقت الحاضر كقبول الودائع والتعامل بالكمبيالات ومنح القروض واصدار النقود هو مصرف اسكتلندا سنة ١٦٩٥ (عذافة، ٢٠١٨ : ١٣).

بعد التطورات الانتاجية اثرت الثورة الصناعية و التوسع في النشاط الانتاجي ونمو الشركات وكبر حجمها ازدادت حاجتها الى التمويل في هذه المدة حيث تأسس عدد من المصارف المتخصصة في الائتمان العقاري و الصناعي، وفي بريطانيا تمت المباشرة بالأعمال المصرفية عندما جاء ادم سميث بنظريته اليد الخفية سنة ١٧٧٦ ومع اقتراحه للاقتصاد المنظم ذاتيا الذي مكن الحد من مقرضي الاموال والمصرفيين من تدخل الدولة في القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ككل ، وفي فرنسا تأسست اول مؤسسة مالية خاصة اتجهت نحو تقديم الائتمان العقاري في عام ١٨٣٧، وأخيراً دخلت عملية الائتمان مرحلتها الجديدة التي انطلقت في عقد الثمانينات من القرن العشرين من خلال تطورات مختلفة منها الثورة المعلوماتية المصرفية التي حولت العمليات المصرفية من عمليات تقليدية الى سلسلة طويلة من المنتجات الجديدة و المتطورة .

اما الاتجاه الآخر في العمل المصرفي فبرز من خلال الصيرفة الشاملة التي تتمثل بتقديم الخدمات المصرفية كافة من دون تخصص و الى القطاعات الاقتصادية جميعها، فضلا عن ظهور المصارف الاسلامية التي اصبحت شكلاً من اشكال الصيرفة الشاملة التي تقوم بعمل المصارف الاعتيادية و لكنها تطبق الشريعة الاسلامية و مبادئ الدين الحنيف في ممارسة اعمالها (الراوي، ٢٠٠١ : ٢١٠).

ثانيا - مفهوم الائتمان المصرفي:

ان الائتمان صيغة تمويلية استثمارية تعتمد من قبل المصارف بأنواعها، وتتخذ من النقود اداة للتبادل ومقياساً للقيم واداة للادخار والدفع المؤجل، ويعد الائتمان المصرفي من اهم النشاطات المصرفية التي تنعكس نتائج عملياتها على الحسابات المالية الاجمالية للمصارف في الربح والخسارة وانه الوظيفة الاهم في مجال الاعمال المصرفية التي تحقق العائد للمصرف، وانه يحتل مكانة بارزة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دور الوساطة المالية بين المدخرين والمقرضين، ومن خلال المساهمة في زيادة العرض النقدي، فالائتمان في اللغة العربية مصدره ائتمن، وان اصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الاقتراض و بالتزام جهة لجهة اخرى بالاقتراض او المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، او بمعنى اخر منح

والمقصود بالائتمان تلك الخدمات التي يقدمها المصرف للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة او على اقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد امواله في حالة توقف العميل عن السداد وبدون اية خسائر يتحملها المصرف (عبدالباقي، ٢٠١٥: ٢٤٦)، وعرف ايضا بانه العملية او العمليات التي بمقتضاها يرتضي البنك بمقابل فائدة او عمولة معينة ان يمنح عميله او شخص اخر بناء على طلب عميله سواء حالا او بعد وقت معين بشكل رؤوس اموال نقدية او شكل اخر (عبدالحميد، ٢٠٠٢-120: 121). وعرف بانه عملية تزويد المستلزمات من قبل طرف الى طرف اخر حينما يكون الطرف الثاني غير قادر في الوقت الحاضر على تعويض قيمة تلك المستلزمات للطرف الاول وانما يعوض في وقت لاحق متفق عليه (النعيمي، ٢٠٠٩: ١٢١-١٢٠) .

ومن خلال ما تقدم يمكن تعريفه على انه مبلغ من المال يدفعه المصرف الى العميل بعد اطمئنان المصرف الى ان العميل الذي يحصل على الائتمان ومن خلال ضمانات يقدمها بانه سوف يتمكن من سداد التزاماته في المواعيد المحددة لها والمتفق عليها مع ادارة المصرف بموجب عقد القرض الذي يحدد مبلغه وكيفية سداده لقاء حصول المصرف على ارباح من العميل، تمكن المصرف من دفع التزامات وحقوق المودعين، ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل ارباح صافية.

ثالثا: انواع الائتمان المصرفي:

عمل المصارف التجارية يتمثل بتقديم خدمات ائتمانية متنوعة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني لتمكنها من مزاوله انشطتها المختلفة، وهنالك عدة انواع للائتمان المصرفي وهي: (علي، ٢٠١٠: ٦٤ - ٧١) .

١- الائتمان النقدي :

ويأخذ هذا النوع من الائتمان ثلاثة أشكال هي :

أ-القروض والسلف :

القروض تعد من أهم أنواع الائتمانات بسبب اهميتها الكبيرة في ديمومة المصرف وتمكينه من تحقيق الأهداف التي وضعها ، و تُعد من أكثر موجودات المصرف خصوصية لما تولده من عوائد مجزية إذا ما أديرت بشكل كفوء.

ب- خصم الأوراق التجارية:

الأوراق التجارية تُعرف على أنها سندات مالية تتضمن تعهداً بدفع مبلغ من المال في تاريخ استحقاق معين وتكون قابلة للتداول عن طريق التظهير الناقل للملكية ومحكومة بقوانين التجارة للدولة ومنها الصكوك والكمبيالات وسندات السحب السفتجة، وتعد الأخيرة وسيلة تجارية متعارف عليها عالمياً لتسوية الديون وتأتي أهميتها من سهولة تحويلها إلى نقود عن طريق خصمها لدى المصرف. أما الخصم فيُعرف بأنه عملية مصرفية يقوم الزبون أو حامل الورقة التجارية بموجبها بنقل الملكية إلى المصرف من خلال التظهير قبل موعد الاستحقاق، أي يقوم بشراء الورقة التجارية من المستفيد قبل استحقاقها مقابل دفع ثمن أقل من قيمتها الاسمية وعندها تصبح واحدة من ضمن موجودات المصرف التي يحق له توظيفها في مجالات استثماراته، وتحقق المصارف من عملية الخصم العديد من المزايا أهمها الفائدة والعمولة التي يتقاضاها من عملية الخصم.

ج - السحب على المكشوف (حساب جاري مدين) (عبدالله والطراد ، ٢٠٠٦ : ٩٢)

يمكن تعريفه بأنه قرض تلقائي لحساب الزبون الجاري من أجل تغطية الصكوك المسحوبة التي تجاوزت الرصيد الموجود في الحساب، يعمل من خلاله المصرف بوضع سقف محدد من المبالغ لا يجوز للزبون تجاوزه في السحب إلا بموافقة الإدارة، وتحقق المصارف فائدة من هذا الائتمان تتحدد قيمتها حسب المدة التي أنكشف فيها الحساب، فضلاً عن إبقاء الزبون على صلة مستمرة مع المصرف مما يسهل متابعة أوضاعه المالية والتجارية وتقييمها سلباً أو إيجاباً.

١- الائتمان التعهدي :

مصطلح متعارف عليه في النظام المصرفي خلال تسميته يتضح بأنه تعهد بالدفع وليس دفعاً فعلياً كما في الائتمان النقدي، ومن أكثر أشكاله شيوعاً (حسن، النجفي، ١٩٩١ : ١٠٢). هما:

أ- الاعتمادات المستندية:

الاعتماد المستندي هو تعهد يصدره المصرف بناءً على طلب فاتح الاعتماد بدفع مبلغ محدد أو قبول سحبات زمنية بقيمة محددة خلال مدة محددة ومقابل استلام المصرف المصدر مستندات محددة مع الالتزام بالشروط والتعهدات الخاصة بالاعتماد المستندي، ويعد أداة دفع مهمة لتنفيذ العمليات التجارية بين المستورد والمصدر.

ب-خطابات الضمان:

هي تعهد يصدر من قبل المصرف لضمان أحد زبائنه نتيجة للالتزام الملقى على عاتقه وضماناً لوفاء الزبون بالتزاماته لصالح طرف آخر المستفيد في حدود مبلغ محدد ولمدة معينة مع ذكر الغرض الذي صدر من أجله الخطاب ومدة سريانه، و تصدر خطابات الضمان عندما تكون هناك حاجة إلى إيداع مبلغ تأمين نقدي، ولها وظيفة اقتصادية في تنشيط وتسهيل المعاملات المالية والتجارية.

وتعد الكفالة المصرفية (خطاب ضمان) مبلغ من المال يدفعه المصرف إلى المستفيد الذي تصدر الكفالة لصالحه عند طلب ذلك من قبل المستفيد. وهناك أنواع عديدة لخطابات الضمان منها خطاب الضمان الابتدائي (العطاءات) (BidBond)، خطاب ضمان حسن الأداء (PerformanceL/G)، خطاب ضمان الصيانة (MaintenanceL/G)، خطاب ضمان الدفعة المقدمة (DownPaymentL/G) (أرشيد وجودة، ١٩٩٩ : ١٢٠ - ١٢٣).

- الخطوات الحديثة لأنواع الائتمان:-

مع تطور العمل المصرفي ظهرت أنواع جديدة وحديثة للائتمان، فيما يلي بعض هذه النماذج: (الياس، ٢٠٠٥: ٦٤) (Bragg Steven M , 2002 : 590):

أ-البيع التأجيري :

يعد أحد أنواع البيع بالتقسيط إذ تدفع قيمة السلع خلال مدة محدده، ووفقاً لترتيبات خاصة إذ يقوم المصرف بتمويل البائع على أن يقوم المشتري أو المستأجر بسداد قيمة السلع على شكل أقساط شهرية وتبقى ملكية السلع تابعة للمصرف خلال مدة التأجير وغالباً ما يستعمل هذا النوع لتمويل شراء السيارات إلا أن بعض المصارف مازالت تمنحه لتمويل السلع الاستهلاكية المعمرة ، وفي حال وجود أي قصور من قبل المشتري أو المستأجر في دفع الأقساط الشهرية يحق للمالك المصرف باتخاذ الإجراءات القانونية لاسترجاع السلعة أو المطالبة بالمبالغ المتأخرة وأنهاء العقد.

ب-التأجير التمويلي :

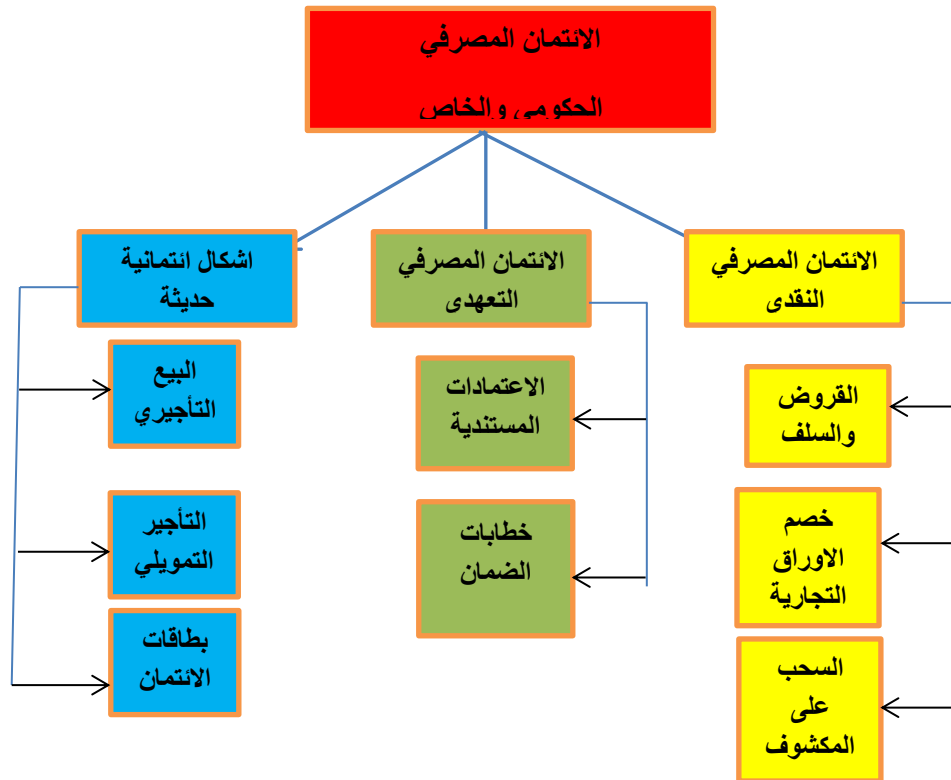
عبارة عن تقنية للتمويل تستخدمها المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة للحصول على أصول منقولة أو عقارات ومن ثم تأجيرها إلى مؤسسة أخرى التي بدورها تقوم بإعادة شراء الأصل عند انتهاء

مدة العقد إذ يكون للمستأجر ثلاث خيارات: إما أن يمتلك الأصل بالثمن المتفق عليه، أو القيام بتجديد العقد لمدة قصيرة أو إعادة الأصل إلى المؤسسة المؤجرة. ويُعد من العقود طويلة الأجل التي يحصل فيها المستأجر على بعض حقوق الملكية فيما يخص الأصل موضوع الصفقة ويسجل كملك للشركة في سجل الأستاذ العام الخاص بها. وبالنسبة لتكاليف الصيانة فيتحملها المستأجر و عليه دفع الأقساط الدورية بالكامل وفي حال عدم التزامه بذلك فإنه سيواجه خطر الإفلاس.

ج-بطاقات الائتمان:

هي بطاقة من البلاستيك او على شكل شريحة الكترونية اذ تعطي الفرصة لصاحبها الحصول على الائتمان ضمن شروط محددة وحصول العميل على بطاقة الائتمان فانه قد يستخدمها داخل بلده او خارجها، اذ بإمكانه شراء بضائع او تذاكر الطائرة او دخول المطاعم دون القيام بدفع الفوري نقدا على ان تتم عملية السداد خلال فترة ٢٥ يوما من استلامه الفواتير دون دفع أي فوائد (أرشيد , جودة , ١٩٩٩ : ١٢٣). ويمكن تمثيل اشكال الائتمان كما في الشكل (١):

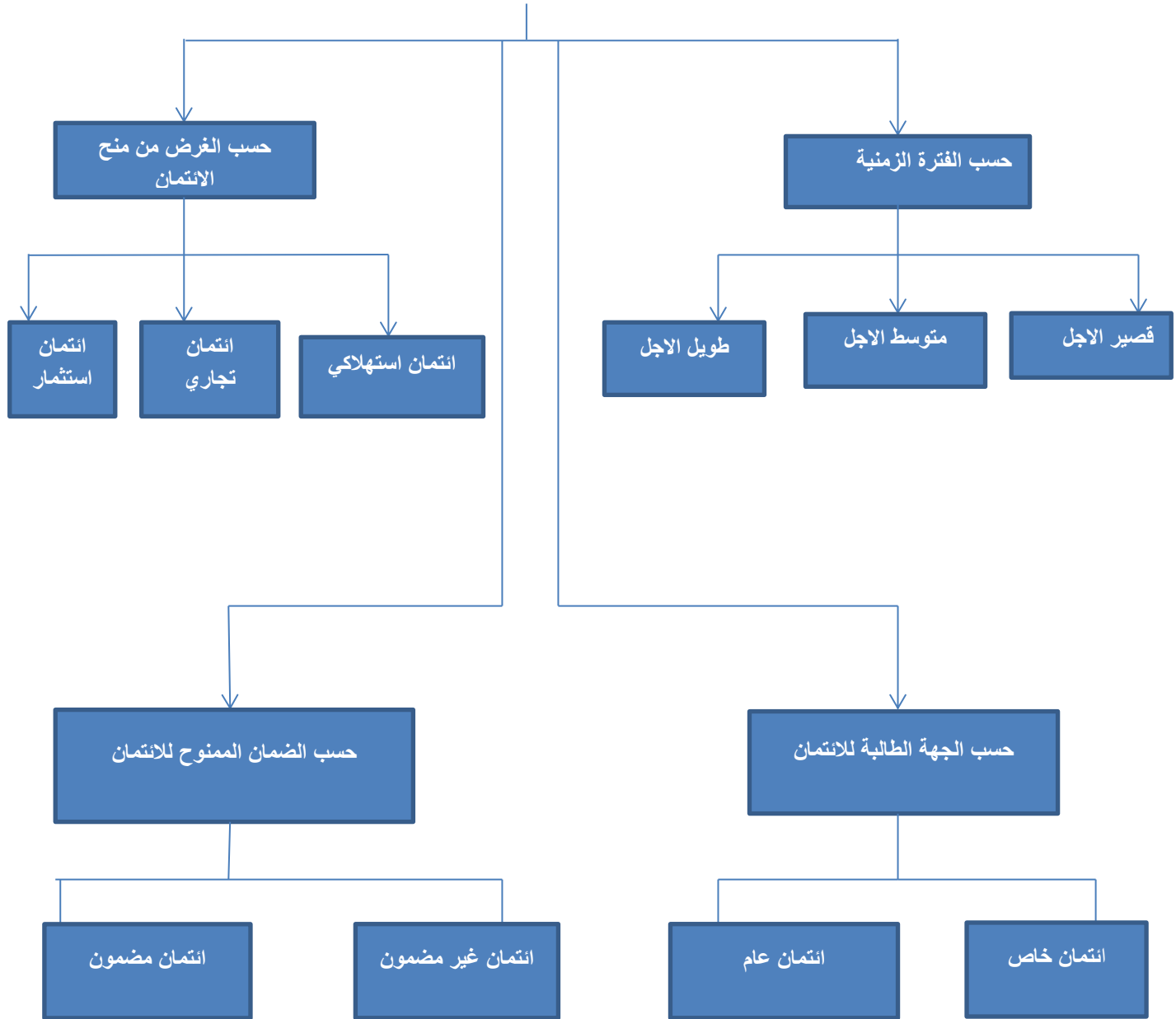
الشكل (١) مخطط يمثل اشكال الائتمان المصرفي



المصدر: من عمل الباحث وبالاتماد على المعلومات اعلاه

حيث يصنف الائتمان المصرفي الى عدة انواع كما في الشكل ادناه:

الشكل (٢) مخطط يمثل انواع الائتمان المصرفي



المصدر: من عمل الباحث وبالا اعتماد على المعلومات اعلاه

رابعاً: أهمية الائتمان المصرفي :

ويحتل الائتمان المصرفي مكانة كبيرة ومهمة يمكن توضيحها كالآتي (عذافة، ٢٠١٨ ، ١٥-١٦)
(طه: ٢٠٠٧ : ٤٣٩).

١- يمثل الائتمان المصرفي بالنسبة للمصارف الجزء الأكبر من الأرباح فبأرباحه تستطيع المصارف التوسع والنمو الذي يحقق مزيداً من الأرباح لذلك فهو يمثل الاستثمار الأكثر جاذبية للمصارف التجارية نظراً لارتفاع العوائد المتولدة عنه كونه يستهدف تحقيق الربحية للمصرف.

٢- يعد الائتمان المصرفي مصدراً هاماً من مصادر إشباع الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية إذ يساعد المشاريع في الحصول على القروض اللازمة لتمويلها، وكذلك يساعد على تمويل الأفراد باحتياجاتهم ومشترياتهم الاستهلاكية لاسيما السلع المعمرة.

٣- يقوم الائتمان المصرفي بزيادة حجم التجارة الدولية من خلال فتح الاعتمادات المستندية حيث يقوم بتسهيل وتوسيع التبادل الخارجي .

٤- يساعد الائتمان المصرفي في تحقيق اقتصاد متوازن عبر توزيع الموارد النقدية الائتمانية على مختلف القطاعات لتأمين انسيابيتها للمشاريع كافة، ويفترض ان يكون مقدار الائتمان ووقت منحه متوافقاً ومنسجماً مع حاجات النشاط الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية، وان الزيادة في منحه يساعد في تدفق قوة شرائية اذا لم يقابلها زيادة في السلع والخدمات بنسبة مقاربة وهنا سيحدث التضخم وبالعكس اذا كان الاقتصاد بحاجة الى تدفقات ائتمانية ولم تمنحه المصارف سيكون الاقتصاد في حالة انكماش، وفي كلتا الحالتين سيؤدي ذلك الى فقدان التوازن وحالة عدم الاستقرار .

٥- يقوم الائتمان المصرفي ومن خلال ادواته كالعقود والسندات والكمبيالات بوظيفة تسوية المبادلات التي تتيح اختصار وقت عملية تبادل السلع والخدمات.

٦- يساهم الائتمان المصرفي في خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية للأفراد وتحسين مستوى المعيشة لهم من خلال اسهامه في توسيع النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخل القومي.

٧- ان النشاط الاقتصادي الكبير يعد مؤشرا على نجاح المؤسسات المصرفية، اذا ما اعتمدت تلك المؤسسات سياسة ائتمانية سليمة في منحه ومتابعة تحصيله.

خامسا: مخاطر الائتمان المصرفي :

مما لا شك فيه ان سوء ادارة الائتمان المصرفي تؤدي الى نتائج وخيمة تعرض المصارف للعديد من المخاطر، فالمخاطر الائتمانية تعرف بانها عدم تأكد المصرف (المقرض) من قيام المقترض (العميل) بسداد التزاماته اليه في الوقت المحدد، (طه ، ٢٠٠٧ ، ٤٦٥) ، ومن هنا فان عدم تأكد المصرف المقرض من قدرة المقترض على السداد من عدمه يدل على ضعف وسوء ادارتها للائتمان، الامر الذي ينعكس سلبا على موقفها المالي وبالتالي على قدرتها الاقراضية، وبالنتيجة انعكاس ذلك سلبا على تحقيق اهداف البنك المرجوة، لذلك يجب ان تكون دراسة المخاطر جزء من عملية اتخاذ القرار في المصارف. وهناك ايضا العديد من الاسباب التي تولد المخاطر الائتمانية اهمها ما يلي : (عبد القادر، ٢٠٠٨: ٣٤١).

١. تراجع الازوضاع الاقتصادية العامة في البلد و حدوث ظروف طارئة غير متوقعة.
٢. اهتمام المصارف بزيادة ارباحها بغض النظر عن درجة المخاطر التي تتضمنها عملية التوسع بالاقرض.
٣. عدم قيام المصارف بمتابعة اوضاع المقترضين والمشاريع الممولة.
٤. عدم دقة الدراسات الائتمانية التي يقوم بها موظفو الائتمان، سواء كان ذلك ناجم عن ضعف التأهيل لهؤلاء الموظفين ام ناجما عن الضغوط التي تمارسها ادارات المصارف في التوسع في الاقرض.
٥. اعتماد القرار الائتماني على الضمانات اكثر من اعتماده على الجدوى الاقتصادية لمشروع المقترض الممول.
٦. تدخل الادارات العليا في قرار منح الائتمان خلافا لتوصيات اقسام الائتمان .
٧. عدم تناسب مواعيد تسديد اقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض.
٨. عدم تناسب مبلغ القرض مع احتياجات المقترض سواء أكان حجم القرض اكبر ام اصغر.

وهذه الاسباب اعلاه هي التي تجعل المصارف التجارية تتعرض للمخاطر الائتمانية والمتمثلة بما يلي: (مطر , ٢٠٠٣ : ٣٧٧) (كاظم، ٢٠١٥ : ٥٠)

١. مخاطر العميل (الشركة) وتتعلق بطبيعة نشاط الشركة وادائها التشغيلي ومركزها المالي بشكل عام.

٢. مخاطر الادارة وانماط السياسات التي تتبعها في مجال التسعير وتوزيع الارباح والسياسات المحاسبية التي تطبقها الرقابة الداخلية.

٣. المخاطر الصناعية التي يزاولها المقترض ومدى تأثير الظروف عليها على اعتبار ان بعض الصناعات الالكترونية مثل صناعة الحاسبات يصاحبها عادة مخاطر التقادم التي تنتج عن خضوعها للتحديث المستمر .

٤. مخاطر الاقتصاد الكلي وتشمل المخاطر السياسية وتقلبات معدلات النمو الاقتصادي والسكاني والتغيرات في القوانين والتشريعات وفي السياسات النقدية وقوانين تحويل العملة الاجنبية .

٥. مخاطر تذبذب اسعار صرف العملات وهذه لا تظهر الا عندما تكون هناك عملية اقراض في الخارج، وتتمثل هذه المخاطر في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للمصرف.

٦. مخاطر تذبذب اسعار الفائدة، فارتفاع اسعار الفائدة يؤدي الى انخفاض مستوى القروض، اي احتمال ارتفاع معدل الفائدة على القروض مما يؤدي إلى انخفاض طلب الزبائن على القروض .

٧. مخاطر السيولة وتنشأ من احتمال عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المتفق عليه فينشأ ما يعرف بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض نتيجة لعدم توفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين.

٨. مخاطر تغيير القوانين والانظمة لحجم الائتمان ونوعيته ، ان تغير هذه القوانين والتشريعات تعطي مجال للمصرف للتوسع اكثر في عملية منح الائتمان وبالعكس عند تضيق المجال .

سادسا - العوامل المؤثرة على السياسة الائتمانية للمصارف:

يمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية وتتمثل فيما يلي: (رشم وآخرون، ٢٠٢٠:).

١- العوامل الداخلية:

- هي العوامل التي تتبع من داخل البنك مثل أهداف البنك وإمكاناته، معدل التركيز الائتماني، اعتبارات الربحية والسيولة... إلخ ومن أهمها:
- أ- **رأس مال المصرف:** تتأثر السياسة الائتمانية للمصرف برأسماله لعدة أسباب فالمصرف يستخدم رأس ماله واحتياطياته كحاجز واق يمنع تسرب خسائر القروض إلى الودائع، وكذلك فرأس مال المصرف يطمئن المودعين والمقرضين لاعتقاد كل منهم بوجود أموال كافية لدى المصرف مما يؤكد على قدرته على سداد التزاماته.
- ب- **استقرار الودائع:** تتكون الودائع من الأموال التي يتسلمها المصرف ليحفظها في حسابه، وهي المصدر الرئيس الذي يعتمد عليه المصرف في التوظيف، لذلك فالودائع المستقرة تساعده في ذلك حيث لا تتعرض إلى عمليات سحب متكررة خلال مدة زمنية قصيرة، لأن الودائع المتذبذبة تدفع المصرف إلى اعتماد سياسة إقراضية متساهلة كونها عرضة للسحب متى شاء أصحابها.
- ت- **متطلبات السيولة والربحية:** تسعى المصارف أساسا إلى تحقيق عنصرين أساسيين: متطلبات السيولة والربحية باعتبارهما من العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية؛ إذ لا تستطيع إدارة المصارف استثمار أموالها في منح القروض لتحقيق الربحية دون متطلبات السيولة، وبالمقابل لا يمكنها الاحتفاظ بكل أموالها دون إقراضها، لأنها ستحقق متطلبات السيولة دون تحقيق مبدأ الربحية، لذلك فإن إدارة المصارف تسعى دائما إلى تحقيق التوازن بينهما.

٢- العوامل الخارجية:

تتمثل بالعوامل التي تنشأ من خارج المصرف ويكون مصدرها البيئة أو المناخ الذي يتواجد فيه البنك ويمارس فيه نشاطه، والتي لها أثر على السياسة الإقراضية للمصرف وأهمها:

- أ- **تعليمات البنك المركزي:** تتأثر السياسة الإقراضية للمصرف بالقيود القانونية والتشريعات السائدة والمنظمة للعمل المصرفي، وأيضاً بالتعليمات والقرارات التي يصدرها البنك المركزي بشأن التوسع أو الانكماش؛ وتؤثر السياسات التي يتبعها البنك المركزي في تحديد نوعية وحجم القروض الممنوحة من المصرف فضلاً عن تعيين حدود قصوى لأنواع المختلفة من القروض التي يمنحها وفقاً لمتطلبات السياسة الاقتصادية للدولة.
- ب- **منافسة البنوك الأخرى:** إن عامل المنافسة بين المصارف من أجل كسب العملاء له أثر على السياسة الإقراضية، وذلك من خلال ضمان تحسين نوعية الخدمات المقدمة والتي بتوفرها تتحقق أرباح المصرف ويكسب عملاء جدد.
- ت- **الظروف الاقتصادية العامة:** تؤثر طبيعة الاقتصاد والنظام الذي يعمل المصرف داخله في السياسة الإقراضية للمصرف، فطبيعة الاقتصاد تؤثر بصورة مباشرة في نوعية المنتجات الائتمانية التي يقدمها المصرف لعملائه، لذلك تتأثر السياسة الائتمانية بطبيعة الهيكل الاقتصادي السائد.

المبحث الثاني

المتغيرات الاقتصادية

أولاً: النمو الاقتصادي

١ - مفهوم النمو الاقتصادي :

على الرغم من ان النمو الاقتصادي يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية في المجتمع الا انه لم يكن هنالك اهتماما واضحا به لاسيما قبل الثورة الصناعية، فالحياة كانت تنسم بالبساطة والمجتمع كان يكرس معظم موارده الاقتصادية لإنتاج الحاجات الأساسية المتمثلة بالغذاء والملبس والسكن وغيرها من الحاجات الأساسية للعيش، الا ان تطور أساليب الإنتاج تاريخيا مترافقة مع تطور قدرات الإنسان على الإنتاج خاصة بعد الثورة الصناعية جعل النمو الاقتصادي يأخذ حيزا كبيرا لمعرفة مدى تطور البلدان، (Siegel, Charles, 2006:5) ولو تمعنا جيدا في كلمة النمو (Growth) لوجدناها تقترن بفكرة بيولوجية تعني في الأساس تزايداً في الأبعاد أو المقاييس للأحياء، مثل الزيادة في الطول والوزن و الحجم، و بتعبير آخر يعد النمو ظاهرة كمية تتمخض عن تغيرات تخضع للقياس المباشر بمقاييس كمية. (القطيفي، ١٩٩٩: ٩)

وقد عرف النمو بالعديد من التعريفات منها انه الزيادات المضطردة الطويلة الاجل التي تحصل في نصيب الفرد من الدخل القومي، وهذا يعني انه اذا زاد الدخل فان هذه الزيادة ينبغي ان تكون اسرع من الزيادة في عدد السكان بغية ان يتحقق النمو، كما ان النمو هو مقدار الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (ابدجمان، ١٩٩٩: ٤٥٥).

ويمكن تعريفه بانه قدرة الاقتصاد القومي على إنتاج السلع والخدمات بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وبهذا فهو يحقق الرفاه المادي من خلال التوسع في الطاقة الإنتاجية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي الإجمالي. (والاس بيترسون، بيروت، ١٩٦٨: ٣١٦) .

فالنمو الشامل بما فيه النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي (النمو في الموارد البشرية) يزيد من الثروة القومية في الاقتصاد ويعزز من قدرة البلد في الحد من شدة الفقر poverty الى جانب ذلك فهو يساهم في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية التي تكون ناتجة عنه (٨- Tanana, 2000:٧) فمعدل النمو الاقتصادي يعد عاملاً أساسياً وذلك لأنه يفسر الاختلاف ما بين شدة هذا الفقر وعدم المساواة بين البلدان فضلا عن ذلك فأن النمو الاقتصادي يعمل

في بادئ الأمر من خلال السياسات التي تتبع من قبل ممثلي التنمية و لا سيما الجهات الحكومية وذلك لقدرتها الكبيرة وسلطانها في تحديد الموارد الاقتصادية المتاحة ومن ثم استغلالها أفضل استغلال بما يتناسب في تحقيق الأهداف المرجوة وبنسب عالية تكون قادرة على دفع عجلة النمو نحو الأمام (Elizabeth, 2000: ٢).

ومن الجدير بالذكر ان النمو الاقتصادي ممكن ان يتحقق في دولة ما دون ان تكون هنالك تنمية حقيقية وذلك بتركيزه في قطاع محدود ومنعزل عن بقية قطاعات الاقتصاد القومي (الكسار، ٢٠١٩: ٣٦). كما هو الحال في الدول الريعانية التي تعتمد على مورد واحد في تمويل وموازنتها السنوية. ومن هنا فإن النمو الاقتصادي يعد من المؤشرات الاقتصادية الهامة ويعبر عنه بالزيادة التراكمية في الدخل الفردي الحقيقي اي بعد استبعاد اثار التضخم الاقتصادي بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان وخلال مدة زمنية معينة.

٢- محددات النمو الاقتصادي:

هنالك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تعد قيودا ومحددات الزامية تؤثر على النمو الاقتصادي وتحد من تطوره لابد من العمل على حلها وتتمثل هذه المحددات بالاتي:

أ- تراكم رأس المال:

يعد التراكم الرأسمالي من العوامل المهمة التي يحتاجها النمو الاقتصادي، فالنمو يحتاج إلى زيادة الاستثمار في رأس المال المالي، ويشمل هذا الاستثمار العناصر الرئيسية للإنتاج كالمصانع والآلات والمواد الأولية، ويشمل الاستثمار استخدام التكنولوجيا باعتبارها سلعة رأسمالية، الأمر الذي يعزز أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرفع من التدفق المالي، عن طريق تشغيل رؤوس الأموال، ما يؤدي إلى رفع النمو الاقتصادي في البلاد، والسمة الأساسية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار هي وجود حالة من التناوب ما بين الاستهلاك الحالي و الاستهلاك في المستقبل فتقليل حجم الاستهلاك الحالي (زيادة حجم الادخار وبالتالي الاستثمار) سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الآجل و بذلك فان تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، ومن ثم تكون كلفة (ثمن) النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو التضحية بالاستهلاك الحالي من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال. (تودارو، ٢٠٠٦ :

أ- رأس المال البشري

إن معدل النمو الاقتصادي يزداد كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، أي كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق معدل نمو اقتصادي أكبر، من جانب آخر يمثل الاستثمار في رأس المال البشري مؤشراً هاماً ومحدداً للنمو الاقتصادي كونه يعمل على تطوير التنمية البشرية، وبالتالي رفع النمو الاقتصادي، من خلال زيادة الانفاق الحكومي على التعليم والصحة، حيث أن الفرصة البديلة لهذا التطوير تعود بالإيرادات على الدولة، ما يؤدي إلى رفع الاستثمار التعليمي بشتى مجالاته الأولية، والجامعية، ويساهم التدريب والتأهيل على تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال استخدام المزيد من الأيدي العاملة، والعمل على تطويرها وتأهيلها بشكل يتناسب واحتياجات العمل، ما يساهم في رفع النمو الاقتصادي، وزيادة مستوى الدخل، ما يحقق مستوى أفضل من الرفاهية الاجتماعية.

ب- استقرار الاقتصاد الكلي:

يعد الاستقرار الاقتصادي واحداً من العوامل المهمة المرتبطة بمخاطر الاستثمار، وله تأثيره على النمو الاقتصادي، إذ كلما زادت المخاطر زادت عوائد الاستثمار، ما يعني أن البيئة الاقتصادية المستقرة تعمل على توفير سياسة نقدية مستقرة تؤدي للوصول إلى مستوى منخفض من التضخم، من خلال دعم وتطوير إدارة الضرائب والانفاق الحكومي، والحفاظ على استقرار سعر الصرف.

ت- الانفتاح على التجارة والاستثمار :

يقوم النمو المستدام على عنصرين رئيسيين للنجاح في الوصول للأسواق العالمية، هما: دمج الأسواق، واكتمال مدخلات الاستثمار، وهذان العنصران بدورهما يؤثران على عملية النمو الاقتصادي، حيث يعمل دمج الأسواق على تسهيل إيصال التكنولوجيا لرفع المنافسة بين الفئات المستثمرة، ويعود أيضاً بالفائدة على الفئة المستهلكة، فقد عمدت الدول قديماً إلى تطبيق سياسة تبادل الواردات بهدف حماية منتجاتها، إلا أن هذه السياسة تحتاج المزيد من التكاليف المتعلقة بالنمو الاقتصادي المفقود.

أ- البنية التحتية:

تعد البنى التحتية إحدى المحددات الهامة التي تواجه النمو الاقتصادي ولذلك لابد للمجتمع من ان يضحي بجزء من الاستهلاك الجاري وتعبئة المدخرات الوطنية من اجل زيادة الطاقات الانتاجية من خلال تكثيف الاستثمارات في مشروعات البنى التحتية (توسيع شبكة الطرق الداخلية والخارجية وإنشاء الجسور والمطارات والموانئ والمدارس والجامعات والمستشفيات ومشاريع الطاقة وشبكات المياه والاتصال وغيرها)، التي من شأنها تساعد على إقامة المشاريع الانتاجية وتوسيع النشاط الاقتصادي (عريقات، ٢٠٠٦ : ٢٦١-٢٦٦).

ان العديد من المستثمرين تنقصهم الكثير من المعلومات الخاصة بمدخلات رأس المال، كالأيدي العاملة، والموارد المتاحة، وقدرة السوق، إذ تحتاج هذه المدخلات لعملية النقل، وغيرها من التكاليف كإمدادات الكهرباء والاتصالات، وتشكل هذه التكاليف عبئاً على الشركات، الأمر الذي يحد من قدرتها التنافسية، ويؤثر بدوره على عملية النمو الاقتصادي. (التميمي والسالم، ٢٠١٨: ٤٦).

ب- الموارد الطبيعية:

يعتقد بعض الاقتصاديين بأنه لا يوجد هناك ما يعرف بالموارد الطبيعية , فالموارد الموجودة في الطبيعة لا قيمة لها بالنسبة للمجتمع، إلا عندما يستطيع الإنسان استغلالها من اجل تحقيق أهداف و غايات اقتصادية و اجتماعية للمجتمع، وعندما يتحقق ذلك, فإن الموارد عندئذ ستفقد تسميتها بالطبيعية و تصبح كأنها من صنع الإنسان.

ويلاحظ أن هنالك دولاً حققت نمواً اقتصادياً بالاعتماد وبشكل أساس على ثرواتها الوفيرة إلى جانب الإنتاج الزراعي الكبير، ولكن هل امتلاك الموارد الطبيعية يعد شرطاً أساسياً لتحقيق النمو ؟ في الحقيقة يمكن الإشارة إلى اليابان مثلاً للدول التي ليست لديها وفرة في الموارد الطبيعية و لكنها استطاعت تحقيق النمو، من خلال تركيزها على القطاعات التي تعتمد بصورة مباشرة على رأس المال و وفرة أيدي العمل الماهرة و ذلك لغرض تخطي مسألة النقص في الموارد الطبيعية (اسماعيل، وآخرون، ٢٠٠٤ : ٢٧١).

ت- شكل النظام الاقتصادي المتبع:

من الضروري الإشارة الى انه لا يوجد وصفة اقتصادية ناجعة تعالج جميع مشاكل العالم لأنه ما يصلح لدولة ما قد لا يصلح لأخرى ولذلك فعلى الدولة ان تقرر طبيعة النظام الاقتصادي الذي ستتبناه أهو نظام اشتراكي، ام رأسمالي، ام خليط، وذلك لتحديد أعلى معدل تنمية ونمو ورفاهية لشعوبها دون ان يتعارض ذلك مع قيم ومبادئ وتركيبية مجتمعاتها ومستواها التكنولوجي. (الوزني والرفاعي، ٢٠١٤ : ٣٨٨).

٣- أنواع النمو الاقتصادي

هناك ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي (الراشدان، ٢٠٠٨ : ٥١) (كرم، ١٩٩٣ : ٢٥).

أ- النمو التلقائي

يحدث النمو التلقائي بشكل عفوي بواسطة القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني بدون استخدام أسلوب التخطيط العلمي على المستوى العالمي أو القومي . وعادة ما يكون هذا النوع من النمو بطيء و تدريجي و متلاحق على الرغم من مروره في بعض الأحيان بنوع من التقلبات العنيفة ذات المدى القصير، أما متطلبات هذا النمط من النمو فإنه يحتاج إلى مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي و الثقافي الذي يقوم فيه ، إذ تُنقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع إلى قطاع آخر .

ب- النمو المؤقت

وهو النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وانما يظهر استجابة لبروز عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ، لا تلبث أن تزول و يزول معها النمو الذي أحدثته. إلا أن هذا النمط يمثل في الحقيقة الحالة العامة للنمو الذي يمر أو تعرفه معظم الدول النامية ، إذ يأتي في الكثير من الأحيان نتيجة الاستجابة لتطورات مفاجئة و مواتية في تجارتها الخارجية ، سرعان ما تتلاشى و يحدث هذا النمو في إطار بنى ثقافية و اجتماعية جامدة ، لذلك يكون تأثيره قليلاً في التنمية الشاملة.

ت- النمو المخطط

ينشأ هذا النمو نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته هذا وان قوة و مدى فعالية هذا النمو يرتبط ارتباطاً كبيراً بكفاءة التخطيط و ذلك على مدى واقعية الخطط المرسومة، وفعالية التنفيذ و المتابعة ، يضاف إليه مشاركة السلطات التنفيذية في عملية التخطيط.

ويلاحظ بأن كلاً من النمو التلقائي والنمو المخطط هو نمو ذاتي الحركة في حين أن النمو المؤقت في معظم الدول النامية هو نمو تابع لا يملك الحركة ويمكن القول أن النمو الذاتي إذا استمر خلال مدة تزيد عن بضعة عقود يتحول عندها إلى نمو مطرد.

ثانياً:- البطالة :

تعد البطالة بأشكالها المختلفة من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها اقتصادات العديد من الدول النامية والمتخلفة وكذلك الدول المتقدمة مع الفارق في الأسباب والنتائج والحلول , فلا يمكن لأي بلد في العالم أن يحقق التوظيف الكامل لجميع أبنائه, وهذه المشكلة الخطيرة تقف ورائها أسباب متعددة قد تكون داخلية او خارجية , ولكن أهم تلك الأسباب هو التدني في المستوى التعليمي والصحي وتخلف برامج التدريب والتأهيل وضعف النشاط الاقتصادي وعدم قدرة الاقتصاد الوطني من استيعاب اكبر قدر ممكن من الأيدي العاملة الوطنية, وإن عدم الاستقرار السياسي والقصور في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المتبناة مما أدى ذلك إلى التخبط العشوائي في إدارة الاقتصاد الوطني , وتعد البطالة ايضا من اهم الخصائص الهيكلية التي تميز الاقتصادات المعاصرة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء, فهي اذن ظاهرة عالمية تعاني منها النظم الاقتصادية في العالم ولكن بشكل متفاوت وتؤدي إلى نتائج ذات آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية, وتعمل الدول كافة على مواجهتها وخفض معدلاتها والتخفيف من أثارها, الا انها تحدث في الدول النامية لأسباب قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني ونتيجة عجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل.(خليفة، ٢٠٠٦: ٤).

١- مفهوم البطالة :

يختلف مفهوم البطالة من مجتمع الى آخر باختلاف طبيعة المجتمع والمفاهيم المعتمد عليها والتقاليد ونوعية العمل الذي يمتنعه, ولا يوجد معنى للبطالة في المجتمعات الريفية التي تعتمد الزراعة. إلا أن تطور الصناعة وما وفرته من تنوع في التخصص والتدريب وفرص العمل برزت مشكلة البطالة كظاهرة اقتصادية ملموسة, حيث عرفت منظمة العمل الدولية بان العاطل هو كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.

ولهذا فان تحديد معنى البطالة في أي مجتمع يتوقف على مدى إمكانية أي فرد في الحصول على فرصة عمل الذي يعتبر مؤشرا من مؤشرات الرفاه والتطور الاجتماعي، ويمكن وصف البطالة بأنها عمالة كثيرة تطارد وظائف قليلة (الحو، ٢٠٠٨: ٨٦)، وقد عرف الاقتصادي الهندي امانياسين البطالة بأنها (الحرمان الاجتماعي) وانه الافتقار إلى بعض الإمكانيات والقدرات الأساسية للانتقال والعمل (الريبي، ٢٠٠٨).

وعرفت منظمة الأمم المتحدة البطالة على أنها "جميع الأشخاص حسب السن المحدد ليسوا في وظيفة مدفوعة الأجر ولا يعملون لحسابهم الخاص ولكنهم مستعدون للعمل من جانب من جانب آخر ليس كل من لا يعمل يعد عاطلا عن العمل، فلكي يحسب الفرد عاطلا في الإحصائيات الرسمية لا بد من أن يكون عاكفا على البحث فعليا عن العمل، ولهذا فالتلاميذ والطلبة ومن استغنوا عن العمل ومن توقفوا عن البحث عنه لا يعدون من العاطلين، ولا يؤخذون بالحسبان عند قياس معدل البطالة، فالبطالة هي الفرق ما بين مستوى العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات، وذلك خلال مدة زمنية محددة (نامق، ١٩٩٦: ٤١).

وعرفت بانها تعني جميع الأفراد ذكورا وإناثا في سن العمل ولا يعملون في أي عمل سواء بأجر أم لحسابهم الخاص، وكانوا مستعدين للعمل، ويستخدمون إجراءات أو خطوات محددة للبحث عن عمل. (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٣: ٢٠)

وهناك تعريف أكثر تحديدا من ذلك إذ أنّ كل شخص لا يشغل عملا لقاء أجر يُعدّ ضمن العاطلين. (الوادي، ٢٠١٠: ٣٠٧)، ومن هنا فان الشخص يعد عاطلاً اذا لم يكن لديه عمل ولكنه يسعى جاهدا للبحث عنه ولم يتحصل عليه، والاشخاص الذين ليس لديهم عمل ولا يسعون للحصول عليه فانهم يكونون عاطلين عن العمل برغبتهم ولا يدخل حسابهم بالقوة العاملة. لذا فان البطالة بمفهومها العام هي مجموعة من الأفراد في سن العمل والقادرون على العمل ويبحثون عنه ولا يجدونه (الراوي وآخرون، ٢٠٠٩).

بمعنى آخر هي الحالة التي يكون فيها المرء قادر على العمل وراغب فيه ولكنه لا يجد الاجر المناسب أي انها تعد تعطيل غير ارادي عن العمل بالنسبة للفرد القادر على العمل لكنه لم يجد العمل المناسب (ايمان، والشمري، 2005:5).

ومن خلال التعاريف السابقة للبطالة يمكن أن نستنتج تعريفاً موحداً لها وهو أن البطالة هي الزيادة التي تحدث في عرض العمل (ساعات العمل، أو العمال) عن حاجتها الفعلية (الطلب) لتلك الكمية المعروضة من العمل في مدة زمنية معينة، ويؤدي زيادة الفرق بين الكمية المعروضة والمطلوبة من العاملين إلى حدوث تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل بالتكلفة التي يتحملها الاقتصاد، وهي عبارة عن الهدر في الموارد الاقتصادية وأهمها عنصر العمل.

٢- اسباب البطالة :

أ- الأسباب الاقتصادية :

ان الأسباب الاقتصادية للبطالة من أكثر الأسباب انتشاراً وتأثيراً على البطالة، التي تؤدي إلى رفع معدلاتها الدولية، ومن أهم هذه الأسباب:

١- زيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف المعروضة، وهي من المؤثرات التي تنتج عن الركود الاقتصادي في قطاع الأعمال، ولاسيما مع زيادة أعداد خريجي الجامعات، وعدم توفير الوظائف المناسبة لهم.

٢- الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد؛ وهي بطالة مؤقتة، التي تشمل كل شخص تخلّى عن عمله الحالي بهدف البحث عن عمل غيره، ولكنه يحتاج إلى وقتٍ طويل للحصول على عمل، لذلك يُصنّف في مدة بحثه بأنه عاطل عن العمل.

٣- استبدال العمال بوسائل تكنولوجية كالحاسوب، والتي أدت إلى زيادة المنفعة الاقتصادية على الشركات بتقليل نفقات الدّخل للعمال، ولكنها أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة، فضلاً عن الاستعانة بموظفين من خارج المجتمع، وهي التي ترتبط بمفهوم العمالة الوافدة سواء في المهن الحرفية، أو التي تحتاج إلى استقدام خبراء من الخارج، مما يؤدي إلى الابتعاد عن الاستعانة بأي موظفين أو عمال محليين.

٤- فشل برامج التخطيط .

٥- تبعات تنفيذ برامج الخصخصة.

٦- اخفاق بعض برامج التكيف الاقتصادي.

٧- التوجيه غير السليم للموارد المالية.

ب- الأسباب الاجتماعية :

ان الأسباب الاجتماعية للبطالة هي الأسباب المتعلقة بالمجتمع الذي يتأثر في كل من الأسباب السياسية والاقتصادية الخاصة بالبطالة، ومن أهم الأسباب الاجتماعية (محمد، ٢٠١٦).

١- ارتفاع معدلات النمو السكاني مع انتشار الفقر، والذي يُقابله عدم وجود وظائف أو مهن كافية للقوى العاملة.

٢. غياب التنمية المحلية للمجتمع، التي تعتمد على الاستفادة من التأثيرات الإيجابية التي يُقدّمها قطاع الاقتصاد للمنشآت.

٢- عدم الاهتمام بتطوير قطاع التعليم، مما يؤدي إلى غياب نشر التثقيف الكافي، والوعي المناسب بقضية البطالة بصفتها من القضايا الاجتماعية المهمة.

٣- زيادة أعداد الشباب القادرين على العمل مع شعورهم باليأس؛ بسبب عدم حصولهم على وظائف أو مهن تُساعدهم في الحصول على الدخل المناسب لهم.

٤- غياب التطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة، التي تُساعد على تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل (عمر، ٢٠١١: ٩٦٨).

١. اثار البطالة :

تعد البطالة من اكبر التحديات التي تواجه المجتمعات في كثير من الدول ومنها الدول النامية نتيجة للآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي تتركها على فئات المجتمع بصورة عامة ، حيث تعد مشكلة البطالة هي اساس مشاكل وأزمات المجتمع وما يعانيه من انتشار العديد من الظواهر السلبية كالعنف مثلا والجرائم بكافة أنواعها، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي ، فضلا عن أنها تعيق عملية النمو الاقتصادي ، وتعد القيد المحدد لحلقة الفقر في البلدان المتخلفة . (كي ، جي ، بتن ، ١٩٩٩ : ١١).

وهناك العديد من الآثار السلبية للبطالة على الأفراد والمجتمع بشكل عام وأهمها (الربيعي، وسوريا،

(٢٠٠٨ : ٣٦)

١- الآثار الاقتصادية للبطالة (الشمري وآخرون, ٢٠١٣: ١):

أ- نظراً لاعتماد الاقتصادات بشكل عام على الناتج الكلي للأفراد، فالبطالة تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وعلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد أي قلة أو تدني معدل الناتج المحلي الإجمالي.

ب- تدني معدل متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

ت- إنها تؤدي إلى خفض الأجور كون العرض أكبر بكثير من الطلب مما يجعل العاملين مرغمين على القبول بأجور أدنى مخافة عدم العثور على عمل أفضل.

ث- تزايد الأعباء المعاشية ومن ثم زيادة معدلات الإعالة لدى الأسر .

٢- الآثار الاجتماعية للبطالة:

أ- تتسبب البطالة في فقدان العديد من العائلات لمعيلها مما يتسبب بارتفاع معدل الخلافات العائلية، ويزيد من التفكك الاجتماعي ويزيد من النزاعات والمشاكل بين الأسر.

ب- نمو شعور الهجرة إلى بلدان أو مجتمعات أخرى توفر فرص العمل ومستلزمات الحياة الكريمة للمهاجرين، وتعد البطالة سبباً هاماً للهجرة الخارجية وخاصة هجرة الكفاءات العلمية والفنية ولاسيما في البلدان النامية .

ت- زيادة معدلات الإصابة بالاكتئاب وعدم الثقة بالنفس والاضطرابات النفسية وتولد روح العدوانية والانتقام من المجتمع لدى العاطل عن العمل وكذلك فقدان المهارات التي اكتسبها على مر السنين، وذلك لعدم مقدرة العاطل عن العمل عن توفير مستلزمات الحياة مما ينتج عن ذلك فقر وبؤس وحرمان وجوع وغيرها من الآثار الاجتماعية (بريقل، ٢٠١٤: ١٤٩-١٥٠).

٣- آثار أخرى للبطالة

أ- الآثار الأمنية:

تؤدي البطالة إلى فقدان العديد من موارد معيشتهم الأساس مما يدفعهم للبحث عن وسائل بديلة لتأمين الاحتياجات كالجريمة لاسيما المنظمة منها، فنسب البطالة المرتفعة تسبب عادة نمواً في عالم الجريمة ولاسيما التهريب والتزوير والاتجار بالمخدرات مما يؤثر على استقرار المجتمع ووضعه الأمني بشكل كبير.

ب- الآثار السياسية:

نظراً لأثر البطالة على المجتمع والاقتصاد فهي تؤثر بالضرورة على السياسة بحيث تضعف موقف الأحزاب الحاكمة مقابل غيرها ويمكن أن تغذي البطالة أعمال الشغب ومحاولات الانقلاب على الحكومات في بعض الحالات.

ثالثاً: - التضخم

تعد ظاهرة التضخم إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسة التي تعاني منها الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو كظاهرة ليس امراً حديثاً بل أن جذوره التاريخية قديمة غير أن تصاعد الاهتمام بقضية التضخم الاقتصادي بدأ يتجلى بشكل ملحوظ على صعيد الفكر الاقتصادي وكذلك على ساحة الدراسات الاقتصادية التطبيقية منذ الحرب العالمية الأولى.

أ- مفهوم التضخم:

لايزال مفهوم التضخم عرضة إلى الاختلاف بين المدارس الفكرية الاقتصادية، ويرجع سبب ذلك الى أن نظرية التضخم قد مرت بتطورات عديدة تبعا لتطور الفكر، لذلك فقد عرف التضخم بطرق مختلفة وقد توصل الى أن هنالك ثلاث اتجاهات لتعريف التضخم أولهما يعرف التضخم بناء على مسبباته والثاني يعرف بناء على أسبابه والثالث يعرف التضخم بناء على مظاهره وأسبابه وكما يلي :

الاتجاه الاول يعرف التضخم بناء على مسبباته، إذ يرى (ميلتون فريدمان) ان التضخم ظاهرة نقدية وان رصيد النقود هو المحدد الرئيس للمستوى العام الاسعار، فمع كل زيادة في كمية النقد المتداول يرافقها انخفاض حاد في قيمتها وارتفاع الاسعار يمثل تضخم اقتصادي، فالعلاقة عكسية بين التضخم وقيمة العملة وحاول بول اينزيج (paul einzig) تقسيم التضخم النقدي الى خطوتين ، يمثل فيها تضخم النقود (money inflation) الخطوة الاولى وتضخم الاسعار (price inflation) الخطوة الثانية والتي عندها يفشل الفائض النقدي في اشباع الطلب النقدي ويحصل الاختلال وترتفع الاسعار (خليل، ١٩٨٢: ٥٨٥).

الاتجاه الثاني يهتم بأسباب التضخم ومظاهره الخارجية، إذ يعرف الاقتصادي (Emie .J Memes) التضخم بأنه حركة صعوديه للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، وهذا الاتجاه في الغالب يميز وجهة النظر الكينزية عموماً، إذ يعرفه كينز (Keynes) بأنه ضالة مرونة العرض أمام الزيادات الحاصلة في الطلب، ويرى أنصار هذا الاتجاه أيضاً أن الطلب يزداد بزيادة العرض النقدي أو الطلب الحقيقي على السلع والخدمات المتوافرة في حين أن العرض يقل نتيجة نشوء الاحتكارات أو تشوه هيكل الإنتاج أو بفعل العوامل الخارجية كالحروب.

الاتجاه الثالث يعرف التضخم بالتركيز على خصائص التضخم ومظاهره والآثار الناتجة عنه وهو الاتجاه السائد حالياً بين معظم الاقتصاديين إذ يصف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستويات العامة للأسعار خلال مدة معينة من الزمن ومن هؤلاء الاقتصاديين روبنسون Robinson الذي يعرفه بأنه (ارتفاع الأسعار) في حين يعرفه فلامان (Flaman) بأنه (حركة الارتفاع العام بالأسعار) وقد أيد الكثير من المفكرين الاقتصاديين هؤلاء في تعريفهم للتضخم بأنه الارتفاع بالأسعار حتى أصبح هذا التعريف شائعاً بين الجميع، وقد اشترط بعضهم في هذا التحليل الدوام والاستمرارية في الارتفاع ولهذا لا يمكن تسمية الارتفاع المؤقت بأنه تضخماً (مشكور، ورشم، ٢٠١٢: ٧-٨).

وقد ظهر مفهوم التضخم في القرن التاسع عشر عندما ارتبط بصورة مباشرة بكمية النقود (التضخم النقدي) والذي اهتم بالعلاقة بين العرض والطلب على النقود، الأمر الذي جعل التضخم ليس لزيادته المستوى العام للأسعار وإنما لزيادته المعروض النقدي (جوارتيني، استروب، ١٩٩٩: ٢٢٢) .

فالتضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار أو تراجع مستمر في قيمة النقود وأنه يعبر عن معدل الزيادة في الأسعار خلال مدة زمنية محددة ويكون عادة مقياس شامل للزيادة العامة في الأسعار أو تكاليف المعيشة في بلد معين، ويعرف التضخم أيضاً بأنه معدل النمو السنوي في الأسعار حتى وإن قيس لمدة زمنية أقصر (CeydoOner2010:44).

ومن خلال هذه التعريفات والتفسيرات العديدة التي حددت مفهوم التضخم، نرى أن التضخم يمثل ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام للأسعار بغض النظر عن تلك الأسباب التي أدت إلى ذلك الارتفاع، الذي بدوره يعمل على انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية. إذ تبدأ النقود بفقدان قيمتها شيئاً فشيئاً، وفقدان وظيفتها كمخزن للقيمة، مما يؤدي إلى عدم الاحتفاظ

بها من قبل الافراد حتى وصولها إلى المرحلة التي تفقد وظيفتها كوسيط للمبادلة مع ارتفاع معدلات التضخم وفي النهاية يصبح التضخم كلفة يتحملها افراد المجتمع.

ب- أسباب التضخم الاقتصادي:

هناك نظريتان بشأن اسباب التضخم ، فبعض الاقتصاديين ركزوا على الربط بين العرض الكلي والطلب الكلي للسلع والخدمات فاذا ارتفع الطلب الكلي بسرعة اكبر من العرض الكلي ، فالأسعار سوف تزداد، اما البعض الاخر من الاقتصاديين فنسب التضخم الى حدوث توسع سريع في عرض النقد، وحسب الاعتقاد السائد والذي يشير الى (ان الارتفاع المتزايد في الاسعار هو بسبب وجود كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة جدا من السلع) (جوار تيني، استقرب، ١٩٩٩ : ٢٢١-٢٢٢) .

ونذكر ادناه بعض المسببات التي ادت الى نشوء التضخم :

تعددت مسببات نشوء التضخم في الاقتصاد سابقا وحتى يومنا هذا، وعُدت تلك المسببات مصادر لنشوء التضخم ، وهذه المسببات هي كما يأتي:-

١- تضخم سحب الطلب :

ينشأ تضخم سحب الطلب نتيجة الزيادة في حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات كمية السلع والخدمات المتاحة في المجتمع. كما يقال أن هناك نقوداً كثيرة تطارد سلعاً قليلة، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد مما يخلق تضخماً ملموساً ، ولعل أهم الأسباب المؤدية إلى ذلك ، ما يسمى بعجز الميزانية العامة للدولة أو العجز المالي ، فعندما يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات الحكومية يظهر ما يسمى بالعجز المالي ، وعند قيام الدولة بتغطية ذلك العجز عن طريق اصدار النقود أو طبع النقود من خلال البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي إلى حقن الاقتصاد بكميات من النقود لا يقابلها توسع في القاعدة الإنتاجية للبلاد ، مما يخلق كميات نقدية كبيرة مع ثبات الإنتاج ، وهذا بدوره سينعكس في شكل زيادة أسعار و حدوث التضخم ، ويمكن أن تساهم البنوك التجارية من خلال القروض ومنح الائتمان في خلق النقود وزيادة حجمها في الاقتصاد.

حيث أن نمو الطلب الكلي بوتيرة أسرع من العرض الكلي الذي يحصل عندما يقترب الاقتصاد من طاقته القصوى، فتؤثر في مستوى الاسعار بمعدل أعلى من تأثره على مستوى الانتاج ويؤكد الكلاسيك ان تضخم الطلب يحدث بسبب الزيادة السريعة لعرض النقد مما يؤدي الى زيادة الانفاق دون زيادة المعروض من السلع والخدمات ، وبالتالي سوف يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار (ابدجمان، ١٩٩٩: ٣٧٧).

فعند زيادة الطلب على سلعة معينة بمستوى يفوق الكمية المعروضة منها هذا فان يؤدي الى زيادة المنافسة عليها وبالتالي يؤدي الى حدوث اختلال في الوضع التوازني لسوق السلع و يسمح نقص المعروض منها برفع السعر للوصول الى حالة من التوازن، وهكذا بالنسبة لجميع السلع والنتيجة هي ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا النوع يكون أكثر شيوعاً في البلدان النامية.

٢- تضخم دفع الكلفة :

هناك سببان لهذا النوع من التضخم الأول يعود إلى وجود نقابات عمالية قوية تكون قادرة على رفع مستوى أجر العمال لدى المنتج، والثاني قد ترتفع معظم أسعار المواد الأولية بشكل مفاجئ ، وفي كلا السببين فإن ذلك سترك أثراً مباشراً على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر إنتاجها. ويكون الأثر ملموساً كلما كانت زيادة تكاليف عناصر الإنتاج كبيرة . وقد واجهت أوروبا بشكل خاص مثل ذلك التضخم، حينما تضاعفت أسعار الوقود بنحو اربعة اضعاف أبان أزمة النفط عام (١٩٧٣-١٩٧٨).

حيث ان ارتفاع تكاليف عناصر الانتاج سوف تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار كما يسمى أيضاً بتضخم صدمة العرض، وهو انخفاض أو اضطراب في العرض الكلي ناجم عن تدهور متغيرات خارجية أو غير مسيطرة عليها فعلى سبيل المثال ان نقص أو ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج المستوردة أو حصول تدهور في الظروف المناخية تعتبر مسببا لارتفاع مستوى التكاليف، بالشكل الذي يؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي نحو اليسار، وقد يكون ارتفاع اسعار تكاليف الانتاج بسبب نقص مستلزمات الانتاج أي (نقص في المعروض من المواد الأولية او العمل أو رأس المال) نتيجة ظروف غير مسيطرة عليها مع

بقاء مستوى الطلب على حاله بحيث يؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي نحو اليسار، وبما ان العرض الكلي يعتمد على دالة الانتاج وسوق العمل فأن العرض الكلي سيضطرب باضطراب دالة الإنتاج وسوق العمل، وغالباً ما يؤدي هذا النوع من التضخم الى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي (Campbell R, 2008: 136)

٣- التضخم المشترك:

ينشأ التضخم المشترك بسبب زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد مع ثبات كمية الإنتاج (تضخم سحب الطلب)، أو زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج من أجور، وفي كلتا الحالتين يؤدي إلى نشوء تضخم يسمى بالتضخم المشترك.

٤- التضخم المستورد:

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، أي التي سيتم استخدامها مباشرة من قبل المستهلك بمجرد استيرادها من قبل الدولة وبيعها في الأسواق المحلية بأسعارها المرتفعة، مثل الملابس الجاهزة والأطعمة وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء التضخم المستورد. (الوزني، و الرفاعي، ٢٥٧، ٢٠٠٨-٢٦١).

٥- التضخم الهيكلي:

وفق هذا السبب يعزى اصحاب المدرسة الهيكلية (جنري، شولتن كينت) ان التضخم ليس بسبب زيادة النقد المفرطة او السياسة المالية والنقدية التوسعية، وانما بسبب الاختلالات الهيكلية وسوء تخصيص الموارد.

ث- اثار التضخم

لا يمكن لأي دولة أن تتجاهل آثار التضخم السلبية على مختلف المفاصل الاقتصادية فيها، كذلك لا يمكن لأي مشروع اقتصادي أن يتجاهل تلك الآثار في عملية التحليل الاقتصادي والمالي والمحاسبي ومن ثم انعكاساتها على كل التكاليف والعوائد المتوقعة، إذ ان للتضخم اثار اقتصادية مؤثرة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ابرز هذه الآثار هي

- ١- ارتفاع الاسعار والكتلة النقدية المتداولة، إذ يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع ناسعار المواد الاستهلاكية وان اولى الفئات المتضررة بهذا الارتفاع هم اصحاب الدخل المحدودة، فضلا عن وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق وقد تكون هذه الكتلة محصورة بين ايدي مجموعة صغيرة لا تشكل الا نسبة ضئيلة جدا من السكان، مما يعكس اثاره الاقتصادية السلبية على المستويات المعيشية.
- ٢- ازدياد معدلات التضخم تؤدي الى خفض القيمة الشرائية للنقد مما يؤدي الى زيادة الطلب على رؤوس الاموال لتمويل المشروعات المقترحة، وزيادة الطلب على رؤوس الاموال يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة.
- ٣- يتأثر العمر الاقتصادي للمشروعات (الاستثمار) وقيمها بمعدلات التضخم، وكذلك سعر صرف العملة.
- ٤- يؤدي التضخم الى الحد من الصادرات الى الاسواق الدولية، إذ ان ازدياد معدلات التضخم يؤدي الى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الاسواق الدولية، وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الايرادات وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري (عبدالباقى، ٢٠١٦: ٥٥).
- ٥- التضخم المرتفع يقود الى مزيد من عدم التأكد، مما يترتب عليه اثار ضارة على سوق العمل وكذلك على تردد الشركات بالموافقة على العقود طويلة الاجل، مما يترتب عليه انخفاض في الكفاءة الاقتصادية .
- ٦- يؤدي التضخم الى تشويه جهاز الاسعار كمؤشر للنشاط الاقتصادي ويخل بمقدرة السوق على نقل المعلومات، ففي فترات التضخم فان ايرادات المنشآت تظهر اعلى من قيمتها الحقيقية، وقد يؤدي ذلك الى قيام المنشآت باستثمارات غير منتجة ومن ثم اساءة في توزيع الموارد.
- ٧- يؤدي التضخم الى اعادة توزيع القوة الشرائية من المقرضين الى المقترضين، وذلك لان القروض انما تسدد بدنانير ذات قيمة اقل.
- ٨- يؤدي التضخم الى اختلال نظام الضرائب، فالضرائب مفروضة على المكاسب الرأسمالية النقدية وليست الحقيقية، وتعديل المكاسب الرأسمالية لأخذ التضخم في الاعتبار يؤدي الى تخفيض مقدار الضرائب المستحقة على الشركات. (داود، ٢٠١٣: ١٨٣).

٩- إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار، فإذا اتجهت قيمة النقود الى التدهور المستمر فإنها تبدأ في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة بسبب التضخم، وهنا يزداد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي فيزيد ميل الأفراد الى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للادخار وما يتبقى لديهم من أرصدة يتجهون الى تحويلها الى ذهب و عملات أجنبية مستقرة القيمة والى شراء سلع معمرة وعقارات .

١٠- يترتب على استمرار تصاعد الأسعار الإرباك والتأخر في تنفيذ مشروعات التنمية واستحالة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات، بصورة نهائية التي ترتفع مدخلاتها باستمرار خلال مدة تنفيذ المشروعات الأمر الذي يؤدي معه عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد لإتمام مشروعاتها.

١١- يؤدي التضخم الى هروب رؤوس الأموال الى الخارج والى إحجام رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار في الاقتصادات المصابة بالتضخم، والتضخم يؤدي الى توجيه رؤوس الأموال المحلية الى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية في مراحلها الأولى فتتجه الى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الترفيهية التي يطلبها أصحاب الدخل العالية ، وكذلك يتجه قسم هام من الأموال الى تجارة الاستيراد والمضاربة التجارية والى بناء المنازل الفاخرة. (مشكور ورشم، ٢٠١٢ : ٨٠ - ٨١).

١٢- إن التضخم يعد أحد مصادر القلق والاضطراب الاجتماعي والسياسي بسبب التفاوت الذي يخلفه في توزيع الثروة، مولدا تزايدا في النزاعات بين العمال وأرباب العمل وانتشار الفساد والرشوة وانخفاض كفاءة أداء العاملين (علاوي والزبيدي، ٢٠١٢ : ٣١٥).

وللتضخم اثر على التنمية الاقتصادية حيث ان هناك جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين في العلاقة ما بين التضخم والتنمية الاقتصادية ، فهناك من ينظر للتضخم على أنه وسيلة لتمويل التنمية تحمل آثاراً ايجابية ، وآخرون يعدّون التضخم ظاهرة لها آثار سلبية على التنمية ، في حين يُصرّ فريق ثالث على ضرورة وجود سياسة نقدية مرنة من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية التي من شأنها السماح لعرض النقد بالتغير استجابة للتغير الذي يحصل في الناتج القومي.

ويرى أنصار التمويل بالتضخم ومنهم (كينز ، آرثر لويس ، هانس ، بريتون) ، على أنه من الوسائل الفاعلة التي قد تلجأ إليها البلدان النامية لتمويل التنمية الاقتصادية للأسباب الآتية والمتمثلة :

أ- ان التضخم يعد وسيلة من وسائل الادخار الإجباري ؛ وهذا يؤدي الى خفض الاستهلاك لعدد كبير من الأفراد ، ومن ثمّ اقتطاع جزء من دخولهم يحول الى قطاع الأعمال في صورة أرباح إذا ما أعيد استثمارها ، وبذلك فان التضخم يعمل على إعادة توزيع الدخل الحقيقية بين القطاعات الاقتصادية لصالح الطبقات التي تقوم بالادخار والاستثمار .

ب- ان التضخم يكون محفزاً على الاستثمار ؛ لان الحافز على الاستثمار يكون مرتبط بـ بتوقعات ارتفاع الأسعار .

ت- يكفل التضخم الاستخدام الكامل للموارد الانتاجية؛ لان البلدان النامية تمتاز بوجود موارد عاطلة كثيرة ولاسيما الأيدي العاملة بالقطاع الزراعي ، وبما ان التنمية تستلزم تشغيل تلك الموارد فان ذلك سيؤدي الى زيادة رأس المال المنتج للسلع وتزداد الكمية المعروضة من السلع ، ولن يحدث التضخم ارتفاع غير مرغوب في الأسعار ، أي ان التضخم بنفسه سيقضي على آثاره السلبية .

ث- يعمل التضخم على تسهيل استيراد رأس المال من الخارج لكي تُنفذ برامج التنمية ، وذلك استنادا الى ما يعرف بالتحركات الدولية لرأس المال والتي مفادها ان انتقال رأس المال من بلد الى آخر يتطلب أن يكون لدى البلد المقترض قدر معين من التضخم يزيد عن بقية دول العالم .

ج- قياس التضخم:

ان التضخم وكما مر ذكره سابقا هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ، لذا لابد من وجود مؤشر عام يرصد التغيرات في اسعار السلع والخدمات في الدولة ، و هذا المؤشر هو الرقم القياسي للأسعار (Index Price) ، هو نسبة مئوية تعبر عن قيمة الظاهرة في سنة معينة (أو مكان معين) بدلالة قيمتها في سنة أخرى تعد أساساً للقياس أو قيمتها في مكان آخر يعد أساساً للقياس كذلك ، والرقم القياسي لا يظهر قيم الظاهرة في أي سنة ولا يظهر حقيقة الفروق الموجودة وإنما يظهر التغير النسبي فقط أي مقدار التغير في قيمة الظاهرة لسنة معينة قياساً بقيمتها في سنة الأساس . (الكبيسي ورشم، ٢٠١٤: ١٨٣) ،

وان قياس التضخم قد يقتضي استخدام عدة انواع من الارقام القياسية، إذ يقاس التضخم بثلاثة مؤشرات هي:

١- الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

ويعكس هذا الرقم التغيرات في الأوزان (*Weights*) المرتبطة بمختلف شرائح الإنفاق، وعينة البنود المسعرة وعينة المؤسسات التي تتقرر في نطاقها الأسعار. ويغطي هذا المؤشر مشتريات القطاع العائلي. ويقاس الرقم القياسي لأسعار المستهلك سعر سلة ثابتة من السلع السوقية، وبمرور الوقت يجد المستهلكون أن بعض الأسعار ترتفع بسرعة أكبر من غيرها.

٢- الأرقام القياسية لأسعار المنتج :

تقيس هذه الأرقام أسعار السلع عند المراحل المختلفة للإنتاج، وتنتشر الأرقام القياسية وفقا لمراحل الإنتاج والسلع. فهي أرقام قياسية للسلع النهائية والمواد الوسيطة والمواد الخام. لكن تبقى الأرقام القياسية لمرحلة الإنتاج (*The Stage of processing*) أكثر نفعا من الرقم القياسي لكل السلع، لان الأخير يبالغ في تقدير التغيرات السعرية. مع ذلك فانه يمكن استخدام الأرقام القياسية لأسعار المنتج للكشف أو التنبؤ عن التغيرات التي تحدث في الرقم القياسي لأسعار المنتج.

المبحث الثالث

تأثير الائتمان المصرفي على المتغيرات الاقتصادية الكلية

من المؤكد ان المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني تتأثر وتؤثر بعضها ببعض، وبما ان الدراسة تحاول ان تلقي الضوء على تأثير الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الكلية كالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم، وكالاتي:

اولا- اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي:

هناك العديد من الدراسات التي أكدت على أهمية دور النظام المالي المتطور في النمو الاقتصادي، كما ان الاساس النظري لهذه العلاقة هو الاقتصادي شومبيتر، حيث يرى أن الخدمات التي تقدم من قبل مؤسسات الوساطة المالية والتي يتلخص عملها في جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الانتاجية وتقييم عمل المشروعات وادارة المخاطر ومراقبة المديرين وتسهيل عملية التبادل.

كل هذه الخدمات تكون مهمة وضرورية لتشجيع التنمية الاقتصادية، وقد أكد عدد من الباحثين مدى أهمية التطور المالي لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وان هناك علاقة تبادلية ما بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وان هذه العلاقة قد تتغير عبر الزمن نتيجة مرحلة التقدم الاقتصادي للبلد، ويعد النمو الاقتصادي هو المحفز المهم والأهم في التوسع في النظام المالي، لهذا فأن الضعف الذي يحدث في النظام المالي ما هو الا انعكاس لانخفاض الطلب على الخدمات المالية، ولكن عندما يتطور الجانب الحقيقي من الاقتصاد فان الطلب على الخدمات المالية المختلفة سوف يزداد نتيجة ذلك التطور ويوفر من قبل المؤسسات المالية الوسيطة، ومن ذلك يلاحظ أن النمو الاقتصادي هو المحفز للتطور المالي، وبالتالي فان التوسع في النظام المالي يعمل على تحفيز الطلب على الخدمات المالية، اي بمعنى في المراحل اللاحقة من التطور الاقتصادي فأن النظام المالي هو الذي يحفز النمو الاقتصادي
عما تكون الخدمات المالية متوفرة بشكل كبير في الاقتصاد (حمد خلف، ٢٠١١، ص ١٨١).

ان زيادة دور الجهاز المصرفي في العملية الاقتصادية فان على الدولة يجب ان توفر الائتمان المصرفي من خلال اتباعها لسياسة توسعية تسهم في زيادة وتائر النمو الاقتصادي، من خلال ايجاد التسهيلات في منح الائتمان للمستثمرين سواء للمشروعات الاقتصادية الكبيرة او المتوسطة او الصغيرة مما يحدث ذلك بالتأكد تنمية اقتصادية تؤدي الى تزايد واضح في معدلات النمو الاقتصادي، وتتمثل السياسة التوسعية بزيادة احتياطات البنوك التجارية وخفض اسعار الفائدة على الائتمان، الامر الذي يشجع على الاستثمار بالعديد من المشاريع الاقتصادية مما يحرك الاقتصاد الوطني باتجاه زيادة النمو الاقتصادي ، ومن جانب اخر فان قيام الدولة ومن خلال المصارف التجارية بتقديم الائتمان الاستهلاكي للأفراد من اجل تلبية حاجاتهم الاستهلاكية عندما تعجز دخولهم عن تلبيةها بهدف زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يسهم ايضا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، كونه يشجع المنتجين على زيادة الانتاج لسد الطلب الاستهلاكي، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي والذي يعكس زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، اخذين بنظر الاعتبار ان يكون هنالك جهاز انتاجي مرن يستطيع زيادة الانتاج لسد الطلب المتزايد، وهو ما تعاني منه البلدان النامية التي تنسم في اغلبها بعدم مرونة الجهاز الانتاجي على مجارة الزيادة في الطلب الاستهلاكي، والاعتماد على الاستيراد لتوفير السلع الاستهلاكية.

وقد تكون المصارف التجارية من الوسائط المالية المهمة التي تخدم عملية التنمية الاقتصادية في معظم البلدان اذ تمتلك المصارف التجارية أصولا أكثر من اي مؤسسة مالية أخرى تقدر بحوالي ٤٠٪ من إجمالي الموارد للقطاع المالي . وقد تمثل المصارف التجارية حلقة حيوية في نقل السياسات الاقتصادية لاسيما السياسة النقدية إلى بقية القطاعات الاقتصادية . كما أن توافر الائتمان المصرفي وتكلفته لهما آثار عميقة فاذا كانت أسعار الفائدة مرتفعة فستكون تكلفة الائتمان مرتفعة ايضا وهذا يؤدي بدوره تضخم. لذا لم يكن ذلك غريبا لان الودائع المصرفية تمثل العنصر الأكثر أهمية في عرض النقود والذي يستخدمه الجمهور. وأن التغيرات في النمو النقدي مرتبطة بشكل كبير بالتغيرات في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد وان الجهاز المصرفي يمثل حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال وظيفته (SergeantK.,2001,p2).

وتشير العديد من الدراسات ومنها دراسة Hofrman إلى وجود علاقة طردية ما بين التوسع في حجم الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي (Hofmann, Boris, .108) ان هذه العلاقة تظهر في حال اتباع سياسة نقدية توسعية تسمح للمصارف بالقيام بإجراءات كفيلة متمثلة بزيادة عرض النقد وزيادة حجم الائتمان المصرفي والهدف هو توفير التمويل اللازم للمؤسسات والافراد والذي بدورهم سيعملون على زيادة الانتاج وتحسين نوعيته, إذ إن اي زيادة في انتاج القطاعات الاقتصادية سوف يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي الذي بدوره يعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي, وتحاول الانظمة الاقتصادية من وضع استراتيجيات وسياسات والقيام بإصلاحات تكون بمثابة قواعد ينطلق من خلالها النمو الاقتصادي الحقيقي .

ونلاحظ الأهمية الاقتصادية للائتمان المصرفي وحضوره على مستوى الأسواق العالمية للأموال ارتفع بقوة في القرن الماضي من خلال دوره الفعال في الوساطة المالية ، والمصارف تتنافس فيما بينها على مستوى سوق المال. وهذه المنافسة تعمل على رفع مستوى فعالية الاقتصاد، وتحسين خدمات الوساطة المالية و تسمح للمستثمرين بالاستفادة من الادوات المالية الجديدة والمتنوعة، وتسهل ايضا الرغبة والقدرة على الاستثمار في مشاريع تكون ذات درجة عالية من الخطورة والتطوير وكذلك له تأثير في معدل الادخار وجاهزية رؤوس الأموال (Patrick Artus, 2006. P : 104).

وقد ركز الاقتصاديون في صياغة الأفكار والنظريات الاقتصادية تركيزاً واسعاً على الدور الفعال لرأس المال المادي في النشاط الاقتصادي، وركز الفكر التقليدي على أن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي هي التي تعمل على نجاح عمليات التنمية، مستنديين في ذلك على أن الزيادة في نصيب الفرد سوف ترفع من المستوى المعاشي وتقوم بالقضاء على المشاكل التي تعاني منها اغلب الدول لاسيما النامية (الجابري، و الأمام، ١٩٩٦، ١٠٠).

ان توفير التمويل الأصغر والإئتمانات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، تعد من الأمور المهمة لتعزيز التأثير الاجتماعي والاقتصادي للقطاع المالي. و يمكن للمصارف التنموية، والمؤسسات التجارية وغيرها من المؤسسات المالية، سواء كانت مستقلة أو بالتعاون فيما بينها، أن تكون أدوات فعالة في تيسير عملية التمويل، بما في ذلك التمويل السهمي لهذه المشاريع.

فضلا عن توفير قدر كاف من الأثمانات المتوسطة والطويلة الأجل، فضلا عن ذلك فإن العمل على تشجيع الابتكارات المالية للقطاع الخاص وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن من خلالهما تعميق جذور الأسواق المالية المحلية وزيادة نمو القطاع المالي المحلي. وأن الهدف الرئيس من برامج المعاشات التقاعدية يتمثل في توفير الحماية الاجتماعية، ولكن عندما يجري تمويل مثل هذه البرامج، فإنها من الممكن أن تشكل مصدراً من مصادر المدخرات، مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، و يتطلب بذل جهود من أجل إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي متى ما أمكن ذلك. فضلا عن تخفيض كلفة التحويلات التي يبعثها العمال المهاجرون وتوفير فرص للاستثمار في التنمية، بما في ذلك قطاع الإسكان (تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ٢٠٠٢، ٥-٦).

لذا يعد الجهاز المصرفي والمتمثل بالبنك المركزي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة مؤسسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي وتبرز العلاقة بين الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي من خلال ازدهار الجهاز المصرفي لذا يمثل الجهاز المصرفي قناة بين القطاعات المختلفة للمجتمع أي ما بين المدخرين والمنتجين حيث تتحول من خلالهما المدخرات إلى استثمارات، وعند قيام الجهاز المصرفي بإقراض الأموال إلى مختلف القطاعات التي هي قد تكون بحاجة إلى تمويل لإتمام استثمارها، وبذلك فإنها تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

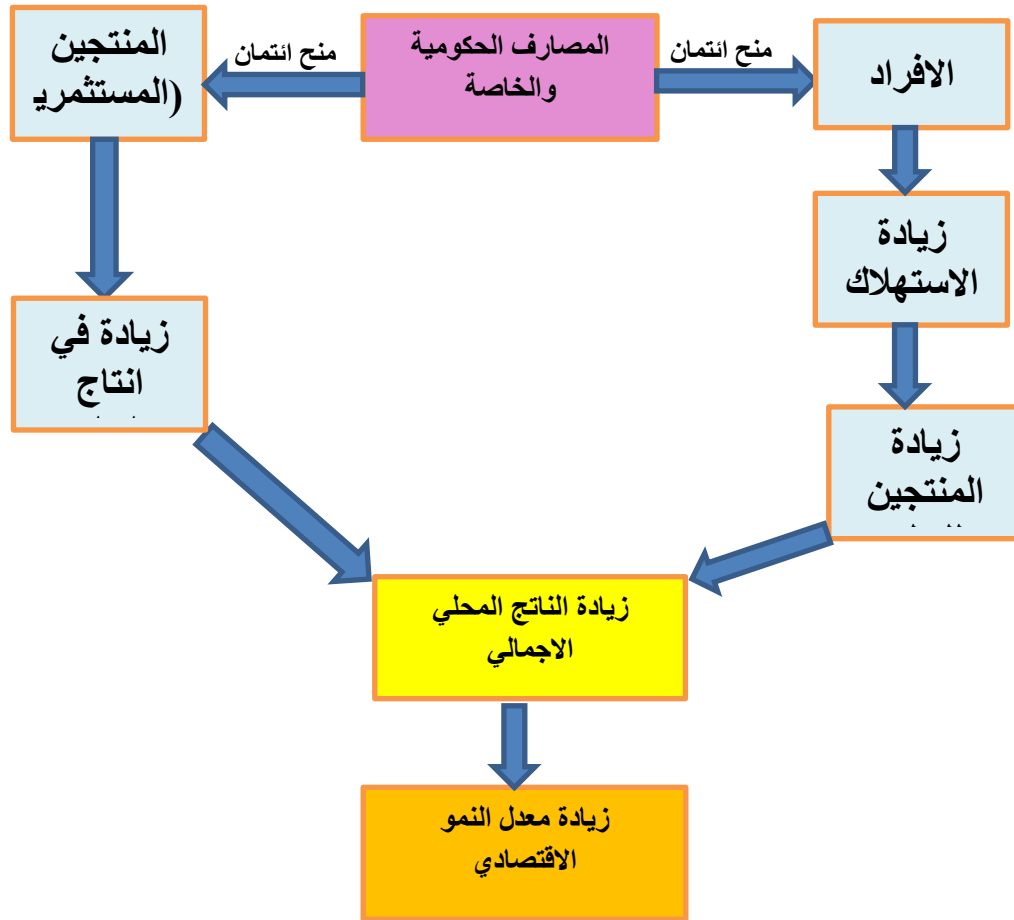
وانها تعمل على تجميع الموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تحويلها نحو تغذية القطاعات الاقتصادية التي تعاني من العجز، لتحقيق هدفين رئيسين هما المساهمة في عملية النمو الاقتصادي من جهة، وتحقيق الأرباح التي هي ضرورية لاستمرار عمل الجهاز المصرفي من جهة أخرى، ولكن قدرة المصارف على المساهمة في عملية النمو الاقتصادي تستند إلى حد كبير على مدى تطور وفعالية النظام المصرفي لاسيما المصارف التجارية ومدى انسجامها مع تطلعات الرؤية الاقتصادية للجهات المسؤولة. وأن عملية النهوض بالاقتصاد الوطني وزيادة إنتاجيته يتطلب ذلك وجود توازن بين انتاجية القطاعات الاقتصادية كافة (التنمية المتوازنة)، وربط القروض بالانتاج، ومنح جميع القطاعات تسهيلات حصصيه عادله بالشكل الذي يتلاءم مع انتاجيتها.

وتوجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات التي تستطيع ان تحقق مستويات عالية من النمو الاقتصادي , وكما هو معروف انه ليس كل نمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي هو بالضرورة تنميه مرغوبه , قد يزداد الناتج المحلي الاجمالي بنسب معقوله او قد تكون جيده , ومع ذلك قد لا تكون غالبية الناس مستفيدة من ذلك , بل من المحتمل ان تخسر تنميه الارتفاع في الاسعار الذي يصاحب عادتاً عمليه النمو , بينما تستفيد نسبة قليلة جداً من الناس , وفي هذه الحالة فأن نسبة النمو لا تعكس تنمية مرغوبة , وعندما تتم عملية النمو الاقتصادي على حسابات القطاعات الانتاجية الرئيسة التي تنتج السلع الاساسية , فيجب معرفة التزايد في تشكيلة السلع والخدمات النهائية التي تنطوي عليها نسبة النمو. (مفتاح, 2005: 181-182) .

وتقع على عاتق السياسة النقدية المساهمة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي بنسب عالية , وذلك من خلال جمع او جذب الادخارات وتشجيع عمليات الاستثمار أي توفير الموارد والادخارات المالية حتى تصبح ادواتها قادره على اجتتاب التضخم أو الانكماش واحداث الانتعاش الاقتصادي , لذا يعمل البنك المركزي على توفير الشروط القانونية والتنظيمية لهيكل المصارف التي تقدم القروض للاستثمار , من خلال احكام الرقابة بواسطه ادوات السياسة النقدية , والتشجيع على انشاء مصارف متخصصة في جميع المجالات الاقتصادية (Blinder, stiglitz p:73,1983).

ومن هنا تعد المصارف مصدرا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي. ويمكن توضيح اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي من خلال المخطط التالي:

شكل (2) مخطط يوضح اثر الائتمان المصرفي على معدل النمو الاقتصادي



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على المعلومات اعلاه

ثانيا: اثر الائتمان المصرفي على البطالة :

ان الائتمان المصرفي يساهم في خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية للأفراد وتحسين مستوى المعيشة لهم من خلال اسهامه في توسيع النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخل القومي (طه : ٢٠٠٧ : ٤٣٩) وتقليل حجم البطالة، إذ يتأثر حجم البطالة بقدر كبير (مع ثبات العوامل الاخرى) بالائتمان المصرفي للأفراد والشركات، إذ ان القروض او الائتمان المصرفي النقدي يساهم في زيادة المعروض النقدي في التداول وان البطالة ترتبط بعرض النقد بعلاقة عكسية، ومن هنا فان ظهور اثر الائتمان المصرفي على حجم البطالة يعتمد بدرجة كبيرة على مدى فاعلية القطاع المصرفي في تنمية المجتمع.

وهناك ارتباطا كبيرا بين معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، حيث ان السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقارنة نفرض بها ان البطالة ترتبط ارتباطا مباشرا مع النمو فأن أي زيادة في معدلات النمو لابد ان تتوافق مع انخفاض نسب البطالة، ويمكن اظهار علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي (عقون ، ٢٠١٠ ، ٤٠) ارتفاع معدل النمو وارتفاع نسبة التشغيل وانخفاض معدل البطالة.

ان تحديد نسب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي تعتمد على السياسة الاقتصادية المعتمدة ، فقد اعتمد كينز في تحليله على سياسته الانعاش عن طريق الطلب، وهو الاعتقاد السائد لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار ان البطالة سوف تنخفض تلقائيا، اذا ارتفع معدل النمو الاقتصادي. في حين الاتجاه الاخر يركز على العرض من خلال دعم ربحيه ومردودية المشاريع (حسين ١٩٨٠-٢٠١٤، ٣٨٣)، وقد درست العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة تجريبيا في الدول الاقتصادية بالاعتماد على ما يعرف بقانون (OKUN)، نسبة الى العالم (okun) الذي اوضح من خلال الدراسة التي اجراها عام ١٩٦٢ والتي اوضح فيها العلاقة الوثيقة ما بين النمو الحقيقي والتغيرات في معدل البطالة حيث يعد قانون (okun) بمثابة الاحجار الرئيسية في الاقتصاد الكلي من خلال استخدامه العلمي للعلاقة بين التغير الذي يحصل في نمو الناتج والبطالة وقدم (okun) هذه العلاقة من خلال دراسته التي اصبحت مرتبطة باسمه اذ انه يهدف لتطوير اطار جديد للعلاقة بين البطالة والناتج ونجح (okun) في ذلك من خلال دراسته للاقتصاد في الولايات المتحدة وبين ان هناك علاقه عكسية تبادلية بين معدل التغير في معدل النمو والناتج المحلي الاجمالي والتغير في معدل البطالة ، وقد نجح اوكن في بيان ان هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي. لذا فالانتمان يعد عاملاً مهماً لإيجاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص عمل للعاطلين عن العمل ودعمها، ويأخذ الائتمان المصرفي ابعادا عدة فيها من يؤثر في البطالة وفيها من لا يؤثر فمثلا ان القروض الممنوحة للتوسع في الاستثمارات القائمة قد يكون باتجاه الكثافة الرأسمالية كما في عمليات الاحلال والاستبدال فان اثره لا يتضح في البطالة، لكن باستحداث استثمارات جديدة لا يمكن

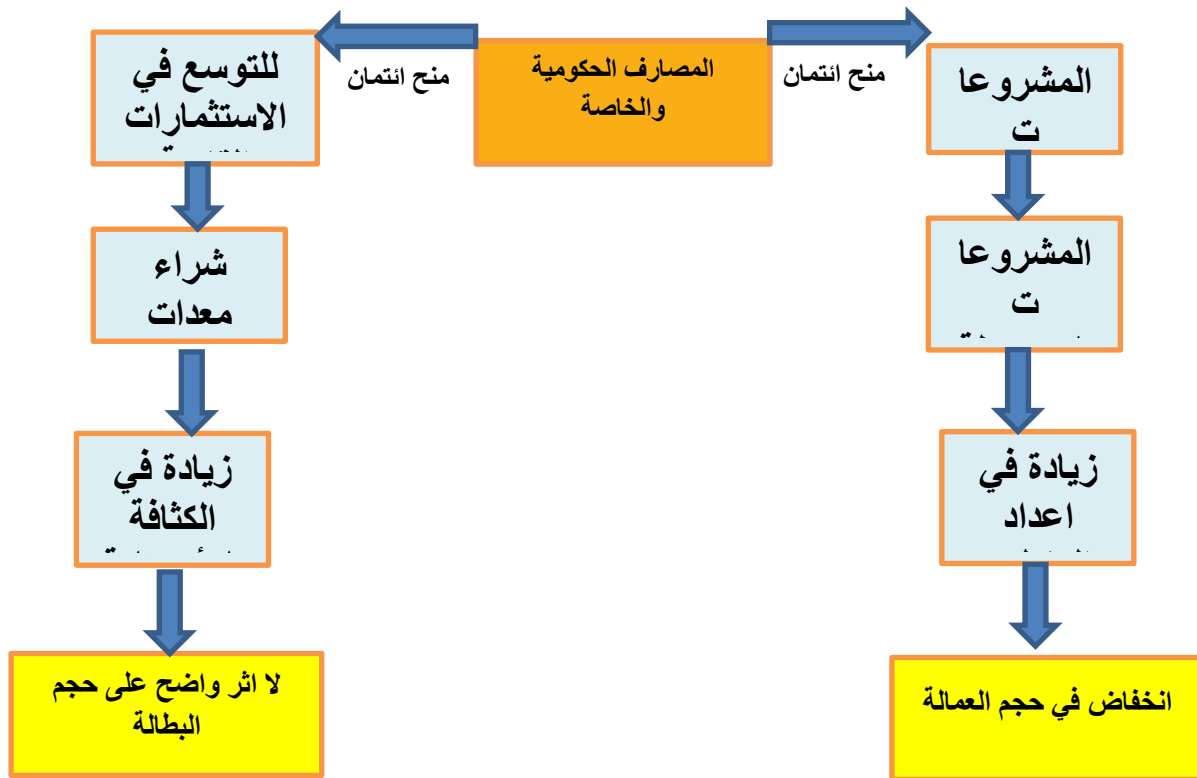
ان تقام تلك الاستثمارات دون عنصر العمل وهنا فان الائتمان المصرفي يمكن ان يظهر اثره على البطالة باتجاه تشغيل العمالة الجديدة في تلك المشروعات مما يؤدي الى تقليل نسب البطالة في المجتمع . حيث بين انه في حال انخفاض البطالة بنسبة ١٪ فان ذلك يعود الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة ٣٪ والعكس صحيح ,و بين انه عند حدوث الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يتحقق زيادة في العمالة اي (التشغيل).

الانتاجية والنمو:

قد تزداد الانتاجية عند حدوث ارتفاع في الناتج ويكون هذا الارتفاع مقترن بارتفاع اقل تناسبا مع عوامل الانتاج او عندما ينتج الناتج ذاته بعوامل انتاج تكون اقل (مؤتمر العمل الدولي , ٢٠٠٨ : ١).

ان التغيرات في العمل والانتاج سوف تؤثر تأثير عميقا على الانتاجية اذ ان نمو الانتاجية يمكن ان يزيد من الدخل ويخفض من تكاليف الانتاج ويزيد من عائدات الاستثمار التي يتحول بعضها الى دخل لأصحاب المشاريع والبعض الآخر يتحول الى اجور أعلى ويمكن ان تنخفض الاسعار وينمو الاستهلاك والعمالة , وقد تؤثر الانتاجية على العمالة من خلال الابتكارات التكنولوجية وتراكم رؤوس الاموال للمستثمرين فضلا عن تحسين نوعية العمالة التي ادت بدورها الى نمو الانتاجية ومن ثم توافر المزيد من فرص العمل, الا انه عادة عند حصول بعض التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التي تكون مصاحبة للنمو الاقتصادي فأن ذلك سيؤدي الى انخفاض مستوى التشغيل وبالتالي تتوفر فرص عمل من جديد بسبب التوسع الذي حصل في قطاعات الاقتصاد ومن ثم فان الاقتصاد سوف يستجيب لهذا التغير, الا ان العمالة قد تكون لها تكلفة لان من غير الممكن تجاهلها اذ تكون العمالة محور السياسة في هذا المضمار (2204, *World employment Report -2005*) ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط الاتي:

شكل (3) مخطط يوضح اثر الائتمان المصرفي على حجم البطالة



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على المعلومات اعلاه

ثالثاً: اثر الائتمان المصرفي على التضخم

من المعروف ان ظهور التضخم بالاقتصاد يأتي نتيجة وجود زيادة في عرض النقد، يقابلها عدم مرونة الجهاز الانتاجي لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، وبما ان الائتمان المصرفي يؤدي الى زيادة حجم النقود والتأثير على السيولة العامة في الاقتصاد الوطني، فان العلاقة تكون طردية بين زيادة او تطور حجم الائتمان المصرفي باتجاه زيادة القروض من جهة، والتضخم من جهة اخرى، (مع ثبات العوامل الاقتصادية الاخرى).

ولبيان ذلك يتطلب المرور بالنظرية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) إذ إنها تؤكد على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود المعروضة وبين المستوى العام للأسعار وتصف الأول بأنه متغيراً مستقلاً والثاني متغيراً تابعاً، وفي ظل افتراض الكلاسيك الخاص بثبات حجم الإنتاج وثبات سرعة دوران النقود فان مسؤولية السلطات النقدية تنحصر في التأثير في كمية النقود المعروضة زيادة أو نقصاناً وذلك سينعكس تلقائياً على المستوى العام للأسعار وبالتالي على التضخم، وجاء رأي النقديين وأولهم فريدمان داعماً للرأي الكلاسيكي إذ أنهم يعتقدون إن

الزيادة في كمية النقود (عرض النقود) هي المسؤولة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي هي المسؤولة عن التضخم، أما رأي المدرسة الكينزية، فإن التضخم فسر على أساس انه تضخم الطلب أي إن السبب في زيادة الأسعار وبالتالي حدوث التضخم هو الزيادة في حجم الطلب الكلي، بعبارة أخرى إن أية زيادة تحصل في احد أو بعض أو كل مكونات الطلب الكلي كزيادة الاستثمار العام أو الخاص، أو زيادة صافي التجارة الخارجية على سبيل المثال فإنها ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث التضخم. (الغالبي، وآخرون، ٢٠٠٩: ١٠).

ولو اخذ اثر الجنبية النقدية على التضخم، وتماشيا مع موضوع الدراسة فإن الائتمان المصرفي النقدي العام والخاص (بافتراض ثبات باقي العوامل الاقتصادية الاخرى) يرتبط بعلاقة طردية مع مستوى التضخم أي ان زيادة القروض الممنوحة من المصارف تؤدي الى زيادة عرض النقد ومن ثم ارتفاع الاسعار وبالتالي يؤدي الى زيادة في وتيرة التضخم لاسيما في الاقتصادات النامية التي تتسم بعدم مرونة الجهاز الانتاجي، في حين يقل تأثير الائتمان المصرفي في الاقتصادات المتقدمة ذات المرونة في الجهاز الانتاجي.

الفصل الثاني

(تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في
العراق والجزائر)

المبحث الأول: تحليل واقع الائتمان النقدي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في
العراق والجزائر للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)

المبحث الثاني: تحليل الائتمان النقدي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في
الجزائر للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)

المبحث الثالث: النشاط الاقراضي ومسار بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية
للعراق والجزائر (دراسة مقارنة)

تمهيد:

تناول الفصل الثاني تأثير تطور الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق والجزائر, اذ تم تخصيص المبحث الاول لتحليل البيانات الخاصة بالائتمان النقدي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدين, فيما تناول المبحث الثاني تحليل ومناقشة الائتمان النقدي والمتغيرات الاقتصادية في الجزائر, بينما كان المبحث الثالث لدراسة النشاط الاقراضي ومسار بعض المتغيرات الاقتصادية في البلدين.

المبحث الاول

تحليل واقع الائتمان النقدي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق والجزائر للمدة

(٢٠٠٤-٢٠١٨)

المطلب الاول: نبذة تاريخية عن الجهاز المصرفي العراقي

١ - نشأة المصارف في العراق:

ان اول مصرف تأسس في العراق كان خلال القرن التاسع عشر في سنة ١٨٩٠ تابعاً للبنك العثماني وهو بريطاني الاصل ، لتمويل التجارة للشركات الاجنبية في خارج البلد وافتحت فروع في العراق لتلك المصارف الاجنبية ، وفي سنة ١٩١٨ افتتح فرع البنك الشرقي في بغداد لتقديم التسهيلات المصرفية للجيش البريطاني خلال مدة الانتداب على العراق (العبيدي، وآخرون، ٢٠١٣ : ١١١).

وقامت الحكومة بتأسيس اول مصرف وطني المتمثل بالمصرف (الزراعي والصناعي) في سنة ١٩٤٠ وهما اوائل المصارف التخصصية في العراق حيث باشرا عملهما فعلياً في عام ١٩٤٧ ، وأسس مصرف (الرافدين) في سنة ١٩٤١ ويعد اول مصرف تجاري وطني يقوم بالمعاملات المصرفية التجارية بكافة انواعها في داخل العراق وخارجه حيث باشرا عمله براس مال قدره نصف مليون دينار عند تأسيسه ثم بدا يتزايد تدريجياً حتى وصل الى ٥ ملايين دينار ثم عشرة ملايين دينار (شندي ، ٢٠١٠ : ٢٦٥).

وفي سنة ١٩٤٧ وبموجب القانون رقم (٤٣) وأسس المصرف (الوطني العراقي) والهدف منه هو تنظيم نشاط الصيرفة المركزية وقد باشرا عمله سنة ١٩٤٨ .

وفي سنة ١٩٥٦ غيرت تسميته بموجب القانون ذو الرقم ٧٢ ليصبح (البنك المركزي العراقي) التي انيطت به مهمة اصدار العملة ومراقبة التمويل الخارجي وحفظ حسابات الحكومة وغيرها (الشمري، ٢٠١٤ : ١٢٨)

ويعد تأسيس البنك المركزي العراقي هو نقطة تحول مهمة جداً في النظام النقدي العراقي حيث اصبح للبلد وللمرة الاولى مؤسسة وطنية للإصدار النقدي قادرة على رسم سياسة نقدية خاصة به ، ثم بعدها أصدر قانون ذو الرقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٤ الخاص بتأميم المصارف

الفصل الثاني..... تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

لغرض ادارتها وتنظيم توجه الائتمان المصرفي وبموجب هذا القانون دمجت المصارف التجارية في العراق الى اربعة مصارف المتمثلة ب(مصرف الرافدين- مصرف بنك بغداد- مصرف البنك التجاري- مصرف بنك الاعتماد) بهدف تحقيق الوفورات الاقتصادية التي تزيد من قابلية المصارف على تقديم القروض المصرفية , في سنة ١٩٧٠ وضمن قانون رقم (٧٨) دمجت المصارف مع بعضها لتصبح مصرفين فقط وهما (البنك التجاري العراقي و مصرف الرافدين) مما ادى ذلك الدمج الى زيادة رؤوس اموال المصرفين لتصل الى (١٥) مليون دينار لكل مصرف, بعد ذلك دمج البنك التجاري العراقي في سنة ١٩٧٤ تحت اخر دمج مصرفي مع مصرف الرافدين حتى يصبح المصرف التجاري المصرف الوحيد في العراق الذي شُطر من جديد الى مصرفين هما (مصرف الرافدين) و(مصرف الرشيد) عام ١٩٨٨ بهدف خلق المنافسة بينهما وبين المصارف الاخرى لتخفيف الابعاء الملقاة على عاتق مصرف الرافدين من حيث ادارة موجوداته الكبيرة في ظل زيادة عدد فروعه وضعف استخدام التقنية في اعمالها (البنك المركزي العراقي, ٢٠٠٤, ٢٢).

وفي سنة ١٩٩١ اجاز البنك المركزي العراقي للقطاع الخاص ان يمارس اعماله المصرفية نظرا لأهمية هذا القطاع ودوره في عملية التنمية الاقتصادية وأسست عدد من المصارف الاهلية التي ابتدأت بمصرفين عام ١٩٩٢ ثم ازدادت بعد ذلك لتصبح (٣٦) مصرفا عام ٢٠١٠ فضلا عن سبعة مصارف حكومية تجارية متخصصة ومن اهم تلك المصارف المصرف التجاري العراقي (TBI), و اجاز البنك المركزي العراقي ضمن التعديل الحصل سنة ١٩٩٧ السماح للمصارف الخاصة في العراق بان تمارس اعمال الصيرفة الشاملة فضلا عن اعمالها التقليدية الاساسية , أذ شهدت الساحة المصرفية في العراق تغيرات مهمة للغاية بعد عام ٢٠٠٣ وذلك نتيجة التغير السياسي والاتجاه باقتصاد العراق نحو الية السوق, ولعل اهم ما شهدته تلك المدة بعد تغيير النظام في العراق فيما يخص الجهاز المصرفي اصدار قانون البنك المركزي العراقي ذو الرقم(٥٦) لسنة ٢٠٠٤ الذي تم بموجبه منح البنك الاستقلالية التامة أي عدم تدخل الحكومة العراقية في السياسة النقدية بسبب انهاء هيمنة السياسة المالية والمتمثلة بوزارة المالية العراقية من حيث تدخلها بقرارات السياسة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي العراقي (ثويني, ٢٠٠٥ : ١١٩).

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

وقد شهدت هذه المدة ايضا اصدار قانون عرف بقانون الدين العام والدين الخاص و قانون بيع وشراء الاوراق المالية وفقا لألية السوق ،اذ انجز استبدال العملة العراقية وكذلك اصدار قانون المصارف العراقية رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ لا رساء نظام مصرفي حديث يعمل وفق المعايير الدولية ،هكذا استمرت جهود البنك المركزي العراقي وذلك للارتقاء بالتشريعات المالية والرقابية و لتقوية النظام المالي في العراق ومن تلك التشريعات الزام البنوك التجارية برفع رؤوس اموالها وملائمتها ليتناسب والمعايير الدولية وتنويع خدماتها المصرفية فضلا عن اصدار تعليمات حول تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى البلد لغرض الاستثمار والسماح للمصارف باستيراد العملة الاجنبية بموافقة البنك المركزي العراقي (حمزة ، ٢٠١٥ : ٧١).

وبموجب هذه التطورات اصبح عدد المصارف العاملة في العراق الحكومية والاهلية (٥٦) مصرفا نهاية عام ٢٠١٤ ، بواقع (٦) مصارف حكومية و(٥٠) مصرفا اهليا و (٦) مصارف اسلامية تابعة للقطاع الخاص، إذ شكلت المصارف الاهلية نسبة (٨٤٪) من راس المال المدفوع مقارنة بالمصارف الحكومية التي شكلت نسبة (١٦٪) من اجمالي راس المال ، هذه الزيادة الحاصلة في عدد المصارف الخاصة والزيادة في رؤوس اموالها للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي نسبيا للبلد ،الذي ادى الى الحاجة لوجود مصارف عديدة وفروع اكثر للمصارف المتواجدة في الساحة لتلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع من حيث نمو الطلب على التسهيلات التي تمنحها تلك المصارف التي تتمثل بمنح الائتمان المصرفي بنوعيه (النقدي ، والتعهدي) وقبول الودائع وغيرها من الخدمات والتسهيلات المصرفية المتنوعة ، و شهد سنة ٢٠١٤ جملة من التطورات المصرفية وذلك نتيجة الاهتمام الكبير الذي يوليئه البنك المركزي للقطاع المصرفي لدوره المحوري كمحرك للتنمية الاقتصادية للبلد ، أذ اصدر البنك المركزي خلال هذا العام تعليمات وتشريعات رقابية وذلك لتطوير عمل المصارف العراقية حيث تمثلت تلك الاجراءات بالاتي: (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٤ : ٤١-٤٢).

أ- العمل على اصدار نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال ، اذ يتم مزاوله تلك الخدمات بتراخيص من البنك المركزي.

ب- العمل على اصدار تعليمات تبادل المعلومات الائتمانية عن طريق انشاء قاعدة بيانات وسجل ائتماني مركزي يحصل على المعلومات عن طريق الرابط الالكتروني واصدار

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

تقارير ائتمانية متماشية مع الانظمة العالمية المتعارفة لتقييم مخاطر الائتمان واتخاذ قرارات سليمة بهذا الخصوص .

ت- استقطاع ٥٠٪ من صافي الربح السنوي للمصارف الاجنبية ترصد للاحتياطي الالزامي الى ان يبلغ نسبة ٥٠٪ أسوة براس مال المصارف المحلية , فضلا عن رفع رؤوس اموال فروع تلك المصارف في العراق لتعزيز دورها في النشاط المصرفي العراقي .

الجدول (١) هيكل الجهاز المصرفي لسنة ٢٠١٨:

التسلسل	اسم المصرف	رأس المال المدفوع (مليون دينار)	مجموع الموجودات (مليون دينار)	تاريخ التأسيس	مجموع عدد فروع المصرف	المصارف الحكومية العراقية	
1	مصرف الرافدين	126,000	41,283,544	1941	174		
2	مصرف الرشيد	50,000	19,225,542	1988	158		
3	مصرف الزراعي التعاوني	100,600	2,748,089	1935	45		
4	مصرف الصناعي	175,000	758,950	1946	9		
5	مصرف العقاري	50,000	3,502,343	1948	16		
6	المصرف العراقي للتجارة	2,750,000	27,366,735	2004	25		
المصارف الحكومية الاسلامية							
1	مصرف النهرين الاسلامي	150,000	176,391	2015	4		
7	مجموع المصارف الحكومية العراقية	3,401,600	95,061,594		431		
المصارف الاهلية							
1	مصرف بغداد	250,000	1,234,142	1992	30		
2	المصرف التجاري العراقي	250,000	494,515	1992	11		
3	مصرف البصرة للاستثمار	75,000	613,977	1993	2		
4	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	250,000	831,867	1993	18		
5	مصرف الاستثمار العراقي	250,000	658,093	1993	16		
6	مصرف المتحدة للاستثمار	300,000	736,229	1994	27		
7	المصرف الاهلي العراقي	250,000	544,849	1995	12		
8	مصرف الائتمان العراقي	250,000	512,024	1998	5		
9	مصرف دار السلام للاستثمار	150,000	560,548	1999	3		
10	مصرف بابل	250,000	545,215	1999	11		
11	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	250,000	400,415	1999	12		
12	مصرف سومر التجاري	250,000	415,269	2000	10		
13	مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل	105,072	546,762	2000	17		

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

19	2000	653,912	300,000	مصرف الخليج التجاري	14
10	2001	452,512	252,500	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	15
7	2004	484,483	300,000	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	16
10	2004	612,828	252,500	مصرف الاتحاد العراقي	17
9	2005	494,166	250,000	مصرف اشور الدولي للاستثمار	18
9	2006	1,579,925	250,000	مصرف المنصور للاستثمار	19
3	2006	394,964	264,000	مصرف عبر العراق	20
5	2007	965,863	250,000	مصرف الاقليم التجاري	21
5	2008	428,610	250,000	مصرف الهدى	22
4	2010	543,915	265,000	مصرف اربيل	23
15	2011	681,342	250,000	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	24
14	1993	530,155	250,000	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتمويل	25
17	2001	438,742	250,000	مصرف ايلاف الاسلامي	26
4	2005	288,994	112,000	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	27
5	2005	1,290,063	400,000	مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	28
6	2005	640,429	251,000	مصرف الوطني الاسلامي	29
9	2007	335,576	250,000	مصرف التعاون الاسلامي للتنمية والاستثمار	30
8	2006	603,825	250,000	مصرف البلاد الاسلامي للاستثمار والتمويل	31
13	2008	680,528	255,000	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي	32
7	2016	303,937	250,000	مصرف الجنوب الاسلامي	33
4	2016	264,238	250,000	العالم الاسلامي	34
5	2016	168,895	100,000	الدولي الاسلامي	35
4	2016	309,848	250,000	نور العراق الاسلامي	36
3	2016	262,183	250,000	مصرف زين العراق	37
4	2016	344,340	250,000	مصرف العربية الاسلامي	38
5	2016	264,123	250,000	مصرف الثقة	39
1	2016	268,426	250,000	مصرف الانصاري الاسلامي	40
2	2016	260,091	250,000	مصرف الراجح الاسلامي	41
1	2016	265,465	250,000	مصرف القابض الاسلامي	42
2	2016	311,740	250,000	مصرف قرطاس الاسلامي	43
2	2018	130,419	100,000	مصرف اسيا العراق الاسلامي	44
1	2018	109,817	100,000	مصرف المستشار الاسلامي	45
2	2018	104,610	100,000	مصرف المشرق العربي الاسلامي	46
3	2010	704,984	58,907	مصرف ابو ظبي الاسلامي	47
2	2011	118,094	59,683	مصرف البركة	48
3	2005	287,372	58,734	مصرف ميلى ايران	49

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

4	2006	528,219	59,267	مصرف بيبيلوس اللبناني	50
2	2006	143,700	59,346	مصرف الزراعي التركي	51
3	2008	123,733	59,500	مصرف انتر كونتيننتال	52
3	2009	595,730	59,112	مصرف بيروت والبلاد العربية	53
3	2011	556,848	58,954	مصرف البحر المتوسط	54
2	2011	284,270	59,065	مصرف اش التركي شركة مساهمة	55
1	2011	76,865	59,131	مصرف اللبناني الفرنسي	56
2	2011	66,965	60,306	مصرف باريسيان	57
2	2011	83,915	58,904	مصرف الاعتماد اللبناني	58
1	2011	139,800	59,539	مصرف وقف للشاركة المساهمة التركية	59
2	2013	135,024	61,616	مصرف ستاندرد تشارترد	60
2	2014	111,820	58,936	فرنسينك	61
2	2014	163,620	59,136	مصرف الشرق الاوسط وافريقيا	62
2	2014	130,337	58,898	مصرف لبنان والمهجر	63
5	2016	294,459	59,100	بنك عودة	64
433		28,108,624	11,750,206	مجموع المصارف الاهلية العاملة في العراق	64

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي

مما تقدم نلاحظ ان القطاع المصرفي في العراق مر بعدة تطورات على الصعيد الفني والتقني خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) للنهوض بحال الخدمات المصرفية المقدمة في العراق وذلك لتحقيق المنافسة بينهما من خلال اقتنائها العديد من الانظمة المصرفية الشاملة وطرح ادوات الصيرفة الالكترونية الجديدة والمتطورة لخدمة متطلبات الجمهور , إذ اصبح استخدام التكنولوجيا الحديثة في الانظمة المصرفية عنصرا مهما للعمل المصرفي لتوفير الفعالية والسرعة والدقة في العمل, ورغم ذلك بقيت اغلب الخدمات الالكترونية متوقفة او معطلة عن العمل لأسباب تعود لتردي الوضع الامني في البلد وعدم استقراره الى الوقت الحاضر.

٢- سمات الجهاز المصرفي :

مما لاشك فيه ان الجهاز المصرفي يلعب دورا بارزا في تمويل النمو الاقتصادي وتجميع الموارد الاقتصادية فضلا عن تحقيق الاستقرار المالي والنقدي , على الرغم من ذلك فان القطاع المصرفي العراقي يعد من اهم النظم في المنطقة العربية , الا انه يبقى نظاما تقليديا في عمله وبطيئا في تطوره والسبب يعود الى ملامح الحرب وظروف الحصار والفلسفة

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

الاقتصادية التي تركت اثارا تمثلت بفجوة كبيره بينه وبين النظم المصرفية السائدة في العالم ان
ابرز السمات التي يتمتع بها الجهاز المصرفي هي : (الصوري, ماجد, , ٢٠١٤ : ٣).

أ- تحتل الموجودات المصرفية الحكومية نسبة عالية من حيث الاهمية النسبية إذ بلغت (٩٠.٣%
(من اجمالي الموجودات للقطاع المصرفي التي بلغت (٢٠٤.٦ ترليون دينار و (٩.٧%
(للمصارف الخاصة وبمقدار (٢٢.٥ ترليون دينار .

ب- هناك تحيز في المعاملة من قبل الحكومة ومؤسساتها اتجاه التعامل مع المصارف الحكومية و
هناك دعم ضمني للمصارف الحكومية من قبل الدولة وحضر التعامل مع مصارف القطاع
الخاص من قبل مؤسسات القطاع العام .

ت- بلغ عدد الفروع للقطاع المصرفي ١٠٢٤ فرعاً للقطاع العام والخاص، ويتسم القطاع
المصرفي بزيادة الكثافة المصرفية وعدم التوزيع الافقي لها حيث تتركز الفروع في العاصمة
ومراكز المحافظات دون الاضية والنواحي .

ث- انخفاض مستوى الوعي المصرفي للفرد العراقي ،اذ هناك اكثر من ٨٠% من افراد المجتمع
ليس لهم حسابات مصرفية ويمكن معرفة ذلك من خلال (قسمة صافي العملة في التداول الى
M1 و M2) حيث يوضح ارتفاع النسبة للدلالة على انخفاض نمو التعاملات المصرفية .

ج- انخفاض العمق المالي للقطاع المصرفي في الاقتصاد الذي يمكن حسابه من خلال قسمة M2
الى GDP ومن بعد ذلك انخفاض قدرة القطاع المصرفي في توسيع الائتمان المقدم
للمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة والافراد.

ح- ارتفاع مؤشرات السيولة سيما مصارف القطاع الخاص والاحتفاظ بأرصدة نقدية عالية والتي
تتجاوز نسبة ٦٠% تفوق النسبة المعيارية المحددة من قبل السلطة النقدية والتي تكون بحدود
٢٥-٣٠% وهذا يمثل دلالة على اتخاذ المصارف سياسة انكماشية ضد التوسع في منح
الائتمان والقروض والسلف وغيرها .

خ- لايزال الائتمان المقدم من قبل المصارف الخاصة منخفضا يشكل نسبة ٢٠% من اجمالي
الائتمان الممنوح من قبل المصارف , وعلى الرغم من ذلك فان رؤوس اموال المصارف
الخاصة تبلغ نسبتها ٨٤% من اجمالي رؤوس اموال القطاع المصرفي , وهذا يدل على ان
المصارف الحكومية تخاطر في منح الائتمان مقارنة براس مالها وتردد المصارف الخاصة رغم
ارتفاع رؤوس اموالها.

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

د- ضعف عمل ونشاط المؤسسات السائدة للجهاز المصرفي وانخفاض رؤوس أموالها على الرغم من تزايد أعدادها لتؤشر حالة جيدة في توسيع النشاط المصرفي كتأسيس رابطة المصارف الخاصة، وزيادة في أعداد شركات التأمين حتى وصلت إلى ٣١ شركة فضلا عن صناديق البريد التي أصبح عددها ٣٥٠ صندوقا في سنة ٢٠١٤ وشركات الصيرفة ١٦٨٠ شركة، وشركات التمويل المالي التي بلغت ٣٣ شركة رئيسة فضلا عن فروعها البالغة ١٤٨ فرعا وصندوق التقاعد وشركات تقديم القروض القصيرة والمتوسطة .

ذ- انخفاض القيمة السوقية لأسهم الشركات المصرفية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إلى GDP إذ بلغت حوالي ١.٩٪ التي تعد نسبة منخفضة ولم تبلغ الاستثمار المحدد من قبل البنك المركزي حسب المادة ٣٣ من قانون المصارف ٦٤ لسنة ٢٠٠٤ والتي تشكل ٢٠٪ من رأس مال والاحتياجات .

ر- انخفاض كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية بحدود (٤-١٠٪) وهي أقل من النسبة المعيارية المحدودة والبالغة ١٢.٥٪ من قبل البنك المركزي في حين ترتفع النسب لدى المصارف الخاصة لتصل في بعضها إلى أكثر من ١٠٠٪ وعلى الرغم من ذلك يرتفع رصيد الودائع لدى المصارف الحكومية حتى يمثل مدى ثقة المجتمع بالمصارف .

ز- ما تزال الأدوات المالية والمصرفية تقليدية تحتاج إلى تحديثها والعمل على إدخال أدوات حديثة كالأدوات المعتمدة على التسديد فضلا عن ابتكار أدوات حديثة تتسجم مع شرائح معينة كطلبة الجامعات وتحويل القروض العقارية إلى سندات تتداول في سوق الأوراق المالية .

س- حاجة الإطار القانوني إلى تعديل و تحديث بعض فقراته حيث أن هناك ضعفا في شفافية وكمال ودقة التقارير المالية وعمليات الإفصاح . (محمود، موفق حسن، ٢٠١٦ : ٦).

٣- الاختلالات والمشكلات التي يعاني منها القطاع المصرفي

يعاني القطاع المصرفي العراقي من مجموعه من المشاكل و الاختلالات ورثتها من النظام السابق ابتداء من سنة ١٩٨٠ ، إلى حين ظهور بوادر الإصلاح المصرفي في العراق والتي مثلها تشريع قوانين، المصارف، ، والاستثمار في سنتي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ على التوالي .

وفيما يأتي أهم الاختلالات والمشكلات التي يعاني منها القطاع المصرفي العراقي:

الفصل الثاني..... تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

أ- استحوذ المصارف الحكومية على نسبة (٨٥-٩٠٪) من اجمالي موجودات القطاع المصرفي العراقي , و لم يكن بمقدور المصارف الخاصة , الا ان تحصل على المتبقي (١٠-١٥٪).

ب- تدني نسبة الائتمان بنوعية النقدي والتعهدي الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي , اذ وصلت (٤٠.١ ٪) في سنة ٢٠١٥ , وحصة المصارف الحكومية بلغت نسبة ١٩٪ اما الخاصة منها فقد حققت نسبة ٢١.١٪ (محمود, حسن, ٢٠١٦, ١)

ت- التحيز الممارس من قبل الحكومة في انشطتها لصالح مصارفها على حساب المصارف الخاصة , وهذا يمثل سيطرة المصارف الحكومية على ما نسبته ٨٥.٨٪ من اجمالي الودائع, اما المصارف الخاصة لم تحظ , الا على ١٤.٢٪ من تلك الودائع في سنة ٢٠١٥ , كما ويضاف الى ذلك , منع الوزارات بدوائرها كافة, من قبول الصكوك التي تزيد قيمتها على ٢٥ مليون , والمسحوبة على المصارف الخاصة .

ث- تدني نسبة الكثافة المصرفية , حيث بلغت في العراق مصرفا واحدا لكل ٣٢٠٠٠ نسمة, وتعلق الباحثة من خلال قراءتها عن الموضوع , نتيجة قلة عدد الفروع الذي انخفض في سنة ٢٠١٥ الى ٨٤٠ فرعا , وعدم توزيعها جغرافيا بشكل متوازن , حيث نجد انها تتركز في العاصمة ومراكز المدن دون الاقضية والنواحي (التقرير السنوي للاستقرار المالي, ٢٠١٥, ٩) .

ج- عدم توافق الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف مع المتطلبات الاقتصادية والحاجات التي افرزتها التحولات الاقتصادية الى اقتصاد السوق , فعلى الرغم ان المادة ٢٧ من قانون ادارة المصارف العراقية والتي اجازت تقديم اكثر من ٥٠ خدمة مصرفية , حيث ان الخدمات المقدمة بالفعل هي بحدود ٢٠ خدمة, وهو ما يقل عدد نظيراتها المقدمة من قبل المصارف العربية والاجنبية.

ح- يمتاز الهيكل الاداري في الكثير من المصارف بالترهل , أي الزيادة ولا سيما الحكومية منها. (التقرير, التقرير السنوي للاستقرار المالي, ٢٠١٥: ٢٤)

المطلب الثاني: السياسة الائتمانية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

١ - مفهوم السياسة الائتمانية في العراق:

ان الدراسات المالية النقدية تشير الى ان السياسة النقدية تحتوي على ثلاثة سياسات فرعية هي: السياسة الائتمانية وسياسة سعر الصرف وسياسة الاصدار النقدي (الزبيدي, ٢٠٠٢, ١٨). وما يعنينا هنا معرفة السياسة الائتمانية ضمن ابعادها التي ترتبط وتتفاعل مع حركة النمو الاقتصادي الى ابعد حد. و ان الطلب على الخدمات المصرفية بشكل عام تحدده حاجات القطاعات الاقتصادية المختلفة لمصادر التمويل, وهذا يعني ان الطلب على الائتمان المصرفي هو طلب مشتق من واقع النمو الاقتصادي. الذي يمثل منح التسهيلات الائتمانية اي تنازل البنك عن جزء من موارده المالية وهذا يستلزم وضع نظم وسياسات تحكم ذلك للمحافظة على موارده وضبطها والقدرة على اخفاء عناصر الربحية و الامان, والسيولة , وعليه يجب على البنك الاخذ بنظر الاعتبار كل الاحتياطات اللازمة لتلافي المخاطر المحيطة بأداء العمليات الائتمانية. وينظر الى السياسة الائتمانية على انها مجموعة من الاجراءات تسعى الى جعل التطورات في حجم الائتمان المصرفي متناسقة مع التطورات التي تحدث في النشاط الاقتصادي. لذا فالسياسة الائتمانية تمثل مجموعة من القواعد والاساليب التي يمارس بموجبها البنك وظيفة الاقراض بشكل منضبط , مع القدرة على اخضاعها للرقابة وتصحيح الانحرافات , ولذلك يبقى الائتمان المحلي بشكل عام ينظر الية على انه التسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها الافراد من البنوك والشركات ومؤسسات التمويل مقابل ذلك التزامهم با رجاء المبالغ المقترضة مع الفوائد المترتبة عليه خلال مدة زمنية متفق عليها بين الطرفين (خالد , زبدة, ٢٠٠٦-٢٠١٢, ٥٠) و تعرف السياسة الائتمانية على انها مجموعة من المبادئ والاسس تعمل على تنظيم اسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية , وانواع الانشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها, وكيفية تقدير المبالغ للتسهيلات المطلوب منحها, وانواعها واجالها الزمنية , فضلا عن قروضها (السيسي : ٢٠٠٤, ٣١). كما وتعرف السياسة الائتمانية بأنها اطار يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الارشادية لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد , وتوفير عامل الثقة العاملين بالادارة بما يمكنهم ذلك من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ , وتوفير المرونة الكافية, أي سرعة التصرف دون الرجوع الى

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

المستويات العليا، ووفقا للموقف، طالما ذلك يدخل في نطاق السلطة المفوضة اليهم (الدغيم، بنجرو، ٢٠٠٦، ١٩٤:).

ان التطور السريع الذي شهده العالم بعد الازمة الكبرى (ازمة الكساد الكبير)، سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ وتسارع الدول في التنمية الاقتصادية كل ذلك دفع الى نمو الحاجة الى التسهيلات الائتمانية، ومما يتطلب من السلطات النقدية وضع الاستراتيجيات المناسبة التي تعمل على تحقيق اهدافها ورسم السياسات الائتمانية التي تكون اكثر ملائمة لمتطلبات النمو الاقتصادي. (رحيم، ٢٠٠٨، ٤:).

ففي سنة ١٩٣٣ تأسست في الولايات المتحدة الامريكية لجنة الامن والصرف، ساهمت في ضبط سير العملية الائتمانية بشكل دقيق، و أظهر المصرفيون والمقرضون في فرنسا اهتمامهم بشكل كبير لتحديد المخاطر المحتملة من استعمال اموالهم التي يمكن ان تأتي نتيجة التطور الذي لحق تقنيات السياسة الائتمانية، ومع التطور الذي لحق بالشركات ووسائل التمويل في الستينيات من القرن الماضي ادى الى الاهتمام بنوعية الشركات، اذ تكونت في فرنسا سنة ١٩٦٩ لجنة عمليات البورصة والتي هدفت الى تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة الى مساهمة الادخار العمومي (عمار، ٢٠١١: ٧-٩). هنا برزت اهمية ودور السياسة الائتمانية التي تعد كأداة فعالة في الرقابة على البنوك التجارية.

اما في الدول النامية فأن السياسة النقدية تعني سياسة الاصدار لان النسبة الاكبر من عرض النقد تتكون من العملة المتداولة وليس من نقود الودائع التي تنشئها البنوك التجارية او يسمى بالنقود المشتقة او الائتمانية وان فاعلية السياسة الائتمانية واسس تطبيقها تتطلب ان تكون درجة سيولة الاقتصاد متلائمة مع طبيعة الظروف السائدة، لذا ان زيادة درجة السيولة العامة في الاقتصاد تؤدي الى حصول ضغوط تضخمية قد تتطور الى تضخم واضح في الاقتصاد وضعف القوة الشرائية للعملة وهذا قد يؤدي الى ضعف القدرة التصديرية للدولة.

٢- أهداف السياسة الائتمانية:

الهدف الرئيس من وضع السياسة الائتمانية هو مساعدة متخذي القرار الائتماني في اتخاذ القرار الصحيح لتلافي الاخطاء التي تؤدي الى غلق البنك, لذا تعددت الاهداف التي من جملتها ما يأتي :

أ- منع حدوث تضارب القرارات داخل البنك والعمل على ايجاد قدر من وحدة التنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه .

ب- ترشيد القرار الائتماني في البنك عن طريق اختيار المجالات التي تكون ذات كفاءة عالية والتي يمكن التوظيف فيها , والمحافظة على سلامة اموال العملاء المودعين .

ت- المحافظة على المركز المالي والسوقي للمصرف من خلال ضمان عائد مناسب عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الارباح, من اجل ضمان استمرار المصرف في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياطات تهدف من خلالها لتحقيق سلامة الاداء المصرفي.

ث- التوافق مع الاتجاه العام لرسم السياسة الاقتصادية القومية, واحداث انسجام ما بين البنك والدولة من خلال تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية وتوظيف جزء من موارده فيها (نصار, ٢٠٠٥: ٥٦).

٣- العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية :-

ان الكثير من العوامل التي تتأثر بها السياسة الائتمانية في أي بنك تنقسم بدورها الى عوامل داخلية متمثلة با أهداف البنك وامكاناته, مثل معدل التركيز, واعتبارات ظروف السيولة, والعوامل الخارجية التي تنشأ من اوضاع خارجية مثل الظروف الاقتصادية المحيطة, والضمانات المقدمة من العملاء, اذ تؤثر هذه العوامل مجتمعة مع بعضها في صناعة السياسة الائتمانية.

ومن اهم الاعتبارات والعوامل التي تؤثر في مجال السياسة الائتمانية ما يأتي:

أ- الاعتبارات القانونية:

تتضمن الاعتبارات القانونية شروط مفروضة من قبل السلطات النقدية المرتبطة مع تعليمات البنك المركزي, حتى لا تحدث اختلافات بين السياسات البنكية والتشريعات المنظمة

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

للعمل المصرفي، والتعليمات والقرارات التي يصدرها البنك المركزي بشأن التوسع والانكماش (موسى، ٢٠١٠: ٣٦).

ب - الاعتبارات الجغرافية:

تتأثر السياسة الائتمانية بعوامل واعتبارات جغرافية من ناحية النطاق الذي تشمله، وتنوع الأنشطة الاقتصادية ومستوى تغطية احتياجاتها الائتمانية، وتعمل على اقرار واتاحة المنتجات الائتمانية الأكثر تنوعاً والتميز التفضيلي لها من حيث تركيز النشاط الانتاجي القطاعي والاقليمي.

ت - الاعتبارات التمويلية:

يتوجب الأخذ بالاعتبار عند رسم السياسة الائتمانية ضرورة ملاءمة الاصول مع الخصوم للاحتياجات المتوافرة للبنوك التجارية، فكلما كانت موارد البنك كبيرة ومستقرة كلما ساعد على منح قروض طويلة الاجل، وتلعب مصادر هذه الاموال دوراً هاماً للتأثير على ابعاد السياسة الائتمانية التي تنعكس على هامش الفائدة للقروض الممنوحة (الخليل، ٢٠٠٤: ٤٣).

ث - الاعتبارات الفنية:

لا يمكن نجاح أي سياسة مالم تتوفر الكوادر الفنية المؤهلة والمدرّبة التي تكون ذات الخبرة الواسعة والقدرة التعامل مع التكنولوجيا المصرفية، فضلاً عن الجوانب السلوكية والاخلاقية المهنية في المجالات والدوائر مختلفة ذات الاختصاص، التي تعمل على تقادي المخاطر المحيطة بالعملية الائتمانية.

ج - الاعتبارات الاقتصادية والتنافسية:

نتيجة تنوع حاجات المجتمع تفرض على البنك ان يتبنى سياسة ائتمانية مرنة قابلة للتعديل وفقاً لظروف السوق وتطورات المنافسة ذات التغير بما يضمن السيطرة على مخاطر البلد ومخاطر السوق بصورة فعالة، وأن السياسة الائتمانية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الهيكل الاقتصادي الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على نوعية المنتجات والخدمات الائتمانية التي تنتج وفقاً لمتطلبات المجتمع.

٤ - تنمية السياسة الائتمانية:

حتى تنجح وتتطور السياسة الائتمانية من دون أي تأثيرات خارجية يتوجب على البنك الاخذ بنظر الاعتبار مجموعة من المعايير التي من شأنها رفع الاداء البنكي ونمو حجم الاموال المعدة لتمويل العملاء ومن جملتها ما يأتي :

- القوة الموجودة في البنك في السوق المالية.
- راس المال المطلوب للعمليات الائتمانية.
- الطرق التي تقيم بها العملاء , موضحا التصنيف الائتماني ورموز المخاطر المحيطة به.

من خلال ما سبق يتبين ان على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية ان تكون مرنة في الاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية على حد سواء , من اجل تحسين اداء العمل المصرفي وضمان استمراريته, ويترتب عليها معرفة شروط منح الائتمان والتي تؤثر على صافي الارباح (مثل قواعد الخصم النقدي), ومخطط التنظيم الائتماني الذي يوضح الدور الذي تمارسه السلطة النقدية من خلال توضيح عملية ملاءة البنك المالية الشهرية والعمل على اصدار تقارير النتائج الفعلية ومقارنتها مع النتائج المتوقعة, فضلا عن ذلك جمع معلومات المتعاملين مع البنك خاصة ذوي القروض طويلة الاجل ذات المخاطر العالية (٥-٤ :p, Bullivant).

المطلب الثالث: تحليل الائتمان النقدي للمصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨)

١- : الائتمان النقدي في المصارف التجارية العراقية

أن عملية الاصلاح المصرفي التي طبقت على الجهاز المصرفي العراقي بعد سنة ٢٠٠٣, ساهمت في تطوره وزيادة نشاطه منها اجراءات تحرير سعر الفائدة على الودائع وعلى الائتمان , فضلا عن الغاء السقوف الائتمانية للمصارف , وبالتالي فأن تلك التغييرات رفعت من اداء الجهاز المصرفي العراقي من خلال زيادة حجم الودائع المصرفية و حجم الائتمان المصرفي و زيادة القدرة المالية للمصارف وتعزيز مكانتها في القطاع الاقتصادي والمساهمة الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية وزيادة رأس مالها. (عبد مهدي , ٢٠١٠ : ٢٧٠)

ويمكن بيان نشاط الجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) عند ملاحظة كفاءة المصارف التجارية في منح الائتمان النقدي , أذ شهدت هذه المدة تغييراً جذرياً في التعليمات و الضوابط في منح الائتمان النقدي من خلال رفع السقوف الائتمانية, و تمنح المصارف التجارية هذا الائتمان لأنه يعد قليل المخاطرة وكذلك للتقليل من اثر الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة بالبلد, لذلك فالمصارف التجارية تفضل منح الائتمان قصير الأجل, فهي لا ترغب في منح ائتمان لأغراض استثمارية, والذي يستمر لمدة طويلة من الزمن مما يعرضها إلى مخاطر عديدة منها, المخاطر الائتمانية, ومخاطر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي, ومخاطر التضخم, ...الخ. , ويمكن ملاحظة التطور الذي حصل في رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق من الجدول (٣)

الجدول (٣).

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق (٢٠٠٤ - ٢٠١٨)

مليار دينار

السنة	الجهة المستلمة للائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق						اجمالي الائتمان النقدي الممنوح	معدل النمو %
	الحكومة المركزية	الاهمية النسبية %	المؤسسات العامة	الاهمية النسبية %	القطاع الخاص	الاهمية النسبية %		
2004	14	1.70	188	22.82	622	75.49	824	
2005	136	7.92	631	36.75	950	55.33	1,717	108.37
2006	24	0.90	759	28.49	1,881	70.61	2,664	55.15
2007	16	0.46	1,055	30.50	2,388	69.04	3,459	29.84
2008	34	0.74	575	12.54	3,978	86.72	4,587	32.61
2009	399	7.01	645	11.34	4,646	81.65	5,690	24.05
2010	2,308	19.69	886	7.56	8,527	72.75	11,721	105.99
2011	7,350	36.13	1,638	8.05	11,356	55.82	20,344	73.57
2012	7,668	26.96	6,120	21.52	14,650	51.52	28,438	39.79
2013	6,378	21.29	6,627	22.13	16,947	56.58	29,952	5.32
2014	8,368	24.52	8,010	23.47	17,745	52.00	34,123	13.93
2015	10,880	29.60	7,802	21.23	18,070	49.17	36,752	7.70
2016	11,616	31.24	7,383	19.86	18,181	48.90	37,180	1.16
2017	11,279	29.72	7,221	19.03	19,452	51.25	37,952	2.08
2018	15,595	40.52	2,675	6.95	20,216	52.53	38,486	1.41

-المصدر: البنك المركزي العراقي , النشرة السنوية الاحصائية وتقارير البنك المركزي العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٨

- النسب من عمل الباحثة.

يبين الجدول (٣) اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق للقطاعين العام والخاص , إذ بلغ اجمالي الائتمان في سنة ٢٠٠٤ (٨٢٤) مليار دينار عراقي , وتوزع الائتمان بحيث كانت حصة الحكومة المركزية (١٤) مليار دينار , وحصة المؤسسات العامة (١٨٨) مليار دينار , وحصة القطاع الخاص بلغت (٦٢٢) مليار دينار عراقي. استمر الائتمان الممنوح لمختلف القطاعات بالزيادة , فقد ازداد الى (1717) مليار دينار في سنة ٢٠٠٥ وبمعدل نمو بلغ (١٠٨٪), وذلك بسبب قيام المصارف بمنح سلف لمنتسبيها وتقديم قروض سكنية واستهلاكية لشريحة كبيرة من المواطنين (البنك المركزي العراقي , التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥: ٧), واصل الائتمان النقدي ارتفاعه في سنة ٢٠٠٦ , إذ بلغ (2664) مليار دينار وبمعدل سنوي (٥٥٪) , إذ بلغت نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص (٧٠٪) وبما يساوي (1,881) مليار دينار تليها نسبة الائتمان المقدم للمؤسسات العامة والحكومة المركزية بنسبة (28.49% و 0.90%) على التوالي , واستمر اجمالي الائتمان باتجاه متصاعد في السنة ٢٠٠٧ ليبلغ (3,459) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (29.84%) .

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

سجل الرصيد الائتماني المقدم من كافة المصارف التجارية العاملة في العراق للقطاعات الاقتصادية كافة (باستثناء الائتمان المقدم للمؤسسات العامة) في سنة ٢٠٠٨ ارتفاعاً بلغ (4,587) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (32.61%) , اما الائتمان المقدم للمؤسسات العامة فأخفض الى (575) مليار دينار لتشكل نسبة (12.54%) من اجمالي الائتمان الممنوح مقارنة بالسنة ٢٠٠٧, وذهبت النسبة الأكبر للقطاع الخاص حيث سجل الائتمان الممنوح له (3,978) مليار دينار وبأهمية نسبية 86.72%. وبعدها استمر الائتمان النقدي بالارتفاع خلال سنة ٢٠١٠ , حيث سجل معدل نمو سنوي (105.99%) وهي أكبر نسبة سجلها الائتمان المقدم من قبل المصارف بعد سنة ٢٠٠٤ خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١٨) , حيث تشير البيانات في الجدول (٣) الى ان نصيب القطاع الخاص من اجمالي الائتمان المقدم له جاء بالمرتبة الاولى بين القطاعات الاخرى , حيث ارتفع اجمالي رصيد الائتمان لهذا القطاع من (4,646) مليار سنة ٢٠٠٩ الى (8,527) مليار دينار في نهاية سنة ٢٠١٠ بمعدل نمو (٨٣%) وبأهمية نسبية (72.75%) من اجمالي الائتمان النقدي, حيث خصص الائتمان المقدم للقطاع الخاص للأفراد ونسبة (٨٦%) وخصصت النسبة المتبقية لقطاع الشركات ونسبة (١٤%) (البنك المركزي العراقي, ٢٠١٠, ٢٨).

شهد عام ٢٠١١ ان حجم الائتمان الممنوح للحكومة المركزية بالرغم من زيادته الا انه اقل من حجم الممنوح للقطاع الخاص وقطاع المؤسسات العامة , حيث ارتفع حجم الائتمان الممنوح للحكومة المركزية من (2,308) مليار دينار في سنة ٢٠١٠ الى (7,350) مليار دينار في سنة ٢٠١١ ونسبة (٣٦%) من اجمالي الائتمان , كذلك سجل سنة ٢٠١٢ زيادة الائتمان المقدم للمؤسسات العامة بحوالي (٤,٤٨٢) مليار دينار وهو يفوق حجم الائتمان المقدم للحكومة المركزية والقطاع الخاص , الا ان الاخير لا زال كونه أكبر قطاع لديه رصيد تراكمي من حجم الائتمان المقدم مقارنة بالقطاعات الاخرى . كما واصلت المصارف التجارية نشاطها في مجال منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية كافة خلال السنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ , ويعزى ذلك الى بقاء البنك المركزي العراقي سعر فائده البالغ (٦%) كجزء من سياسته النقدية التي احد اهدافها تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض كلفة الاموال على المصارف وبالتالي تشجيعها على تقديم التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة (البنك المركزي العراقي , التقرير السنوي لعام ٢٠١٣, ٦) , حيث شهدا العامان المذكورين ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الائتمان فقد بلغ رصيد الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية لمختلف القطاعات

الفصل الثاني..... تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

(34,123) مليار دينار في سنة ٢٠١٤ وبنسبة نمو (13.93%) مسجلاً ارتفاعاً مقداره (٤,١٧١) مليار دينار, ان هذه الزيادة تعد مؤشراً على زيادة الطلب والعرض من الائتمان ومن شأنه زيادة توظيف الودائع لتلك المصارف في مختلف القطاعات وضمان السيولة اللازمة لها, كما ان من اسباب ارتفاع رصيد الائتمان النقدي في سنة ٢٠١٤ يرجع الى زيادة الائتمان الممنوح لكافة القطاعات ولاسيما ذلك المقدم للحكومة المركزية التي بلغت نسبة الائتمان المقدم لها (24.52%) من اجمالي الائتمان المقدم, ويأتي بالمرتبة الثانية الائتمان المقدم للمؤسسات العامة الذي بلغ (8,010) مليار دينار وبمساهمة (23.47%), اما الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فقد ارتفع الى (17,745) مليار دينار بزيادة بلغت (٤.٧%) مقارنة بالعام السابق (البنك المركزي العراق - ي , ٢٠١٤ , ٥١). وشهد النشاط الاقراضي للمصارف خلال السنوات (٢٠١٥ , ٢٠١٦ , ٢٠١٧) توسعاً طفيفاً في حجم الائتمان الممنوح , فقد سجل الائتمان النقدي الممنوح من المصارف خلال الاعوام الثلاثة ارتفاعاً مقداره (٣,٨٢٩) مليار دينار وبنسبة نمو (٢.٠٨%) ليصل الى ما مقداره (37,952) مليار دينار مقارنة في السنة ٢٠١٤ الذي سجل اجمالي الائتمان النقدي الممنوح ما يقارب (٣٤,١٢٣) مليار دينار.

اما في السنة ٢٠١٨ فقد احتل القطاع الخاص المرتبة الاولى من حيث نسبة المساهمة في الحصول على الائتمان المقدم من قبل المصارف العاملة في العراق والبالغة (٥٢%) وبمعدل نمو (٣.٩%) عن العام السابق كما احتل الرصيد الممنوح الى الحكومة المركزية المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة (٤٠.٥٠%) من الرصيد الممنوح , اما رصيد المؤسسات العامة فقد انخفض الى (٢,٦٧٥) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (٦.٩٥%) من اجمالي رصيد الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية. ومن خلال ما تقدم ومن مراجعة الجدول (٣) الذي يقدم الائتمان النقدي الممنوح لكل قطاع, يتضح بأن القطاع الخاص قد استحوذ على اكثر من نصف اجمالي الائتمان النقدي الممنوح وبنسبة مساهمة (٥٢.٥٣%) , مما يدل على قدرة المصارف في تلبية احتياجات القطاع الخاص.

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

المطلب الرابع : تحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (٢٠٠٤ -

(٢٠١٨)

١- : النمو الاقتصادي

للقوف على معدلات النمو الاقتصادي العراقي عن طريق تحليل بيانات الناتج المحلي الاجمالي ، فعلى الرغم من تحقيق طفرة نوعية في زيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي في السنوات الاخيرة ، وكما يمكن بيان مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي من خلال الجدول :

الجدول (٤) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق (٢٠٠٤ - ٢٠١٨)

السنوات	القطاع الزراعي %	القطاع الصناعي %	القطاع النفطي %	القطاعات الاخرى %	المجموع
2004	11	2	48	39	100
2005	14	2	42	42	100
2006	13	2	41	44	100
2007	9	2	43	46	100
2008	8	2	45	45	100
2009	7	3	44	46	100
٢٠١٠	7.1	2.9	41.5	48.5	100
2011	7.3	3.3	42.3	47.3	100
2012	6.9	3.1	43.3	47.6	100
2013	6.9	3.0	41.6	48.6	100
2014	7	3	44	46	100
2015	5	3	33	59	100
2016	3.71	2	29.64	64.65	100
٢٠١٧	2.83	2.14	39.47	٤٤,٤٦	100
2018	2.45	1.91	45.67	٥٠,٠٣	100

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الائتمانية ، المجموعة الاحصائية السنوية ، الجهاز المركزي للإحصاء بغداد، نشرات لسنوات مختلفة

أ- القطاع الزراعي

ان مساهمة القطاع الزراعي اتخذت مساراً تنازلياً ، إذ حققت في سنة ٢٠٠٤ (11%) ، في حين حققت في سنة ٢٠٠٥ أعلى نسبة مساهمة بلغت (١٤٪) نتيجة تحسين نوعية التربة ومعالجتها واستيراد الآلات الحديثة وأنواع من الاسمدة كونه القطاع الثاني الذي يوفر النقد الاجنبي للعراق ، ومن خلال تقليل الاستيرادات، لكن يلاحظ ان مساهمة هذا القطاع بدأت بالانخفاض اذ بلغت نسبة المساهمة (7%) لهذا القطاع في سنة ٢٠١٤ بعد ان كانت نسبة المساهمة ١١٪ لهذا القطاع سنة ٢٠٠٤ بسبب تدني مستوى الادارة المزروعة للفلاحين و الاختلالات التي عاناها هذا القطاع تمثلت في انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج فضلاً عن تدهور خصوبة الارض نتيجة التعرية والتملح، واستمر هذا الانخفاض خلال مدة الدراسة إلى أن بلغت نسبة المساهمة (2.45%) سنة 2018، يعود ذلك لانخفاض المساحة المزروعة بسبب سيطرة داعش على بعض المحافظات (البنك المركزي العراق ، ٢٠١٦ ، ١٧)، كذلك معاناة القطاع الزراعي من مشاكل جمه منها شحة المياه وانخفاض الدعم الحكومي و هجرة الفلاحين وارتفاع ملوحة التربة فضلاً عن سوء الاحوال الجوية (هبوب العواصف الترابية و أنتشار الامراض وانخفاض سقوط الامطار وعدم استعمال الاساليب الحديثة وتجريف الاراضي الزراعية لأغراض السكن)... الخ ، وبالرغم من أنفاق مبالغ عالية للنهوض به الا انه مازال لا يحقق الطموح .

ب- القطاع النفطي

شهد هذا القطاع طفرة نوعية تمثل بزيادة انتاج النفط العراق معدلات فاقت ٤ مليون برميل يومياً بعد رفع العقوبات عن العراق بعد سنة ٢٠٠٣ والسماح له بتصدير النفط ، الا أن يبقى هذا القطاع بقي تحت طائلة تغيرات وتجاوزات وسياسات خارجية غير مسيطر عليها في الداخل ، إذ تتأثر هذه السلعة اقتصادية بعوامل العرض والطلب كما أنها تعد سلعة استراتيجية تتأثر بشكل اكبر بالقضايا السياسية فقد ترتفع اسعار البرميل إلى ما يفوق ١٠٠ دولار وتنخفض بشدة إلى ما تحت ٣٠ دولار .

و من خلال الجدول (٤) يتضح أن مساهمة القطاع النفطي بدأت مرتفعة في سنة ٢٠٠٤ سجلت نسبة مساهمة (48%) نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق والسماح للعراق بتصدير النفط بعد سنة ٢٠٠٣ ، فيما اخذت هذه النسبة بالانخفاض خلال السنوات اللاحقة ، اذ حققت في سنة ٢٠١٠ نسبة مساهمة 41.5% على الرغم من ارتفاع اسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار، ويعزى ذلك إلى تحقيق الاقتصاد العراقي معدلات نمو معتدلة في مختلف القطاعات الاقتصادية كما ويؤشر هذا العام بانطلاق خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤ لغرض تنويع الاقتصاد العراقي (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٠).

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

(٥)، بعد ذلك اخذت نسبة مساهمة القطاع النفطي بالتذبذب بين الارتفاع البسيط والانخفاض البسيط ، الا أنَّ بلغت ٢٠١٦ (29.64%) بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية نتيجة للزيادة المتحققة في عرض الانتاج النفطي، اما في الاعوام اللاحقة فقد ارتفعت مساهمة القطاع النفطي حيث حقق في سنة ٢٠١٨ ما نسبته (45.67%) نتيجة الارتفاع في اسعار النفط من جهة وزيادة حجم الانتاج النفطي المصدر من جهة اخرى (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٦ ، ١٤).

ت- القطاع الصناعي:

يعد هذا القطاع من دعائم الاقتصاد الوطني الذي يلعب دورا حيويا في التنمية الاقتصادية كونه يرتبط مع بقية القطاعات الاقتصادية ويسهم في زيادة الإنتاج المحلي والذي يساعد على سد حاجات الاستهلاك المحلي وتحسين ميزان المدفوعات من خلال التصدير ، ومن ثم يقلل الاعتماد على النفط ، الا أنَّ واقع الامر يبين ان هذا القطاع يعاني من التحديات والمعوقات التي ينبغي تحديدها ومعالجتها. ومن خلال الجدول (٤) نجد ان نسبة مساهمة هذا القطاع متدنية في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة فتراوحت المساهمة القطاع في سنوات الدراسة بين (٢% - ٣%) ، ويعود ذلك إلى مشاكل عدة كالعقوبات الاقتصادية الدولية والحروب وعدم وجود قوانين لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الاجنبية، كذلك افتقاد العراق للبنية التحتية التي تدعم الصناعة كالتقص في الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي المستعمل للأغراض الصناعية ، وقد بلغت مساهمة هذا القطاع في ٢٠٠٣ ٢% فيما بلغت مساهمة ٣% في سنة ٢٠٠٩ وهي نسبة منخفضة كما هو معروف ، بسبب تلكا بعض المصانع وتوقف البعض الاخر نتيجة التحديات بسبب مشاكل عدم تسديد مستحقات المستثمرين والمقاولين ، وتردي الوضع الامني وارتفاع تكاليف الإنتاج ، كل هذه العوامل ساهمت في تراجع القطاع باستثناء بعض الصناعات التي حصلت على تحسن طفيف إذ ساهمت بدورها في استقرار النسبة عند (٣%) فيما انخفضت مساهمة هذا القطاع عند نسبة مساهمة (1.91%) في سنة ٢٠١٨. (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٦ ، ١٥).

ويتبين من التحليل السابق أنَّ نسبة مساهمة القطاع الصناعي و القطاع الزراعي متدنية في الناتج المحلي الاجمالي وهذا انعكس على الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي، اما بقية القطاعات الاقتصادية قد لوحظ تحسن طفيف في نسبة المساهمة لاسيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية وكذلك النمو الطفيف الحاصل في قطاع الكهرباء والتشييد والبناء فضلاً عن تحسن قطاع النقل والمواصلات جعلت نسبة مساهمتها تشهد تحسن اذ ارتفعت في سنة ٢٠٠٤ من (٣٩%) إلى (٤٥%) في سنة ٢٠٠٨ واستمر هذا

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

الارتفاع بعد ٢٠٠٨ إذ وصلت النسبة إلى (٥٩٪) في سنة ٢٠١٥ (البنك المركزي العراقي, ٢٠١٦, ٥-٧) , لذلك ينبغي التركيز على هذه الأنشطة لكي لا يعتمد الناتج المحلي على الانتاج النفطي فقط لاسيما وانه خاضع لمتغيرات خارجية , وهذا ما حصل في السنوات الاخيرة بعد عام ٢٠١٤ من التغيرات اذ أنخفض سعر النفط إلى ادنى مستويات لم يسبق أن وصل لها في السابق.

٢- البطالة

ان البطالة تعد من المشاكل الخطيرة , ولعل خطرها الاجتماعي اكبر , فمشكلة البطالة عرفت في الاقتصادات الاقل نموا ومنها معظم الدول العربية والعراق بشكل خاص,.(عبد القوي , ٢) والاقتصاد العراقي يتسم باختلال هيكلي, حيث ان القطاع النفطي يهيمن على مجمل القطاعات الاقتصادية, إذ تسجل عوائده من العملة الصعبة ما يزيد عن (٩٥٪) من عوائد الصادرات, كذلك يعاني من مشكلة المديونية الخارجية, ومحدودية مصادر الاستثمار, وهيمنة المدخلات الإنتاجية المستوردة , وبالتالي فالاقتصاد العراقي غير قادر على مواجهة التحديات, سيما تحدي البطالة.(هاشم, وآخرون, ٦٩-٧٠). وكما هو واضح في الجدول (٥) :

الجدول (٥)

اجمالي معدلات البطالة والزيادة السكانية في العراق ٢٠٠٤-٢٠١٨

السنوات	البطالة %	السكان(الف نسمة)
2004	20.57	27139
2005	17.97	27963
2006	17.5	28810
2007	16.64	29682
2008	15.34	31895
2009	13.28	31664
2010	11.23	32490
2011	8	33338
2012	8.24	34208
2013	7.90	35096
2014	7.55	36005
2015	7.72	36934
2016	7.95	37202
2017	8.17	38274
2018	10.3	39400

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي لسنوات مختلفة

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

يتبين من الجدول (٥) ان معدل البطالة بلغ (20.57%) في سنة ٢٠٠٤ بسبب القرارات التي اتخذت من قبل سلطة الائتلاف بحل العديد من المؤسسات الحكومية والامنية والوزارات مما ادى إلى تفاقم حدة هذه المشكلة, وانخفضت في ما بعد من الاعوام اللاحقة , فيما سجلت (13.28 %) في سنة ٢٠٠٩ نتيجة توجه الدولة إلى العمل على تخفيض البطالة عن طريق توظيف اعداد كبيرة في مؤسسات الدولة العامة سيما وزارة الداخلية والدفاع , و سجلت البطالة نسبة (7.95 %) في سنة ٢٠١٦ فضلاً عن الاسباب السابقة تزايد الهجرة إلى خارج البلد بحثاً عن فرص العمل , هذا وصنفت البطالة حسب المحافظات، من خلال البيانات لسنة ٢٠٠٣ اذ تبين أن محافظة ذي قار من اكثر المحافظات التي استأثرت في البطالة بنسبة (46.2%) ويعود ذلك إلى أن طبيعة النشاط الزراعي في محافظة ذي قار وما صاحبه من بطالة موسمية يخضع لها القطاع الزراعي , واستمرت محافظة ذي قار بتصدر المحافظات بأعلى معدل بطالة من خلال ما اشارته نتائج المسح لسنة ٢٠٠٨ تليها محافظة المثنى , إذ سجلت معدل (24.93%) من ثم نينوى و صلاح الدين وبمعدلات (21.91%) و (18.01%) على التوالي , يعزى ذلك كما اشرنا إلى اقتصادات تلك المحافظات المتمحورة حول الرعي والزراعة . في حين ان محافظة بغداد قد سجلت اقل معدل بين السكان بعمر ١٥ سنة فما فوق اذ سجل معدل (11.77%) ويعود هذا إلى طبيعة اقتصاد محافظة بغداد وحجمه كذلك انخفاض معدلات البطالة في السليمانية ثم بابل واربيل بسبب استقرارها الامني النسبي (أبراهيم، العدد ١٩ , ٢٠٠٩) .

٣- التضخم

هناك مشكلة هيكلية مرتبطة في هيكلية الاقتصاد العراقي بسبب اختلال التوازن في القطاعات الانتاجية والخدمية، فمنذ بدء البنك المركزي مزاد العملة وتصديه لظاهرة التضخم لخفض معدلاته المفرطة والسيطرة عليها , وباتخاذ إجراءات نقدية متتابعة بهذا الخصوص, عمد البنك المركزي العراقي إلى اصدار حزمة من الإجراءات بهدف مكافحة التضخم, بسبب ان السيطرة على التضخم يعد امراً صعباً عندما يكون الاعتماد على الأدوات النقدية فقط , فالسيطرة على عرض النقد ومؤثراته امراً بغاية الصعوبة نتيجة الارتباط الوثيق بين مشتريات القطاع الخاص من العملة الاجنبية والاتفاق الحكومي ان هناك نجاحات حققتها سياسة مزاد العملة في تخفيض معدلات التضخم من دون الإعلان عن تحديد معدل رقمي

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فالبنك المركزي الألماني والبنك الاحتياطي الفدرالي يلتزمان بالعمل على تحقيق مستويات منخفضة للتضخم، (عبد العزيز، ٢٠٠٨، ١٤) نتيجة محدودية التنسيق بين السياسيتين المالية والنقدية وعليه يتوجب اشراك عمل السياسيتين من اجل القضاء على التضخم، إذ تعمل كل سياسة على حدة حسب ظروفها ومتطلباتها ، ولكن على الرغم من وجود المعوقات استطاعت السياسة النقدية في نهاية مدة الدراسة إلى خفض معدلات التضخم مرتبة عشرية واحدة، لاسيما بعد اصدار قانون (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ الذي اعطى للبنك المركزي الاستقلالية التامة عن الحكومة في تسيير ادواته وسياساته بما يتلاءم مع مصلحة العراق الاقتصادية، فضلا عن ذلك يجب أن يمتلك البنك المركزي اليات فنية متقدمة للتنبؤ المستقبلي لمعدلات التضخم و العمل على توفير المعلومات اللازمة والكاملة عن متغيرات لاتخاذ اجراءات مناسبة للسيطرة على السوق النقدية عندما تستدعي الضرورة، ولكن البنك المركزي العراقي مازال يفتقر الى البيانات التنبؤية . (البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٩ ، ٦) ويمكن بيان معدلات التضخم في الجدول (٦) :

الجدول (٦) المعدل السنوي للتضخم للمدة في العراق (٢٠١٨-٢٠٠٤)

السنة	الرقم القياسي العام	معدل التضخم السنوي
2004	8815.6	27.0
2005	12073.8	37.0
2006	18500.4	53.2
2007	81898.4	30.8
2008	93993.2	2.7
2009	122.1	2.8
2010	125.1	2.4
2011	132.1	5.6
2012	140.1	6.1
2013	142.7	1.9
2014	145.9	2.2
2015	148.0	1.4
2016	104.1	0.5
٢٠١٧	104.3	0.5
٢٠١٨	104.7	0.4

المصدر :- البنك المركزي العراق , الجهاز المركزي للإحصاء , التقارير السنوية , اعداد متفرقة.

الفصل الثاني..... تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

مما سبق ان نجاح البنك المركزي في مجابهة التضخم وتحقيق معدلات منخفضة يتزامن مع استهداف سعر الصرف للسيطرة على سوق الصرف الاجنبي و رفع سعر صرف الدينار العراقي من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية الذي يعد فعليا سوق صرف مركزي، فالسياسة النقدية من خلال النافذة تعتمد ادنى الاسعار لعروض شراء العملات الاجنبية سيما الدولار بعد ذلك تحول إلى اسلوب الإعلان عن اسعار البيع مسبقاً لتلبية متطلبات القطاع الخاص بذلك السعر ، فالتدخل في اسواق الصرف وسيلة مشابهة لسياسة تثبيت سعر صرف العملة الوطنية ، إذ اعتمد على سياسة التعويم المدار بوضع حدي اعلى وادنى مع وجود طفرات متقطعة تجاوزت الحد الاعلى نتيجة التدخلات غير المسؤولة .(عبد العزيز، العدد ٤١ ، ٢٠٠٨).

المبحث الثاني

تحليل الائتمان النقدي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

المطلب الاول/ نبذة عن الجهاز المصرفي الجزائري:

١. نشأة المصارف في الجزائر:

ان الجهاز المصرفي والمالي في الجزائر قد مر بمراحل مختلفة, إذ اتسمت كل مرحلة منها بخصائص معينة, وكان هذا الجهاز امتداد للنظام المصرفي الفرنسي اثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر, ونتيجة ذلك كانت هناك شبكة واسعة من المصارف والمؤسسات المالية هي الاكثر تطورا في تلك المدة , الا انها كانت مسيرة لخدمة المستعمرين ومصالحهم , فخصصت نشاطات المصارف للتنقيب عن النفط ومناجم الفحم والحديد والعمل على تشجيع الزراعة والتجارة الخارجية لخدمة المستعمرين بينما اهمل القطاع الزراعي التقليدي (عاشور, ٢٠٠٤, ٤٩٠-٤٩١)

يتكون النظام المصرفي الجزائري من البنك المركزي الذي انشأ في عام ١٩٦٣ حتى يقوم بالأصدار النقدي وإدارة الاحتياطي من العملات الأجنبية ومراقبة عرض النقد ، و العقود الدولية المبرمة بين الجزائر والعالم الخارجي, فضلا عن ذلك مراقبة المصارف التجارية والتي تعد المكون الثاني للنظام المصرفي, وفي عام ١٩٦٦ أمتت المصارف الأجنبية ليتشكل الجهاز المصرفي الجزائري , حيث احتفظ بهيكليته حتى الثمانينات من القرن الماضي, و اعيد النظر في تنظيمه ووظائفه تماشيا مع الاصلاحات الاقتصادية, إذ تميز النظام المصرفي الجزائري خلال الاحتلال الفرنسي بظهور شبكة من البنوك التجارية ومنشآت لإعادة الخصم, وكانت هذه المؤسسات المالية تقدم خدمات للمصلحة العامة للمستعمرين فقط, و معظم البنوك التي تنشط بالجزائر ماهي الا امتداد للبنوك الباريسية التي تكون بيئة وكالات, او مؤسسات أنشئت لتحقيق بعض العمليات التي تتطلب اموالا ضخمة, و كانت الجزائر عند الاحتلال الفرنسي سنة ١٨٣٠ كسائر اجزاء الامبراطورية العثمانية التي تتميز بقلّة دور النقود في المبادلات وبنظام المعدنين (الذهب والفضة) في العملة, حيث كانت هناك دار لصك النقود, اما الفرنك الفرنسي فلم يتقرر رسميا كعملة للبلاد الا بعد تسعة عشر عاما.

ان اول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي التي قررت بالقانون الصادر في ١٨٤٣/٧/١٩ حتى تكون بمثابة فرع لبنك فرنسا كما يساهم فيها هذا البنك اضافة للأفراد , كما بدأ هذا الفرع باصدار النقود مع بداية سنة ١٨٤٨ . (القرويني, ١٩٩٢, ٤٩-٤٨) فكان نشاط النظام المصرفي قبل الاستقلال يتركز في المناطق الكبيرة بالدرجة الاولى, بحيث الكثير من فروع البنوك الفرنسية ووكالاتها تنشط في المدن الكبيرة الكثيفة بالسكان فضلا عن البنوك الشعبية. و كان بنك الجزائر يقوم بنشاط يتمثل في بنك الاصدار و ان البنك ملتزم بتغطية ذهبية لا تقل عن الثلث للنقود الورقية التي يصدرها فضلا عن الودائع عند الطلب وهذا ما يقيد حريته في الاصدار إذ بلغت البنوك التجارية قبل الاستقلال ما يقارب ١٣ مصرفا , اما مجموع هذه الفروع بلغ حوالي ٤٠٩ فرعا, منها ١٤٩ فرعا في منطقة الجزائر , ١٥٤ في منطقة وهران, و ٨٣ في منطقة قسنطينة , و ٢٣ فرعا في الصحراء , وكان التركز الكبير في الجزائر بلغ ٩٢ فرعا , تمثل وكالات للبنوك الفرنسية مثل الشركة العامة , وتختص هذه البنوك بالتجارة الصغيرة , وقد شهدت نفس التطور الذي عاشته في فرنسا وهي تتكون من المجلس الجزائري للبنوك الشعبية والصندوق المركزي , ونشأة هذه البنوك سنة ١٩٢١ بلغ عدد فروع البنوك هذه ٢٢ فرعا في سنة ١٩٦١ . وتأسس صندوق التجهيز والتنمية في الجزائر في عام ١٩٥٩ , ويختص بتعبئة الموارد الحكومية حيث يوجد صندوق القرض الفلاحي الذي يمنح قروض فلاحية قصيرة الاجل, والشركات الفلاحية للاذخار تتميز ايضا بالطابع التعاوني , و انها تمنح القروض قصيرة ومتوسطة الاجل. ومن اشهر البنوك الجزائرية هو البنك الصناعي , الذي يضم ثلاثة فروع له في الجزائر . ثم ظهرت بعد ذلك بنوك التنمية التي تأسست في سنة ١٩٥٩ والتي تشمل صندوق التجهيز, الذي تأسس لتمويل المنشآت الصناعية. كما ساهمت المنشآت العامة في التمويل والتلقيب بشكل فعال على البترول في الصحراء, حيث وقف تمويلها سنة ١٩٦٢ . وعندما استقلت الجزائر ورثت نظاما مصرفيا واسعا مبنيا على القواعد التي تحكم السوق البنكية الفرنسية وعلى خدمة الاقلية الاستعمارية, حيث انه كان نظاما قائما على الاقتصاد الليبرالي, الذي لا يخدم التطلعات الجديدة تمثلت في بناء مجتمع يسير على خطى الرفاهية والعدالة الاجتماعية. مما ادى بالجزائر الى البحث عن نظام مالي ونقدي يهدف الى التحكم في تسيير النظام الموروث عن الاحتلال مما جعله يتوافق مع الاهداف المسيطرة

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

والمتمثلة في تمويل الاستثمار والمخططة والمنبثقة عن سياسة اقتصادية مخططة. ومن خلال هذه المرحلة صدر قانون المالية لسنة ١٩٦٦ والذي يضم التدابير الاتية :

١- العمل على الغاء مساهمات المصرف المركزي في تمويل الخزينة العمومية وتحديد انماط تمويل الاستثمار كإعادة الخصم الآلي للقروض متوسطة الاجل لدى البنك المركزي.

٢- اقتصار دور المصارف التجارية على توزيع الموارد المالية المتاحة على المؤسسة الحكومية الموجودة وفقا للقائمة التي تعدها وزارة المالية واجبار المؤسسة الحكومية على توظيف جميع عملياتها المصرفية لدى بنك واحد من بين البنوك الحكومية الاخرى .

٣- العمل على تمويل احتياجات رأس مال العامل للمؤسسة الحكومية بالقروض بطريقة الية، الامر الذي ادى الى ارتفاع مديونيتها قصيرة الاجل اتجاه البنوك التجارية، وفي مرحلة السبعينات من القرن الماضي انتهجت الجزائر النظام الاشتراكي الذي من اهم مبادئه هو التخطيط المركزي للوسائل المادية للموارد البشرية ، لتحقيق اهداف خطة التنمية القطاع المصرفي، كما منحت السلطة الجزائرية الى كافة البنوك تسيير ومراقبة العمليات البنكية للمؤسسات العمومية ، مما ادى ذلك الى اجراء بعض التعديلات على السياسة المالية والنقدية تمثلت بالاتي: (١٥ : ٢٠٠١ ، BENHALIMA)

أ- العمل على انشاء المجلس الوطني للقروض واللجنة التقنية للبنوك من اجل القيام بمهمتها وتقديم اراء وتوصيات في مسائل النقد والقرض.

ب- توضيح الاجراءات الخاصة بكيفية التمويل والاستغلال الامثل لاستثمارات المؤسسة الحكومية.

ت- العمل على توزيع المهام بين وزارتي التخطيط والمالية ، إذ اوكلت مهمة اختيار الاستثمارات لوزارة التخطيط والمصادقة على جميع التكاليف ، في حين أن وزارة المالية اوكلت لها المسؤولية على توفير القروض وتسيير العمليات الخاصة بميزانية التجهيز. كما ارتكز الاصلاح المالي لسنة ١٩٧١ على جملة من المبادئ منها:

اولا : الغاء التمويل الذاتي بما يمكن الدولة من تطبيق التخطيط المركزي.

ثانيا : العمل على اجبار المؤسسات بالمشاركة في ميزانية الدولة .

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

ثالثا : تقليص دور البنك المركزي في مراقبة السياسة النقدية وعدم قيام البنوك التجارية بعملية البحث عن الموارد بسبب سهولة عملية اعادة التمويل . وغيرها من المبادئ الاخرى التي ارتكز عليها الاصلاح المالي.

شهد الاقتصاد الوطني في نهاية هذه المرحلة وبالتحديد سنة ١٩٨٥ صعوبات مالية نتيجة انخفاض ايرادات الدولة من العملة الصعبة و تدهور اسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار. حيث ان قانون ١-٨٨ الصادر في ١٢ عام ١٩٨٨, هو قانون معدل ومتمم لقانون ١٢-٨٦ ومضمون قانون ١٩٨٨ اعطاء الاستقلالية للبنوك في اطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات , إذ شرعت الجزائر في تطبيق برنامج اصلاحي واسع من اجل القطاعات الاقتصادية شملت هذه الاجراءات المؤسسات الحكومية بالدرجة الاولى والتي كان على عاتقها اهم النشاطات الاقتصادية وذلك عبر صدور قانون ١-٨٨ و ٦-٨٨ , و جاء هذا القانون دعما للقانون السابق الذي يتماشى مع متطلبات الاصلاحات الجديدة المتمثلة في استقلالية المؤسسات.

ويمكن تلخيص خصائص النظام المصرفي الجزائري بالنقاط الاتية: (طرش, ١٨٥: ٢٠٠٣)

١. جهاز مملوك للدولة ملكية عامة , ويهتم بتنفيذ ما تمليه الدولة عليه وفقا لسياساتها التنموية , وانه قائم على تركيز عدد محدود من البنوك تتولى العمليات المصرفية, و قائم على التخصص ويقصد به الائتمان القصير والمتوسط , الائتمان الطويل للتجارة الخارجية.
٢. جهاز له انتشار واسع و له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني, ويعد جهاز متقدم بالقياس مع امثاله في البلدان النامية وحديثة الاستقلال .
٣. توزيع القروض البنكية لا يضمنه سوى حسن نية الدولة, وهذا ما سبب بعض التراخي في دراسة ومتابعتها ومراقبتها عملية القرض.

2- تطور هيكل الجهاز المصرفي في الجزائر:

ان صدور قانون رقم ١١/٣ في ٢٦ عام ٢٠٠٤ المكمل لقانون النقد والقرض , ادى الى تطور هيكل الجهاز المصرفي الجزائري. حيث اصبح يضم ٢٩ مؤسسة مصرفية ومالية توضح كالآتي :

- بنوك حكومية (٦) بما فيها صندوق التوفير .
- شركة تأمين معتمدة لتنفيذ عمليات البنوك.
- بنك خاص (١٥) بما فيها بنك واحد مختلط .

• مؤسسة مالية (٤) ، و (٢) حكومية.

• (١) بنك للتنمية بما في ذلك اعادة الهيكلية.

وللبنوك الحكومية السيطرة الكاملة في تغطية الجوائر كلها وتضم شبكة مهمة للغاية منتشرة بصفة كافية لتوفير طلبات العملاء وعلية فان عدد الوكالات والفروع ككل سنة ٢٠٠٤ وصل الى ما يقارب (١١٨٣) بنك، وتقوم هذه الوكالات بعمليات تجميع الموارد المتاحة وتقديم جملة من الخدمات من اهمها منح الائتمان وتسيير المخاطر وفتح الحسابات (Algele,2004,P142.)، لهذه التصفية اصبح الجهاز المصرفي الجائري يتكون من ٢٤ مؤسسة مالية نهاية سنة ٢٠٠٥ .

ان البنوك الحكومية تبقى هي المسيطرة على السوق المصرفية عن طريق عدد وكالاتها وشبابيكها المصرفية، اذ وصل عددها نهاية سنة ٢٠٠٥ الى ما يقارب (١٠٩٧) وكالة بنكية على مستوى الجوائر كلها، منتشرة بصفة تستطيع من خلالها تلبية احتياجات المواطن الجائري، وخلال سنة ٢٠٠٦ اصبح الجهاز المصرفي الجائري يتكون من ٢٤ مصرفا ومؤسسة مالية، مقرها الرئيس في الجوائر العاصمة ، فضلا عن ذلك بنك التنمية واعادة الهيكلية الذي يعد هو الاخر جزءا من النظام المصرفي.

وتطورت اعمال البنوك وبروز عدة أنشطة جديدة ، إذ نجد ان النظام المصرفي الجائري نهاية سنة ٢٠٠٧ اصبح يضم ٢٥ مصرفا ومؤسسة مالية مقرها الرئيس كلها في العاصمة الجوائر فضلا عن بنك التنمية واعادة الهيكلية ، الذي يعد احد اجزاء النظام المصرفي خلال سنة ٢٠٠٧ ، وفي نهاية العام نفسة نرى ان شبكة البنوك الحكومية بغض النظر عن فروع البنك المركزي قد وصلت الى (١٠٩٣) وكالة وفرع عبر الجوائر كلها وهي تغطي اغلب الولايات تقريبا ، في حين وصل عدد الوكالات في البنوك الخاصة (١٤٩) وكالة نهاية سنة ٢٠٠٧ ، أي ما يقارب (١٣٣٦) وكالة مصرفية عبر الوطن (Algele,2004: 152).

وعلى الرغم من دخول مصرفين جديدين في النشاط، اصبح النظام المصرفي يتكون من ٢٦ مصرفا ومؤسسة مالية، مقرها العاصمة الجوائر، و بنك التنمية واعادة الهيكلة الى الصندوق الوطني للاستثمار. وبكباقي السنوات تبقى البنوك الحكومية تملك اهم شبكة بنكية منتشرة حول الجوائر، لتزايد عدد وكالاتها باستمرار، وفي سنة ٢٠٠٩ وصلت الى ما يقارب (١٠٧٢) وكالة بنكية في حين كانت في عام ٢٠٠٨ تمتلك (١٠٥٨) وكالة أي زيادة ما

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

يقارب (١٤) وكالة، اما البنوك الاجنبية والمؤسسات المالية وعدد الوكالات فقد وصلت اعدادها (٢٥٢) وكالة في هذه السنة مقارنة ب(٢٤٣) في سنة ٢٠٠٨، الا ان نشاطاتها مازالت محدودة اذا قورنت بالبنوك الحكومية، (التقرير السنوي لبنك الجزائر ، ٢٠٠٩ : ١٥٩) .

اما سنة ٢٠١٠، فقد دخل النظامان الجديدان للدفع بين المصارف في الانتاج يستجيبان للمعايير المعدة من قبل لجنة انظمة الدفع والتسوية لبنك التسويات الدولية ، وفي سنة ٢٠١١، حيث تكون النظام المصرفي من سبعة وعشرين ٢٧ مصرفا ومؤسسة مالية، تقع كل مقراتها الاجتماعية في العاصمة الجزائر . و تقوم المصارف بجمع الموارد لدى الجمهور و انها تعمل على توزيع القروض بشكل مباشر للزبائن او عن طريق شراء سندات المؤسسات وتضع بحوزة الزبائن ادوات الدفع كما تضمن تسييرها . و تقوم ايضا بعمليات مصرفية مختلفة . وبهذا تواصل المصارف الحكومية هيمنتها في القطاع المصرفي من خلال اهمية شبكات وكالاتها الموزعة على الجزائر كلها ، رغم تسارع انشاء وكالات المصارف الخاصة في تلك السنوات الاخيرة . و تساهم الزيادة المدعمة في نشاط المصارف الخاصة في تنمية المنافسة ، سواء على مستوى جمع الموارد او على مستوى توزيع القروض والعمل على عرض الخدمات المصرفية الاساسية للزبائن . بالفعل، ففي نهاية سنة ٢٠١١ ، بلغت شبكة المصارف الحكومية (١٠٨٣) وكالة ، وشبكة المصارف الخاصة والمؤسسات المالية (٣٤٣) وكالة مقابل (١٠٧٧) و (٢٨٨) وكالة على التوالي في نهاية ٢٠١٠ . (التقرير السنوي لبنك الجزائر ، ٢٠١١ : ١٠٤) .

ولابد من الاشارة الى الازمة المالية الدولية التي تعزز التنظيم المصرفي من طرف لجنة بازل ، واصل كل من مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر عام ٢٠١٢ ، اعمال تعزيز وتدعيم الاجراءات التنظيمية والاحترازية . التي تمثلت الاضافات الاساسية للنظام الجديد المتضمن الرقابة الداخلية ، والذي نشر في ٢٨ سنة ٢٠١٢ ما يأتي:

- تعزيز التمييز ما بين الرقابة الدائمة والرقابة الدورية.
- اقامة رقابة مطابقة، تتعلق على وجهة الخصوص ، بالخدمات الجديدة او العمليات الجديدة.
- الزام المصارف والمؤسسات المالية على ابقاء خارطة المخاطر حينية.
- الزام المصارف والمؤسسات المالية بإعطاء الاولوية لدراسة مشروع التمويل.
- توفير وسائل التي تتلاءم مع التحكم في المخاطر.

الفصل الثاني..... تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

- تعزيز نوعية الحوكمة.

وتجدر الإشارة ان تطوير جهاز الرقابة الداخلية من قبل المصارف والمؤسسات المالية المطابق يعد اولوية للجنة المصرفية وبنك الجزائر, سيما و ان الرقابة الداخلية تساهم في استقرار النظام المصرفي. (التقرير السنوي لبنك الجزائر, ٢٠١٢: ١٤١) في عام ٢٠١٣ شكل النظام المصرفي تسع وعشرين ٢٩ مصرفا ومؤسسة مالية, تقع مقراتها الاجتماعية في العاصمة الجزائر. و تتوزع المصارف والمؤسسات المالية بالترتيب التالي:

- (٦) مصارف حكومية , من بينها صندوق التوفير .
- (١٣) مصرفا خاصا برؤوس اموال اجنبية ومصرف و(١) برؤوس اموال مختلطة.
- (٣) مؤسسات مالية , من بينها (٢) حكوميتان.
- (٥) شركات للاعتماد الايجاري منها اثنتان خاصتان.
- تعاقدية للتأمين الفلاحي معتمدة للعمليات المصرفية التي اخذت , في نهاية ٢٠٠٩, صفة مؤسسة مالية.

وقد قدرت ميزانية المصارف بنسبة (٦,٨ ٪) , و بقيت المصارف الحكومية مهيمنة بحصة (٨٥,٩ ٪) من اجمالي الاصول مقابل (٨٦,٤ ٪) في سنة ٢٠١٢ ضمن المصارف الحكومية , ويمثل المصرف الذي يحتل المرتبة الاولى (٢٥,٣ ٪) من مجموع اصول القطاع حيث يمثل المصرف الذي يليه (٢٤,٧ ٪) من هذه الاصول مقابل (٢٨,٨ ٪ و ٢٤,٩ ٪) على التوالي في نهاية سنة ٢٠١٢. (التقرير السنوي لبنك الجزائر, ٢٠١٣: ١٠٢).

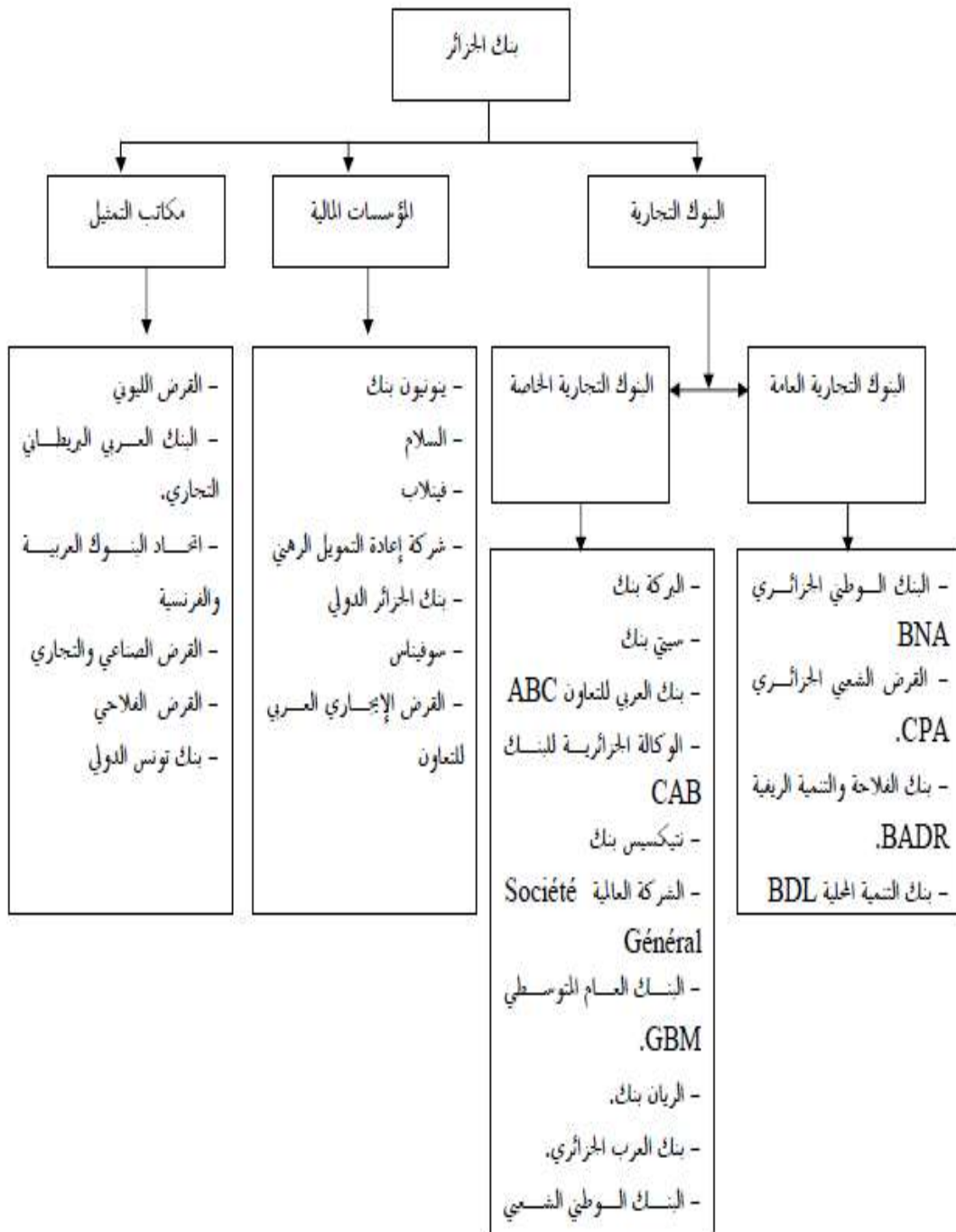
و شكل النظام المصرفي في عام ٢٠١٥ , تسعة وعشرون مصرفا ومؤسسة مالية, تقع مقراتهم الاجتماعية بالعاصمة الجزائر وبلغ عدد وكالات المصارف الحكومية في نهاية ديسمبر ٢٠١٥ عدد (١١٢٣) وكالة و(٣٤٦) وكالة بالنسبة للمصارف الخاصة و(٨٨) وكالة للمؤسسات المالية في حين كانت اعدادها (١١١٣) وكالة, (٣٢٥) وكالة و(٨٨) وكالة, على التوالي في نهاية ٢٠١٤. (التقرير السنوي لبنك الجزائر, ٢٠١٥, ٨٩-٩٠), اما في سنة ٢٠١٦ فقد بقي النظام المصرفي يتشكل من تسعة وعشرين مصرفا ومؤسسة مالية, على الرغم الهيمنة الحكومية من خلال اهمية شبكات وكالاتها الموزعة على الجزائر, حيث

الفصل الثاني..... تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

ازدادت شبكة وكالات المصارف الخاصة خلال السنوات الاخيرة , حتى تمثل ما يقارب ربع شبكات الوكالات المصرفية. في حين تتموقع شبكات وكالات المصارف الخاصة في شمال البلاد , بينما شبكات وكالات المصارف الحكومية تغطي كامل الجزائر وفي نهاية ديسمبر سنة ٢٠١٦ , بلغ عدد شبكات وكالات المصارف الحكومية ما يقارب (١١٣٤) وكالة و (٣٥٥) وكالة بالنسبة للمصارف الخاصة و (٨٨) وكالة للمؤسسات المالية , مقابل (١١٢٣) وكالة , (٣٤٦) وكالة و (٨٨) وكالة , على التوالي, في نهاية سنة ٢٠١٥ (التقرير السنوي لبنك الجزائر, ٢٠١٦, ٨٢).

وعلى الرغم من سيطرة المصارف الحكومية على شبكاتها ووكالتها الموزعة على كامل الجزائر, فقد ازدادت كثافة شبكة وكالات المصارف الخاصة خلال السنوات الاخيرة , التي تمثل ما يقارب ربع شبكات الوكالات المصرفية. في نهاية ديسمبر سنة ٢٠١٨ (التقرير السنوي لبنك الجزائر, ٢٠١٨: ٦٨).

شكل (٣) هيكل الجهاز المصرفي الجزائري لسنة ٢٠١٨



المطلب الثاني/ السياسة الائتمانية في الجزائر للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨):

سنتطرق في هذا المطلب الى مفهوم السياسة الائتمانية وعناصرها ومكوناتها.

١- مفهوم السياسة الائتمانية:

تعرف السياسة الائتمانية " بمجموعة من المبادئ والاسس تعمل على تنظيم اسلوب الدراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وانواع الانشطة الاقتصادية الممكن تمويلها , والكيفية لتقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (الحدود) وكافة انواعها واجالها الزمنية وشروطها الرئيسية" (السيبي, ٢٠٠٤: ٣٣).

وعرفت ايضا بانها " مجموعة من القواعد والاجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفاته الائتمان التي تحدد ضوابط منحها ومتابعتها وتحصيلها" (الحسيني, مؤيد عبدالله الدوري, ١٢٦: ٢٠٠٨)

ويمكن تعريفها تعريفا شاملا بانها اطار عام يتضمن مجموعة من الاسس والمعايير والاتجاهات الارشادية التي تعتمدها الادارة المصرفية بشكل عام وادارة الائتمان بشكل خاص, لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد, وتوفير عامل الثقة للعاملين بالادارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ , وتوفير المرونة الكافية , أي سرعة التصرف دون الرجوع الى المستويات العليا , ووفقا للموقف , طالما ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة اليهم,

٢- اهداف السياسة الائتمانية:

وتهدف السياسة الائتمانية الى تحقيق ما يأتي: (أرشيد, جودة, ١٩٩٩: ٢٠٨)

أ- سلامة القروض الممنوحة من قبل البنك.

ب- تنمية أنشطة البنك والعمل على تحقيق عائد مقبول.

ت- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الاقراض في جميع مراحلها.

ث- توفير الثقة لدى العاملين في الادارة مما يحد من الوقوع في الخطر .

المطلب الثالث/ تحليل الائتمان النقدي للمصارف الجزائرية:

١- تحليل الائتمان النقدي في الجزائر للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨)

تعد عمليات منح الائتمان المصرفي من المهام الأساسية التي تقوم بها المصارف التجارية الجزائرية ويعد الائتمان المصدر الرئيس لإيراداتها , لذا فمن الضروري ان تراعي المصارف التجارية هذه الوظيفية من خلال التخصيص الأمثل والكفوء للموارد المالية التي تقوم باستثمارها , كذلك ينبغي عليها وضع الخطط والاستراتيجيات لإدارة تلك الموارد وفق الاسس والمعايير المطلوبة للائتمان . (الامين, رابع, ٢٠١٧: ١٩). ويمكن تتبع النشاط الاقراضي للمصارف الجزائرية خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨) من خلال بعض البيانات المالية , وكما في الجدول (٧).

الجدول (٧)

تطور النشاط الاقراضي للمصارف الجزائرية (حسب الجهة المستلمة) للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨)
(مليار دينار جزائري)

السنة	القطاع العام	الاهمية النسبية %	القطاع الخاص	الاهمية النسبية %	اجمالي الائتمان	معدل النمو %
2004	859	56.00	675	44.00	1,534	
2005	882	49.58	897	50.42	1,779	15.97
2006	847	44.49	1,057	55.51	1,904	7.03
2007	988	44.83	1,216	55.17	2,204	15.76
2008	1,201	45.94	1,413	54.06	2,614	18.60
2009	1,485	48.14	1,600	51.86	3,085	18.02
2010	1,460	44.70	1,806	55.30	3,266	5.87
2011	1,742	46.77	1,983	53.23	3,725	14.05
2012	2,040	47.59	2,247	52.41	4,287	15.09
2013	2,434	47.21	2,722	52.79	5,156	20.27
2014	3,382	52.01	3,121	47.99	6,503	26.12
2015	3,688	50.69	3,588	49.31	7,276	11.89
2016	3,952	49.97	3,957	50.03	7,909	8.70
2017	4,311	48.55	4,568	51.45	8,879	12.26
2018	4,943	49.55	5,032	50.45	9,975	12.34

المصدر: بنك الجزائر, النشرات الاحصائية السنوية, سنوات مختلفة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨), صفحات متفرقة.

الفصل الثاني..... تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

سجلت المدة الممتدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧) ارتفاعاً تدريجياً في حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف الجزائرية للقطاعات الاقتصادية كافة العامة والخاصة , الا ان هذا الارتفاع كان بطيئاً بالنسبة للائتمان الموجه للقطاع العام فقد بلغ (988) مليار دينار جزائري في سنة ٢٠٠٧ مقارنة بسنة ٢٠٠٤ الذي سجل فيه اجمالي الائتمان الممنوح (٨٥٩) مليار دينار, وفيما يخص الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فقد شهد الاخير نمواً اكبر مما هو عليه في القطاع العام فقد ارتفع اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من (٦٧٥) مليار في سنة ٢٠٠٤ الى (1,216) مليار دينار في سنة ٢٠٠٧, وهذا يعود ربما الى عدة اسباب منها القيام بإصلاحات اقتصادية وفتح الباب امام المستثمرين واصدار القوانين الخاصة بتطوير الاستثمار وبالتالي زيادة القروض الموجهة لهذا القطاع. (ربحية, ٢٠١١: ٤٨).

اما في سنة ٢٠٠٨ يعد تطور القروض اكثر اهمية مما كان عليه في سنة ٢٠٠٧, اذ تطور نشاط القروض الموجه للقطاعات الاقتصادية كافة بما في ذلك صندوق الادخار وبعد طرح الديون المعاد شراءها من قبل الخزينة العامة , حيث ازداد اجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف من (2,204) مليار دينار في نهاية سنة ٢٠٠٧ الى (2,614) مليار دينار في نهاية ٢٠٠٨ وبمعدل نمو بلغ (18.60%) , واستمر حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة بالارتفاع على الرغم من المستوى البطيء الا انه يعد مهماً كونه موجة لتمويل المؤسسات الخاصة والاسر , وسجل سنة ٢٠١٠ نمواً اقل في اجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف (٥.٨٧%) , كما ان الائتمان الممنوح من قبل المصارف العمومية قد استفادت منه المؤسسات العامة اكثر مما استفادت منه القطاعات الخاصة والاسر (المصارف العمومية تشارك في تمويل القطاعات الخاصة) وذلك كون المصارف العمومية تمول المشاريع الاستثمارية الكبرى كالطاقة والماء (البنك الجزائري , التقرير السنوي لعام ٢٠١٠: ١٠٢).

فيما سجلت السنوات الثلاثة (٢٠١١, ٢٠١٢, ٢٠١٣) ارتفاعاً ملحوظاً في الائتمان النقدي الممنوح للقطاعات الاقتصادية العامة والخاصة , حيث سجلت معدل نمو مقداره (14.05%, 15.09%, 20.27%) للأعوام الثلاثة على التوالي ووصلت قيمة الائتمان الى (5,156) مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣, وبلغ نمو الائتمان المقدم للقطاع العام خلال هذه المدة (١٩.٣%) مقابل معدل نمو نسبته (٢١.٢%) للائتمان المقدم للقطاع الخاص والذي

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

تستفيد منه المؤسسات الخاصة والعوائل والذي بلغت نسبته من اجمالي الائتمان المقدم (48.99%) في نهاية سنة ٢٠١٣ كما في جدول (٧).

واستمر النمو بوتيرة متباطئة في اجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف الجزائرية والموجهة الى الاقتصاد خلال المدة الممتدة (٢٠١٤-٢٠١٦) , اذ بلغ اجمالي الائتمان (7,909) مليار دينار في سنة ٢٠١٦ وبمعدل نمو قدره (8.70%) مقابل (١١.٢٨%) في عام ٢٠١٥ و ٢٦.١٢% في ٢٠١٤, حيث بلغ معدل النمو في اجمالي الائتمان ومن ضمنها المستحقات المعاد شراءها من قبل الخزينة العامة (٧,٢٧٦, 6,503) مليار دينار لسنتين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالي. ويلاحظ ان المصارف الحكومية تمويل كامل القطاع العام وجزء من القطاع الخاص وهو ليس بالقليل فقد يصل الى ما نسبته (٧٥%) من اجمالي الائتمان الممنوح حسب بيانات البنك المركزي الجزائري في تقريره السنوي .

اما بالنسبة للسنتين الاخيرتين للدراسة بلغ اجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف (9,975) مليار دينار في سنة ٢٠١٨ مقابل (8,879) مليار دينار في سنة ٢٠١٧ وبنسبة نمو بلغت (12.34%) مما يعني بداية توسع في منح الائتمان مقارنة بالمبالغ والنسب التي تم تسجيلها في السنوات الماضية , حيث زادت كل من المصارف العمومية والمصارف الخاصة من حجم ائتمانها المقدم للقطاع الاقتصادي والاسر والمؤسسات العامة . وقد ساهمت القروض الموجه للقطاع العام بنسبة 49.55% من اجمالي القروض المقدمة للاقتصاد بينما بلغت مساهمة القروض الموجه للقطاع الخاصة بنسبة 50.45% وهذا يعني ان الحصة الاكبر من الائتمان كانت لصالح القطاع الاقتصادي الخاص.

ومن خلال التقارير الاقتصادية للبنك الجزائري لاحظنا ان المصارف (العمومية في تحليل الاقتصاد الجزائري : يقصد بها العامة (الحكومية) , اما القطاع العمومي فيقصد به القطاع العام وكذلك المؤسسات العمومية) تهيمن على الحصة الاكبر من اجمالي الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية المختلفة , اذا وصلت حصتها الى ٨٦.٨% من اجمالي القروض الممنوحة للسوق , فهي تشارك المصارف الخاصة في منح الائتمان للقطاعات الخاصة وقطاع الاسر كما جاء في تقارير البنك الجزائري وبيانات المصارف الدولية المذكورة .

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

المطلب الرابع/ تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٠٤)

أولاً: تحليل النمو في الجزائر للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٠٤)

يمثل الناتج المحلي الاجمالي كمية السلع والخدمات التي ينتجها الافراد المتواجدين في الجزائر, سواءً كانوا مواطنين جزائريين ام من جنسيات اخرى فهو يعبر عن ما ينتجه البلد, حيث ان النمو في الناتج المحلي الاجمالي يعبر عن مؤشر سرعة تطور النمو الاقتصادي الجزائري ولكن هذا لا يعني ان زيادته انخفاض في الفقر في البلد , ويمكن تتبع تطور معدل نمو الناتج المحلي الجزائري من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية للبلد فيه , وكما موضح في الجدول (٨):

الجدول (٨)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو الناتج للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٠٤) (%)

السنة	المحروقات	الفلاحة	الصناعات خارج المحروقات	البناء والاشغال العمومية	خدمات خارج الادارة العمومية	خدمات الادارة العمومية	حقوق ورسوم على الواردات	مجموع المساهمات %	معدل نمو الناتج المحلي %
2004	37.72	9.44	6.35	8.26	21.17	9.81	7.25	100	17.1
2005	44.33	7.69	5.55	7.46	20.08	8.35	6.53	100	23
2006	45.56	7.53	5.22	7.91	20.05	7.96	5.78	100	12.7
2007	43.94	7.57	4.98	8.87	20.53	8.41	5.70	100	9.2
2008	45.48	6.57	4.39	8.80	19.91	9.41	5.43	100	18.1
2009	31.19	9.34	5.73	10.98	23.57	12.01	7.18	100	-9.3
2010	34.86	8.47	5.15	10.49	21.57	13.24	6.24	100	20.3
2011	36.10	8.15	4.57	9.18	19.67	16.44	5.89	100	21.1
2012	32.88	8.97	4.60	9.34	20.14	16.93	7.14	100	9.1
2013	29.84	9.85	4.64	9.78	23.12	15.32	7.45	100	5.1
2014	27.04	10.29	4.86	10.41	24.30	15.89	7.21	100	3.5
2015	18.77	11.59	5.42	11.48	27.22	17.43	8.10	100	-3.1
2016	17.38	12.30	5.61	11.89	27.79	17.34	7.69	100	4.2
2017	19.09	12.27	5.48	11.71	27.26	16.80	7.40	100	8.6
2018	21.53	12.33	5.60	12.00	26.27	14.98	7.30	100	6.8

المصدر: البنك الجزائري , التقرير السنوي للتطور الاقتصادي (٢٠٠٨, ٢٠١٢, ٢٠١٥, ٢٠١٨).

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

نلاحظ من خلال الجدول (٨) ان الاقتصاد الجزائري شهد معدلات نمو ايجابية في الناتج المحلي باستثناء بعض الفترات التي شهدت انخفاض نتيجة تذبذب عوائد المحروقات , وقد شهد الناتج المحلي تذبذباً ملحوظاً خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) اذ بلغ معدل نموه في المتوسط ١٥.٧٥ % , ففي السنتين (٢٠٠٤ و ٢٠٠٥) سجل الناتج المحلي نوعاً من التحسن , حيث بلغ معدل النمو له خلال هذين العامين (١٧.١ % , ٢٣ %) على التوالي وهذا يعود الى عدة اسباب منها تحسن النشاط الاقتصادي للجزائر وزيادة العوائد النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط والغاز الطبيعي , حيث قدرت تلك العوائد بحوالي ٤٣٢٤٠ مليار دولار و ٥٩٩٠٠ مليار خلال السنتين على التوالي (محمد وجيزة , ٢٠١٧ : ٥١) , ثم تراجع نمو الناتج المحلي خلال السنتين (٢٠٠٦ , ٢٠٠٧) نتيجة انخفاض اسعار النفط خلال هذه المدة مع ارتفاع طفيف في نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات الى الناتج الاجمالي , ثم شهد الناتج المحلي نمواً متواضعاً في سنة ٢٠٠٨ مسجلاً نسبة ١٨ % مقارنة بسنة ٢٠٠٧ , يعود هذا التحسن الطفيف في مساهمة قطاع البناء والانشاءات العامة وقطاع الخدمات التي ارتفعت الى (967.8, 2189.3, ١٠٣٥) مليار دينار على التوالي.

وشهدت سنة ٢٠٠٩ انخفاضاً حاداً في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مسجلاً نمو سالباً (-٩.٣ %) ويعزى ذلك الى استمرار الانخفاض في اسعار النفط مقابل ارتفاعاً خجولاً من القطاعات الاخرى من غير المحروقات المساهمة في الناتج الاجمالي.

من خلال الجدول اعلاه والجدول (٩) نلاحظ ان الجزائر حققت زيادة متصاعدة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال المدة (٢٠١٠ - ٢٠١٤) نتيجة زيادة اسعار النفط وتحسن مناخ الاستثمارات وارتفاع الطلب الداخلي في الجزائر فضلاً عن زيادة العوائد من قطاع البناء والاشغال العمومية والخدمات والارتفاع البطيء في الفلاحة كلها عوامل ساهمت من انتعاش النمو في الناتج المحلي الاجمالي , اذا سجل (20.3 %) في سنة ٢٠١٠ مقارنة في سنة ٢٠٠٩ التي انخفض فيها الى السالب , وارتفع في سنة ٢٠١٢ الى ما نسبته (٧ %) من خارج المحروقات وبالتالي هيمنة القطاعات الاخرى باستثناء قطاع الفلاحة والخدمات , حيث مثلت تلك القطاعات مجتمعة اكثر من نصف اجمالي الناتج المحلي الاجمالي أي بحوالي (٥٣ %) .

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

وانعكس هذا الانتعاش في نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه المدة (أي ٢٠١٠-٢٠١٤) في تبني الجزائر لبرنامج التنمية الخماسي (بلقايد، الجزائر، ٢٠١٧: ٩٩) التي تهدف الدولة من خلاله الى زيادة نسبة النمو في الفلاحة و تقليص نسبة البطالة وكذلك اعادة تأهيل المؤسسات العامة ومنح القروض القصيرة والمتوسطة الاجل وتخفيف العبء الضريبي، وتميزت السنوات الاخيرة من الدراسة (٢٠١٥-٢٠١٨) بارتفاع تدريجي في الناتج المحلي الاجمالي باستثناء عام ٢٠١٥ الذي سجل انخفاضاً في معدل نمو الناتج المحلي محققاً معدل سالب (-٣.١%) نتيجة انخفاض عوائد المحروقات من ٤٦٥٧ مليار دينار جزائري الى ٣١٣٤ مليار في سنة ٢٠١٥ مع الارتفاع البطيء لبقية القطاعات . اما في الاعوام الثلاث الاخيرة فقد شهدت القطاعات الاخرى نمواً ملحوظاً باستثناء قطاع المحروقات الذي تميز بالتذبذب خلال هذه المدة ، ويرجع هذا الارتفاع في معدلات النمو نتيجة نمو الطلب الداخلي للبلد وكذلك تناسق الناتج المحلي مع هذه القطاعات مع عودة النشاط لقطاع الخدمات العمومية وغير العمومية والصناعة واستمرار نمو تلك القطاعات وأن كان بوتيرة متباطئة لاسيما في قطاع البناء والاشغال العامة والري وغيرها ، وهذه العوامل جميعها ساهمت في رفع معدل الناتج المحلي الاجمالي الى (٨.٦% و ٦.٨%) خلال السنتين الاخيرتين من الدراسة.

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

الجدول (9)

تطور الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات المساهمة في الجزائر للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) (مليار دينار)

السنة	المحروقات	الفلاحة	الصناعات خارج المحروقات	البناء والاشغال العمومية	خدمات خارج الادارة العمومية	خدمات الادارة العمومية	حقوق ورسوم على الواردات	المجموع	معدل النمو %
2004	2319.8	580.5	390.5	508	1302.2	603.2	446.2	6150.4	
2005	3352.9	581.6	420.1	564.4	1518.7	631.9	494	7563.6	23.0
2006	3882.2	641.3	444.4	674.3	1708.4	677.9	492.1	8520.6	12.7
2007	4089.3	704.2	463.7	825.1	1910.7	782.4	530.8	9306.2	9.2
2008	5000.1	722.8	483	967.8	2189.3	1034.3	596.5	10993.8	18.1
2009	3109.4	931.3	570.7	1094.8	2349.1	1197.2	715.8	9968.3	-9.3
2010	4180.4	1015.3	617.4	1257.4	2586.3	1587.1	747.7	11991.6	20.3
2011	5242.1	1183.2	663.8	1333.3	2856.2	2386.6	854.6	14519.8	21.1
2012	5208.4	1421.7	728.6	1479.4	3190.4	2682.7	1131.8	15843	9.1
2013	4968	1640	771.8	1627.4	3849.8	2551.2	1239.7	16647.9	5.1
2014	4657.8	1772.2	837.7	1794	4186.4	2738.4	1242.1	17228.6	3.5
2015	3134.2	1935.1	904.6	1917.2	4546.6	2910.7	1353.7	16702.1	-3.1
2016	3025.6	2140.3	975.7	2069.3	4837.8	3018.9	1339.1	17406.7	4.2
2017	3608.8	2318.9	1037	2213.6	5153.9	3175.5	1398.9	18906.6	8.6
2018	4348.7	2491.1	1130.3	2423.3	5306.5	3025.5	1474.1	20199.5	6.8

المصدر: البنك الجزائري , التقرير السنوي للتطور الاقتصادي (٢٠٠٨, ٢٠١٢, ٢٠١٥, ٢٠١٨).

ثانياً: تحليل البطالة في الجزائر للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨)

اتخذت الجزائر عدداً من الاجراءات والسياسات بهدف دعم التنمية الاقتصادية ورفع مستوى التشغيل لمختلف القطاعات الاقتصادية ومن هذه السياسات (برامج دعم الانعاش الاقتصادي, والمخطط الوطني لتنمية الفلاحة , وانشطة مكافحة البطالة من خلال انشاء جهاز التشغيل للعاطلين, وغيرها من الاجراءات) . ان تلك الاجراءات التي اعتمدتها الجزائر باننت نتائجها خلال السنوات الدراسة وكما هو موضح في الجدول (١٠):

الجدول (10)

تطور معدلات البطالة في الجزائر للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨) (الوحدة: نسبة مئوية %)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل البطالة	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10	10
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل البطالة	11,0	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	9.9	

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي الاقتصادي للأعوام (٢٠٠٤ - ٢٠١٨).

يلاحظ من الجدول اعلاه انخفاض معدل البطالة بصورة تدريجية في النصف الاول من الدراسة حيث انخفضت نسبة البطالة من ١٧.٧٪ سنة ٢٠٠٤ الى ١٥.٣٪ سنة ٢٠٠٥ ثم الى ١٢.٣٪ سنة ٢٠٠٦، لتعرف بعد ذلك انخفاضاً متواصلاً حيث بلغت نسبتها (١١.٨٪)، ١١.٣٪) في سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي، واستمرت معدلات البطالة بالاتجاه التنازلي ويرجع هذا فضلاً عن الاسباب التي ذكرت في بداية التحليل الى تنامي دور القطاع الخاص وهي احد نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي، اذ وصلت نسبتها الى ١٠.٢٪ سنة ٢٠٠٩ وواصلت انخفاضها في السنتين (٢٠١٠، ٢٠١١) لتسجل اقل معدل تشهده البطالة خلال مدة الدراسة ١٠٪ للعامين.

لكن مع حلول سنة ٢٠١٢ والسنوات التي تلتها شهدت نسبة البطالة تذبذباً في معدلات نموها بين الارتفاع والانخفاض لترتفع البطالة في العام المذكور بمقدار ١٪ عن العام المنصرم مسجلةً معدل ١١٪ ثم انخفض هذا المعدل الى ٩.٨٪ في سنة ٢٠١٣ وهو ادنى مستوى يُسجل خلال مدة الدراسة ويعود هذا الى الاداء الجيد الذي سجله معدل نمو قطاع البناء والاشغال العمومية والمائية وايضاً قطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة، لكن سرعان ما ارتفعت نسبة البطالة الى ١٠.٦٪ في ٢٠١٤ وبعدها الى ١١.٢٪ سنة ٢٠١٥ وكان النصيب الاكبر من هذه النسبة لفئة الشباب التي تتراوح أعمارهم بين (١٦ - ٢٤) سنة إذ تصل اعدادهم الى نصف مليون شخص حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر، ولم تتحسن نسبة البطالة في السنتين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ حيث ارتفعت فيها الى (١٠.٥٪، ١١.٧٪) على التوالي من القوى العاملة اي ما يقدر ١,٢٧ مليون شخصاً ولا زالت فئة الشباب دون ال ٢٥ عاماً تشكل النسبة

الفصل الثاني..... تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

الاكبر منها , ان سبب هذا يرجع جزء منه الى عدم التناسق بين العرض والطلب في سوق العمل والى عجز الاقتصاد على خلق فرص عمل كافية وزيادة ريادة الاعمال. انخفض نسبة البطالة في العام الاخير من الدراسة الى ٩.٩٪ وترى الباحثة انه من اجل امتصاص البطالة وعلى وجهة الخصوص ضمن فئة الشباب لا بد ان ينمو الاقتصاد الجزائري بمستواه الكامل .

ثالثاً: تحليل التضخم في الجزائر للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨)

ان السياسة النقدية في الجزائر تسعى حالها حال بقية السياسات في البلدان الاخرى الى تحقيق الاستقرار في الاسعار وبالتالي تحقيق معدل تضخم مقارباً للصفر الا اننا نلاحظ ان الجزائر ومن خلال مؤشرات المالية المأخوذة من مصادرها الرسمية قد تميزت بمعدلات تضخم متباينة, بالرغم من ان معدل التضخم المستهدف الذي حدده بنك الجزائر هو ٣٪ لكي يلاحظ ان معدل التضخم تجاوز هذا المعدل خلال مدة الدراسة باستثناء اعوام محددة (٢٠٠٥, ٢٠٠٦) حيث استطاع البنك خلالها ابقاء معدل التضخم تحت سقف ٣٪ بسبب استخدامه اداة استرجاع السيولة (العمرى, ٢٠١٧: ٤٥), ولكن هذا لم ينفع مع بقية السنوات ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول (١١).

الجدول (11) معدلات التضخم في الجزائر خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨) (الوحدة: نسبة مئوية %)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم	3.54	1.63	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل التضخم	8.89	3.26	2.92	4.78	6.4	5.59	4.27	

المصدر: بنك الجزائر , التقرير السنوي الاقتصادي للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٨) صفحات متفرقة.

شهدت الجزائر ارتفاعاً متواصلاً في معدل التضخم ابتداء من سنة ٢٠٠٧ حيث سجل (٣.٦٨٪) ثم قفز الى (٤.٨٦٪) في سنة ٢٠٠٨ , ويعزى ذلك الى التضخم المستورد نتيجة الازمة المالية العالمية والتضخم الذي حدث خلال تلك المدة وارتفاع اسعار المواد الغذائية بشكل خاص , ثم ارتفع معدل التضخم الى (٥.٧٤٪) سنة ٢٠٠٩ نتيجة ارتفاع اسعار المواد الغذائية لاسيما المنتجات الزراعية, اي سبب هذا الارتفاع هو سبب محلي اكثر مما هو عالمي

الفصل الثاني..... تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

الذي يسبب التضخم المستورد الناتج من ارتفاع الاسعار في السوق العالمية بسبب انخفاض قيمة العملة الاورو مقابل الدولار المتعامل فيها لتصدير المحروقات التي سجلت انخفاضاً ايضاً خلال هذه المدة , و من اسباب هذا الارتفاع هو ارتفاع الاستيرادات بشكل كبير مقابل قيمة الصادرات (البنك الجزائري , التقرير السنوي الاقتصادي ٢٠٠٩, ص ٣٩) فيما سجل التضخم سنة ٢٠١٠ انخفاضا في معدل ابلغ ٣.٩١٪ مقارنة في سنة ٢٠٠٩, والسبب في ذلك هو انخفاض مستوى الاسعار للمواد الغذائية بشكل عام والمنتجات الزراعية (الفلاحة) خاصة . لكن سرعان ما ارتفع في سنة ٢٠١١ ليسجل ما نسبة (٤.٥٢٪) ومن ثم الى (٨.٨٩٪) في سنة ٢٠١٢ وهو اعلى معدل يسجله التضخم خلال مدة الدراسة , وهذا مؤشر خطير على الاستقرار النقدي في البلاد ويرجع ذلك الى اسباب عدة منها التضخم المستورد وضعف التنمية الاقتصادية من منظور انخفاض القوة الشرائية والسبب الاهم هو ارتفاع تكاليف الانتاج والاستيراد . الا انه انخفض بمقدار (٥٪) في سنة ٢٠١٣ حيث بلغ معدل التضخم في هذا العام (٣.٢٦٪) وواصل هذا الانخفاض في عام ٢٠١٤ ليسجل معدل (٢.٩٢٪) .

فيما سجلت سنتي (٢٠١٥, ٢٠١٦) ارتفاعاً متواصلاً في معدل التضخم فقد سجل نسبة (٤.٧٨٪, 6.4٪) للسنتين على التوالي ويعزى ذلك الى ان الاسعار الداخلية في الجزائر لم تسلك الاتجاه التنازلي للتضخم في الاسواق العالمية فبعد انخفاضها في السنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ الا انها بدأت في الارتفاع تدريجياً في الربع الاخير من سنة ٢٠١٤ في ظرف يتسم بتوسع نقدي منخفض هذا من جانب ومن جانب الاخر الانخفاض المعتدل في سعر الصرف الفعلي للدينار, مما يظهر ضعف التنافس في العديد من اسواق السلع والخدمات. على خلاف العامين الماضيين شهد سنتي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ انخفاضاً متتالياً في معدل التضخم , اذا سجل ما مقداره (٥.٥٩٪, 4.27٪) على التوالي بسبب انخفاض اسعار السلع في الاسواق العالمية والاسعار المحلية معاً.

المبحث الثالث

النشاط الاقراضي ومسار بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للعراق والجزائر (دراسة مقارنة)

اولاً: مسار الائتمان النقدي وحجم الودائع في العراق والجزائر للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨)

في هذا المبحث سوف تقارن حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في كل من العراق والجزائر للقطاع الاقتصادي لكلا البلدين مع التطرق الى حجم الودائع التي تحوز عليها تلك المصارف خلال مدة البحث، والجدول الاتي يبين اوجه المقارنة :

الجدول (12)

حجم الائتمان النقدي والودائع للمصارف العاملة في العراق والجزائر للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨) (مليار دينار)

السنة	الائتمان النقدي واجمالي الودائع في العراق				الائتمان النقدي واجمالي الودائع في الجزائر			
	اجمالي الائتمان	معدل النمو %	اجمالي الودائع	معدل النمو %	اجمالي الائتمان	معدل النمو %	اجمالي الودائع	معدل النمو %
2004	824	-	7,936	-	1,534	-	2,705	-
2005	1,717	108.4	10,770	35.7	1,779	16.0	2,960	9.4
2006	2,664	55.2	16,928	57.2	1,904	7.0	3,516	18.8
2007	3,459	29.8	26,189	54.7	2,204	15.8	4,517	28.5
2008	4,587	32.6	34,525	31.8	2,614	18.6	5,161	14.3
2009	5,690	24.0	38,582	11.8	3,085	18.0	5,146	-0.3
2010	11,721	106.0	47,947	24.3	3,266	5.9	5,819	13.1
2011	20,344	73.6	56,150	17.1	3,725	14.1	6,733	15.7
2012	28,438	39.8	62,006	10.4	4,287	15.1	7,235	7.5
2013	29,952	5.3	68,855	11.0	5,156	20.3	7,787	7.6
2014	34,123	13.9	74,073	7.6	6,503	26.1	9,117	17.1
2015	36,752	7.7	64,344	-13.1	7,276	11.9	9,200	0.9
2016	37,180	1.2	62,398	-3.0	7,909	8.7	9,079	-1.3
2017	37,952	2.1	67,048	7.5	8,879	12.3	10,232	12.7
2018	38,486	1.4	76,894	14.7	9,975	12.3	10,580	3.4

المصدر: البنك المركزي العراقي , البنك المركزي الجزائري , التقارير الاقتصادية السنوية , سنوات متفرقة.

الفصل الثاني..... تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

ان بيانات الجدول (١٢) تبين لنا، ان العراق قد تفوق على الجزائر من ناحية المبالغ المودعة في المصارف التجارية سواء الحكومية او الخاصة ولكلا البلدين ، حيث ان حجم الودائع الموجودة في المصارف العاملة في العراق خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) وصل الى (٣٤٥٢٥) مليار دينار عراقي بينما بلغ حجم الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري للمدة نفسها الى (٥١٦١) مليار دينار جزائري. حسب التقرير الاقتصادي للبنكين المركزيين العراقي والجزائري، وان النسبة الاكبر من اجمالي الودائع هو من نصيب المصارف الحكومية لكلا البلدين، حيث وصلت نسبة ما تستحوذ عليها المصارف العمومية (الحكومية) (٩٠٪) للبلدين. وواصلت الودائع ارتفاعها للسنوات (٢٠٠٩ - ٢٠١٣) ، حيث يمكن ملاحظة معدلات النمو العالية بالنسبة لحجم الودائع المصرفية في المصارف العراقية مقابل الارتفاع الطفيف في معدلات النمو في ودائع المصارف الجزائرية ، وحسب التقرير الاقتصادي للبلدين ان نصيب القطاعات المودعة في المصارف التجارية العاملة في العراق كانت كالاتي (٤٢٪ مؤسسات عامة ، ٣٥٪ ودائع القطاع الخاص ، ٢٢٪ الودائع الحكومية) اما بالنسبة للجزائر فكانت النسب (٤١٪ للقطاع العام ، ٥٩٪ للقطاع الخاص) . فيما سجلت السنوات (٢٠١٤ - ٢٠١٨) ارتفاعا طفيفا في معدلات نمو الودائع ، كما سجلت نسب سالبة للعامين (٢٠١٥ ، ٢٠١٦) نتيجة انخفاض حجم الودائع لكلا البلدين . وكان نصيب ودائع القطاع العام (٧١٪) من اجمالي الودائع و (٢٩٪) للقطاع الخاص بالنسبة للعراق اما بالنسبة للجزائر فكانت عكس ما في العراق حيث سجلت ودائع القطاع الخاص للعام (٥٩٪ ، ٤١٪) على التوالي . (البنك المركزي للعراق والجزائر ، التقرير السنوي لعام ٢٠١٨)

و يمكن ملاحظة ان السنوات الاخيرة قد اختلفت طبيعة البلدين من ناحية مساهمة القطاعات العامة والخاصة في حجم الودائع المصرفية . و بالنسبة للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة سواء في العراق او الجزائر ، فضلا عن ما ذكر في المبحثين السابقين يمكن مقارنة طبيعة النشاط الاقراضي للمصارف لكلا البلدين من خلال الجدول (١٢) . اذ يمكن ملاحظة الارتفاع التدريجي في حجم الائتمان الممنوح لكافة القطاعات الاقتصادية للبلدين ، ففي النصف الاول من الدراسة سجل الائتمان ارقاماً شبه متقاربة من ناحية حجم الاقراض بسبب الرغبة في تنشيط الاقتصاد وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدين ، الا ان العراق قد تميز عن نظيره الجزائري في النصف الاخر من الدراسة نتيجة مساهمته في رفع النشاط

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

الاقراض حيث وصل حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف العاملة الى (٣٨٤٨٦) مليار دينار, مقابل (٩٩٧٥) مليار دينار حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في الجزائر للقطاعات الاقتصادية وهذا ربما يعود الى مبادرات البنك المركزي لدعم المشاريع الصناعية والزراعية عن طريق منح القروض من قبل المصارف التجارية والمتخصصة.

ثانياً: نشاط المتغيرات الاقتصادية في العراق والجزائر للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨)

عناصر الانتاج في العراق لا تختلف كثيراً عن عناصر الانتاج في الجزائر , حيث ان العناصر الاساسية المساهمة في الناتج المحلي العراقي هي (القطاع النفطي , القطاع الزراعي , القطاع الصناعي , وعناصر اخرى تكون مساهمتها منخفضة مثل قطاع الكهرباء والماء وغيرها), وبالنسبة للجزائر فأن عناصر الانتاج الاساسية الداخلة في الناتج المحلي الجزائري (قطاع المحروقات (النفط والغاز), الفلاحة , الصناعة , ومساهمة منخفضة من البناء والاشغال , قطاع الخدمات , وغيرها). ونلاحظ من الجدول (١٣) ادناه , ان الناتج المحلي لكلا البلدين في حالة تنامي وارتفاع خلال مدة الدراسة باستثناء بعض السنوات التي انخفض فيها حجم الناتج المحلي ومعدل النمو.

فقد سجلت السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) ارتفاعاً متواصلاً في الناتج المحلي للعراق والجزائر , حيث بلغ الناتج المحلي للبلدين في سنة ٢٠٠٨ (١٠٩٩٣, ١٥٧٠٢٦) مليار دينار في العراق والجزائر على التوالي بعد ان كان (٥٣٢٣٥, ٦١٥٠) مليار دينار على التوالي لكلا البلدين لسنة ٢٠٠٤, الا ان البلدين سجلا معاً انخفاضاً في الناتج المحلي الاجمالي بسبب اثار الازمة المالية التي اصاب العالم في سنة ٢٠٠٨ التي تأثرت فيها العالم سنة ٢٠٠٩ حسب التقارير الاقتصادية للبلدين (التقرير السنوي الاقتصادي للبنك المركزي العراقي والجزائري) , الا ان الناتج المحلي سرعان ما حقق ارتفاعاً في سنة ٢٠١٠ للبلدين وبمعدلات نمو بلغت (٢٤%, ٢٠%) في العراق والجزائر على التوالي , ومن ثم واصل الناتج المحلي ارتفاعه تدريجياً خلال مدة الدراسة , الا ان العراق سجل مجدداً انخفاضاً في الناتج المحلي له في سنة ٢٠١٥ نتيجة العمليات العسكرية والحرب على تنظيم داعش وهي السنة التي ابتدأت فيها القوات العراقية باستعادة الاراضي مما ادى الى زيادة الانفاق العسكري وتوقف العمل بالكثير من

الفصل الثاني تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

القطاعات نتيجة قلة التمويل فيها , في حين استمرت الجزائر بوتيرة نمو متصاعدة في الناتج المحلي نتيجة ارتفاع عائدات المحروقات والفلاحة.

الجدول (13)

بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للعراق والجزائر للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٨) مليار دينار

السنوات	المتغيرات الاقتصادية في العراق				المتغيرات الاقتصادية في الجزائر			
	الناتج المحلي (مليار دينار)	معدل النمو %	البطالة %	التضخم %	الناتج المحلي (مليار دينار)	معدل النمو %	البطالة %	التضخم %
2004	53,235	-	20.57	27	6150.4	-	17.7	3.54
2005	73,533	38.1	17.97	37	7563.6	23.0	15.3	1.63
2006	95,588	30.0	17.5	53.2	8520.6	12.7	12.3	2.31
2007	111,455	16.6	16.64	30.8	9306.2	9.2	11.8	3.68
2008	157,026	40.9	15.34	2.7	10993.8	18.1	11.3	4.86
2009	130,642	-16.8	13.28	2.8	9968.3	-9.3	10.2	5.74
2010	162,064	24.1	11.23	2.4	11991.6	20.3	10	3.91
2011	217,327	34.1	8	5.6	14519.8	21.1	10	4.52
2012	254,225	17.0	8.24	6.1	15843	9.1	11,0	8.89
2013	271,091	6.6	7.9	1.9	16647.9	5.1	9.8	3.26
2014	266,420	-1.7	7.55	2.2	17228.6	3.5	10.6	2.92
2015	199,715	-25.0	7.72	1.4	16702.1	-3.1	11.2	4.78
2016	203,869	2.1	7.95	0.5	17406.7	4.2	10.5	6.4
2017	225,722	10.7	8.17	0.5	18906.6	8.6	11.7	5.59
2018	251,064	11.2	10.3	0.4	20199.5	6.8	9.9	4.27

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي والجزائري.

اما فيما يتعلق بمعدلات البطالة للبلدين , فقد سجل العراق معدلات بطالة مرتفعة خلال النصف الاول من الدراسة ابتدأت بمعدل (٢٠٪) لسنة ٢٠٠٤ ثم انخفض هذا المعدل تدريجياً وبلغ (٨٪) في سنة ٢٠١١ , وبعدها واصلت معدلات البطالة انخفاضها خلال النصف الثاني من الدراسة وسجلت معدل (١٠٪) في سنة ٢٠١٨. ان هذا التفاوت في معدلات البطالة يرجع الى عدت اسباب منها المبادرات التي يقدمها البنك المركزي من خلال المصارف المتخصصة والتجارية والمصارف الخاصة ايضاً لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة , ولكن هذه المبادرات

الفصل الثاني..... تطور حجم الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق

كانت ليست بالمستوى المطلوب الذي من شأنه ان يخفض البطالة وايضاً ضعف القطاع الخاص وقلة الدرجات الوظيفية في القطاع الحكومي.

أما في الجزائر فكان هناك تباين في معدلات البطالة وكانت تلك المعدلات بين (٩%- ١٢%) , باستثناء السنوات الاولى التي وصلت معدلات البطالة فيها الى (١٧%). ان استقرار معدلات البطالة دون الارتفاع او الانخفاض ناتج عن الاجراءات المالية التي قدمتها الجزائر ومنها برامج الانعاش الاقتصادي ودعم القطاع الخاص حيث بدأت تلك المبادرة في عام ٢٠٠٦ حسب تقرير البنك الجزائري.

اما بالنسبة لمعدلات التضخم فكان الامر مختلف وهناك فارق كبير في معدلات التضخم للبلدين ففي السنوات الاولى من الدراسة, حيث سجل العراق اعلى معدل تضخم بلغ (٥٣%) سنة ٢٠٠٦, بينما سجلت الجزائر اعلى معدل تضخم وصل الى (٩%) سنة ٢٠١٢.

ان سبب هذا التفاوت نتيجة طبيعية لما مر به العراق نتيجة الحرب و تغيير نظامه السياسي وتبع هذا التغيير احداث تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي والمالي ومنها على سبيل المثال لا الحصر (تغيير نظام العملة , اصدار قانون البنك المركزي , قانون المصارف التجارية... وغيرها) ومن ثم تعرض العراق لعمليات ارهابية وحرب اهلية , كانت سبب في تدهور النشاط الاقتصادي والمعيشي للعراقيين . اما الجزائر ونتيجة للإجراءات النقدية والمالية والاستقرار السياسي قد حافظت على معدلات تضخم مستقره نسبياً ومن هذه الاجراءات التوازن في اسعار السلع والخدمات المحلية ودعمها للتنافس مع السلع المستوردة حسب التقارير الاقتصادية للبنك المركزي الجزائري.

الفصل الثالث

قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية

الكلية في العراق والجزائر: دراسة مقارنة للمدة من ٢٠١٨-٢٠٠٤

المبحث الأول: الإطار النظري للأنموذج القياسي

المبحث الثاني: قياس وتحليل أثر الائتمان النقدي في بعض

متغيرات الاقتصاد العراقي

المبحث الثالث: تحليل اثر الائتمان النقدي على بعض متغيرات

الاقتصاد الكلي الجزائري

تمهيد:

تناول الفصل الثالث الجانب العملي للدراسة من خلال قياس تطور حجم الائتمان المصرفي واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق والجزائر, اذ تناول المبحث الاول الجانب النظري للنموذج القياسي ومفاهيمه, فيما كان المبحث الثاني لقياس وتحليل اثر الائتمان النقد على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق, بينما تناول المبحث الثالث اثر الائتمان النقدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ومناقشة النتائج.

المبحث الاول

الإطار النظري للأنموذج القياسي

مفهوم الاقتصاد القياسي

إن الاقتصاد القياسي هو فرع من فروع علم الاقتصاد يختص بتحليل الظواهر بطريقة كمية، واعتماداً على المعادلات الرياضية ذلك لإثبات العلاقة قيد الدراسة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية كميًا، ان كلمة اقتصاد قياسي تتكون من مقطعين ECONO التي تشتق من الاقتصاد و METRICS المشتقة من كلمة قياس، كانت المحاولة الاولى للاقتصادي الالماني ارنست انجل عام ١٨٢١-١٨٩٦، عن طريق تحليل العلاقة بين الدخل والاستهلاك في ضوء بيانات ميزانية الاسرة في بلجيكا، واستمرت المحاولات بنفس الاتجاه ، منها محاولة الاقتصادي الايطالي باريتو ١٨٤٨-١٩٢٣ يتعلق بتوزيع الدخل في ضوء تحليل البيانات الاحصائية الخاصة بعدد من الدول ونشرها في كتابه (منهج الاقتصاد السياسي) عام ١٨٩٧، ان التطبيق للاقتصاد القياسي بدأ انشاء جمعية القياس الاقتصادي سنة ١٩٣٠ ومن ثم اصدار المجلة الدورية مجلة اكونومتريكا الامريكية (Econometrica) سنة ١٩٣٣، وقد نشر محرر هذه المجلة رانكر فريش مقالا حدد فيه الاطر والطرائق التي تستعمل في الاقتصاد القياسي، وقد جرت فيما بعد محاولات عدة لإيجاد قيم عددية لبعض متغيرات النظرية الاقتصادية من اهمها محاولات الاقتصادي باريتو في توزيع الدخول في ضوء البيانات الدولية (١٨٤٨-١٩٢٣)، وخلال حقبة الثلاثينات من القرن الماضي طورت نماذج الاقتصاد القياسي ، اذ بدأ الاقتصاديون في تقدير العلاقات الاقتصادية ذات المتغيرات المتعددة بدلا من ايجاد العلاقة بين متغيرين، منها أعمال الاقتصادي آيرفينج فيشر (١٩٧٤-١٩٦٧)، عندما استعمل متغيرات توضيحية عدة لبيان التغيرات التي تطرأ على سعر الفائدة، وقد عرف على انه "تطبيق الطرق الرياضية والاحصائية لتحليل البيانات الاقتصادية بهدف إعطاء محتوى رقمي للنظريات الاقتصادية للتأكد من صحة تلك النظريات.(نجم، ١٩٩١: ١٤-١٥).

في هذا الفصل سنلجأ إلى تحليل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة بعد التطرق إلى مفهوم الاقتصاد القياسي ، ثم نستعين بحزمة من الاختبارات المعتمدة ، كاختبار

الفصل الثالث قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

خواص السلاسل الزمنية Time series ، من حيث خاصية السكون ، واختبار ديكي- فولر الموسع (Augment Dickey Fuller) .

اولاً: مراحل بناء الأنموذج (نجم، ١٩٩١: ٢٣-٢٤)

١- مرحلة التشخيص او التوصيف:

تعتمد هذه المرحلة بصورة اساسية على النظرية الاقتصادية في تحديد العلاقة بين المتغيرات ،وعلى الاقتصاد الرياضي من حيث صياغتها، فضلاً عن معرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات هل هي علاقة ذات اتجاه سالب ام موجب.

٢- مرحلة جمع البيانات:

هذه المرحلة تجمع البيانات الخاصة بالأنموذج قيد التحليل من مصادر موثوقة لأجل ان يخرج الأنموذج بنتائج صحيحة يستطيع المشرع ان يعتمد عليها في عملية اتخاذ القرار.

٣-مرحلة التقدير:

هي المرحلة التي يتم فيها تقدير معالم الأنموذج باستعمال الطرق الاحصائية المناسبة للحصول على تقديرات رقمية للمعالم $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \dots, \beta_n$ من جميع النواحي الاقتصادية والاحصائية والقياسية.

٤- مرحلة الاختبار:

هذه المرحلة تختبر المعنوية للأنموذج المقدر بالاعتماد على الطرق الاحصائية التي استعملت في قياس العلاقة بين المتغيرات، اذ يمكن من خلالها عمل أنموذج محاكاة Simulation Model انسجاماً مع الظروف الاقتصادية الحالية.

٥- مرحلة التنبؤ:

يعتمد التنبؤ على اساس ان المستقبل القريب وهو امتداد للماضي القريب، لكن اذا حدثت تغيرات هيكلية سريعة للظروف الاقتصادية والاجتماعية فأن الأنموذج يصبح غير قادراً على التنبؤ بهذه التغيرات.

ثانياً: السلاسل الزمنية

هي مجموعة من القيم المشاهدة لظاهرة ما خلال مدة زمنية معينة ولها نمط محدد ومن أكثر الانماط شيوعاً النمط المتناقص والمتزايد والموسمي والدوري والتقلبات غير المنتظمة، كذلك تعرف مجموعة من المشاهدات المتولدة توالياً خلال الزمن، وتتميز بان بياناتها مرتبة بالنسبة للزمن، التي تكون مشاهداتها غير مستقلة أي يعتمد بعضها على بعضها، وعدم استقلاليتها. (فاندل، ١٩٩٢، ٢٧)، أن عملية تحديد الأنموذج الرياضي الذي يعبر عن السلسلة الزمنية يعتمد على فرض اساس وهو أن النمط المتبع من قبل السلسلة الزمنية سابقاً يستمر في المستقبل، هذا و تحتوي أكثر السلاسل الزمنية الاقتصادية على مركبة موسمية والتي تظهر بصورة تغيرات منتظمة تعد كل من الفترات الزمنية (S)، التي تمثل بعدد الفترات الزمنية التي يعد بعدها هذا النوع من التغيرات، حيث يطلق على هذه التغيرات بالتغيرات الموسمية (seasonal variations)، لذلك يعتمد على دالة الارتباط الذاتي وللتعرف على هذا النوع من السلاسل الزمنية فإذا كانت قيمتها عند الازاحات الموسمية (seasonallags) (أي الازاحة الثانية عشر في البيانات الشهرية والرابعة في البيانات الربع سنوي)، أو من خلال رسم دالة الارتباط الذاتي لسلسلة الزمنية حيث يظهر قمة عند الازاحة الموسمية وأحياناً في دالة الارتباط الذاتي الجزئي. (Burbank, 2013: 454)، إذ يستخدم بعض المعايير الاحصائية في وصف نوعية السلسلة الزمنية وتسهيل نمذجتها تتمثل بالاتي:

أ- الارتباط الذاتي ACF

يعرف بأنه مقياس لدرجة العلاقة بين قيم المتغير نفسه خلال فترات ازاحة موسمية مختلفة، و يقدر في حالة السلسلة الزمنية الموسمية عند ازاحة (S) وحسب الصيغة الآتية:

$$\rho_s = \frac{\sum_{t=0}^n (Z_t - \bar{Z})(Z_{t+s} - \bar{Z})}{\sum_{t=0}^n (Z_t - \bar{Z})^2} = \frac{cov(Z_t, Z_{t+s})}{\sqrt{var(Z_t)var(Z_{t+s})}}$$

حيث أن: Z_t تمثل قيم المشاهدات السلسلة الزمنية.

و يلاحظ عندما تكون السلسلة الزمنية موسمية يكون معامل الارتباط الذاتي

$\rho_1, \rho_2, \rho_3, \dots, \rho_{s+1}$ قريب أو مساوي للصفر.

وتستعمل دالة الارتباط الذاتي في تحليل السلاسل الزمنية الموسمية لأنها تعطي

معلومات عن المكونات الاساسية وعن سلوكها، كذلك تستعمل البواقي لفحص ملائمة الأنموذج

الفصل الثالث قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

عن طريق اختبار عشوائية اخطاء التنبؤ، فضلا عن كونها تساعد على تحديد استقراره السلسلة الزمنية وهل انها موسمية ام لا ، وبصورة عامة فان دالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية المستقرة تتناقص (تتنازل) بسرعة وقريبة من الصفر عند زيادة درجة الابطاء.

ب- الارتباط الذاتي الجزئي :

هو مقياس لدرجة العلاقة بين المشاهدين Z_t, Z_{t+s} عند ثبوت بقية المشاهدات الاخرى $Z_{t+1}, \dots, Z_{t+s-1}$ التي تعد اداة مهمة في تحليل السلسلة الزمنية ولا تقل اهميتها عن دالة الارتباط الذاتي ACF وتستعمل كذلك في تحديد درجة الأنموذج و تشخيص الأنموذج وفي فحص ملاءمته من خلال اختبار عشوائية اخطاء التنبؤ (البواقي). (طعمه, وآخرون, ٢٠١١: ٢٣-٢٤). ان دالة الارتباط الذاتي يمكن تمثيلها في الصيغة التالية :

$$\theta_{hh}, h=2,3 \quad \theta_{hh} = \left\{ \rho_1 \frac{1 - \sum_{j=1}^{h-1} \rho_{h-j}}{1 - \sum_{j=1}^{h-1} \rho_j}, \rho_h \right\}$$

هذا وان كل من الارتباط الذاتي (ACF) والارتباط الذاتي الجزئي (PACF) من الوسائل المهمة في معرفة مدى استقراره السلاسل الزمنية وكذلك تشخيص النموذج الملائم. (احمد, ٢٠١٧, ٤٢٠)

ثالثا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

يعد شرط السكون أو الاستقرارية من الشروط الأساسية في السلاسل الزمنية، ومعالجتها واستعمالها في عمليات التنبؤ، فقبل القيام بتقدير واختيار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لابد من تحليل السلاسل الزمنية حتى يتأكد من استقرارية هذه المتغيرات وخلوها من جذر الوحدة ، ولمعرفة الخصائص الإحصائية لها، فالسلاسل الزمنية تكون ساكنة (Stationary) إذا توافرت فيها الشروط الآتية. (Hansen, 2018: 688)

❖ ثبات قيمة التباين عبر الزمن $\text{Var}(X_t) = \sigma^2$

❖ ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن $E(X_t) = u$

❖ إن التباين المشترك بين أي قيمتين للمتغير نفسه معتمداً في ذلك على الفجوة الزمنية بين القيمتين ، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي تم حسابه عند التباين.

الفصل الثالث قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

(Narayan & smyth,2008:p230) يعني امتلاك السلسلتين ارتباطاً مشتركاً يعتمد على الإزاحة K أي أن التباين المشترك هو :

$$Y_k = \text{Cov} (X_t , X_{t+k}) = E (X_{t-u}) (X_{t+k-u})$$

في حالة كون السلسلة الزمنية غير ساكنة ستظهر لنا مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) ويقصد به وجود اتجاه عام لدى السلاسل الزمنية للمتغيرات، قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات، حتى لو كان الاتجاه العام الشيء الوحيد المشترك بينهما، أو بشكل عام أن الانحدار الزائف هو إذا كانت كل من X و Y تحتوي على جذر وحدة، فإنَّ تقدير المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لهذا الانحدار يؤدي إلى نتائج خاطئة كلياً أو غير صحيحة (كوب، ٢٠٠٩: ٣٢٤) ويمكن معرفة وجود انحدار زائف من خلال قيمة (R²) كبيرة وعدم معنوية اختبار (F) واختبار (T)، إذ يهدف اختبار الاستقرار (السكون) إلى فحص السلاسل الزمنية للمتغيرات و لابد من التأكد من سكونها وتحدد رتبة تكامل كل متغير (Emek & Ahan, ٢٠١٦: ٧١).

للتعرف على معنوية المتغيرات يقارن (F) المحتسبة مع قيمة مثيلتها الجدولية ، فإذا كانت المحتسبة أقل من قيمة (F) الجدولية نقبل فرضية العدم اي لا علاقة سببية بين المتغيرين ، أما إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية فرفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بوجود علاقة سببية (الكسواني، ٢٠٠١: ٢٩)

رابعاً: الانحدار الخطي البسيط :

هو أنموذج احصائي يهدف الى ايجاد العلاقة الخطية او معادلة من الدرجة الاولى بين البيانات التي تحتوي على متغيرين احدهما مستقل والآخر تابع والتعبير عن العلاقة السببية بين المتغير المستقل (X_i) والمتغير التابع (Y_i) كأنموذج خطي يسمى معادلة الانحدار الخطي

$$\text{البسيط الذي يتخذ الصيغة التالية: } Y_i = \alpha + \beta X_i + U_i \text{ (الكبيسي ورشم, ٢٠١٤: ٣٩)}$$

اذ ان:

$$X_i = \text{المتغير المستقل}$$

$$Y_i = \text{المتغير التابع}$$

$$\alpha = \text{الحد الثابت ، نقطة تقاطع خط الانحدار بالمحور } Y_i$$

الفصل الثالث قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

β = معامل الانحدار .

U_i = قيمة الخطأ العشوائي .

ان هنالك مجموعة من الاختبارات الإحصائية تدرج ضمن تحليل العلاقة الخطية ذات الصلة بهذا

النوع من التحليل ومن الاختبارات ما يلي :

أ- اختبار (t) : يستعمل هذا الاختبار لمعرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع بالاعتماد على مستوى المعنوية ، وعليه اذا كانت قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمة (t) الجدولية ، فإنه يدل على وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وبالتالي معنوية المعلمة المقدرة ، والعكس صحيح في حالة عدم معنوية المعلمة المقدرة.

$$t\beta_i = \beta_i / S\beta_i$$

β_i = القيمة التقديرية ل β_i الحقيقية

$S\beta_i$ = الانحراف المعياري للمعلمة المقدرة β_0^*

$$t\beta_0 = \beta_0 / S\beta_0$$

β_0 = القيمة التقديرية ل β_0 الحقيقية

$S\beta_0$ = الانحراف المعياري للمعلمة المقدرة β_0

ب- اختبار (F) : يستعمل هذا الاختبار لمعرفة معنوية معادلة الانحدار للنموذج المقدر بشكل عام بالاعتماد على مستوى المعنوية ، فاذا كانت قيمة (f) المحسوبة أكبر من قيمة (f) الجدولية ، يعني معنوية النموذج ، وبالتالي فان المعادلة قادرة على بيان تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع ، والعكس صحيح .

$$H_0: \beta = 0$$

$$H_1: \beta \neq 0$$

ت - اختبار معامل التحديد (R^2) : يستعمل هذا الاختبار لتوضيح نسبة التغيير في المتغير التابع التي سببها المتغير المستقل ، وعن طريق هذا الاختبار تُعرف القوة التفسيرية للمتغير المستقل ، وتتراوح قيمة هذا الاختيار بين الصفر والواحد الصحيح ($0 \leq R^2 \leq 1$) ، وعليه كلما ارتفعت قيمة (R^2) كلما دل ذلك على قوة المتغيرات المفسرة (٢٠٠٣:٨٤ ، Gujarati)

خامسا: مفهوم السكون والاستقرارية للسلاسل الزمنية

ان الفضل في اضافة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في التحليل الاقتصادي يعود إلى العالمين السويديين انجل ونيوبولند ، إذ أن الخطوة الأولى للنماذج القياسية التي تستعمل السلاسل الزمنية معرفة سكون السلسلة الزمنية (Stationary) وبالتالي فان عدم وجود خاصية السكون للسلسلة الزمنية المستعملة تؤدي الى ما يعرف بالانحدار الزائف (Spurious Regression) ، ويقصد بالانحدار الزائف عدم وجود اتجاه عام للسلسلة ارتفاعا وانخفاضا في مسارها الزمني، أي أن خصائصها لا تتغير عبر الزمن الأمر يجعل بيانات السلسلة الزمنية تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن (Adkins & Carter ، ٢٠١١:٣٩١). ويساهم تحليل استقراريه السلاسل الزمنية للحصول على طرق واساليب اكثر دقة يمكن بواسطتها التنبؤ والحصول على نتائج تساعد على ايجاد تحليل سليم للمتغيرات الاقتصادية وبالتالي اتخاذ القرار السليم ، وتعد السلسلة مستقرة اذا توفرت فيها الخصائص التالية (Helmut ، ٢٠٠٤ : ١١).

$$1- \text{ثبات التباين عبر الزمن} \quad \text{.....}(2) \quad \text{Var}(Y_t) = E(Y_t - U)^2 = \sigma^2$$

$$2- \text{ثبات الوسط الحسابي للقيم عبر الزمن} \quad \text{.....}(1) \quad E(Y_t) = U$$

٣- ان يكون التباين المشترك (Covariance) بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية (k) بين القيمتين (Y_t) و (Y_{t-k}) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين.

$$\text{Cov}(Y_t, Y_{t-k}) = \sum [(Y_t - U)(Y_{t-k} - U)] = Y_k \quad \text{.....}(3)$$

حيث أن:

$U =$ الوسط الحسابي

$Y_k =$ معامل التغير

سادسا: طرق تحديد استقرارية السلاسل الزمنية

هنالك عدة طرق لتحديد استقرارية السلاسل الزمنية منها ما يلي :

١- الرسم البياني

يعد الرسم البياني أول اختبار استباقي وأبسطها ، إذ من خلاله تعرف استقراريه السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة ، وبالنظر الى الشكل البياني تسهل معرفة هل أن السلسلة الزمنية مستقرة او لا ؟، ويمكن مشاهدة وجود اتجاه عام تصاعدي أو تنازلي التي هي الصفة الغالبة لمعظم المتغيرات الاقتصادية مما يشير الى عدم ثبات متوسطات المشاهدات الجزئية ومن ثم عدم ثبات المتوسط بشكل عام ، فضلا عن ابتعاد المشاهدات عن وسطها الحسابي وبالتالي عدم استقرارية السلسلة الزمنية (جواد ، ٢٠١٩ : ١٠١) .

٢- أنواع اختبارات الاستقرارية Types of stability tests

لمعالجة استقراريه السلسلة الزمنية نلجأ إلى اختبار جذر الوحدة ، للتأكد من استقراريه السلسلة وتحديد درجة تكاملها، وهناك اختبارات عدة من أجل الكشف عن جذر الوحدة ، في ضوءها نتوصل إلى معرفة استقرار السلسلة الزمنية و ثم درجة تكاملها عن طريق اختبار ديكي - فولر (ADF) و اختبار فيليبس - بيرون (PP) وكالاتي :

أ- اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF)

طُوّر اختبار ديكي - وفولر الموسع (ADF) من (Dickey and Fuller) سنة ١٩٨١ لتقادي سلبيات اختبار (DF) البسيط المتمثلة بعدم الاهتمام بمشاكل الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي ، وطُوّر من خلال اختبار عدد فروقات المتغير التابع بالاعتماد على الصيغة الآتية :

$$= B_1 + B_2 t + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_i \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \Delta Y_t$$

إذ إنّ :

الفروق الأولى للسلسلة y ΔY_t

الثابت = B

t = الزمن

الفروق الاولى المبطة للمتغير التابع Y_{t-1}

ينطوي اختبار ديكي - فولر (ADF) على فرضيتين (العدم وبديله) في تحديد استقراره السلسلة الزمنية. (Dickey & Fuller, 1981:p431) ويستعمل اختبار (ADF)، لجعل السلسلة الزمنية مستقرة و للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي، التي تجاهلها اختبار ديكي فولر البسيط، يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية للتأكد من سكون السلسلة الزمنية هي حجم العينة، والنموذج المستعمل، ومستوى المعنوية. (جوجراتي، ٢٠١٥: ١٠٥١)

ب- اختبار فيليبس - بيرون (PP)

فيما يخص هذا الاختبار فإنه يعتمد على نماذج واختبارات (ADF)، إلا أنه يختلف عنه بأنه يأخذ الأخطاء ذات التباين غير المتجانس، وذلك من خلال التصحيح غير المعلمي لإحصاءات ديكي - فولر الموسع (ADF) والمعلوم أن هذا الاختبار قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة من الانحدار الذاتي، في حين أن فيليبس - بيرون (PP) قائم على أن السلسلة الزمنية متولدة من متوسط الانحدار المتحرك المتكامل، وأن هذا الاختبار لديه قدرة اختبارية ذات مستوى عالٍ (Gujarati & Porter, 2009, p754) وفي حالة تضارب النتائج بين (ADF) و (PP) يفضل استعمال نتائج فيليبس - بيرون (يوسفات، ٢٠١٢: ٧٠).

ويأخذ كلا الاختبارين الصيغة الآتية :

$$\Delta y_t = \delta Y_{t-1} + u$$

قطاع بدون واتجاه عام

$$\Delta y_t = c + \delta Y_{t-1} + u_t$$

بوجود حد ثابت

$$\Delta y_t = c + Bt + \delta Y_{t-1} + u_t$$

مع قاطع ومتجه زمني

(Enders, 2015: 207) تأخذ المعادلات الثلاث أعلاه فرضيات العدم , وتختبر فرضية العدم بأن المعلمة $(H_1 : B = 0)$ الذي يعني أن السلسلة الزمنية للمتغير غير ساكنة أي أنها تحتوي على جذر الوحدة والفرضية البديلة $(H_1 : B < 1)$ التي تعني أن السلسلة الزمنية للمتغير مستقرة ، فإذا كانت T المحتسبة المطلقة أكبر من T الجدولية نرفض الفرضية ، إذ لا يوجد جذر وحدة والعكس صحيح (Patterson, 2002, 265).

ج- اختبار (correlogram)

من اختبارات السكون البسيطة المعتمد على دالة الارتباط الذاتي (ACF) Autocorrelation function , يتم إعطاء دليل ذو أهمية إلى استقرار سلسلة زمنية من سلسلة الكميات تسمى معاملات الارتباط الذاتي للعينة ، التي تقيس العلاقة بين المشاهدات في أوقات مختلفة ، إذ أن مجموعة معاملات الارتباط الذاتي مرتبة كدالة للتمييز وفي الوقت ذاته هي دالة الارتباط الذاتي للعينة، وتتمثل الخطوة الأولى لفهم وظيفة الترابط الذاتي في فهم معامل ارتباط المنتج لحظة ، افترض N مشاهدين للمتغيرين x و y . يتم إعطاء معامل الارتباط بين x و y بواسطة:

$$r = \frac{\sum (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\{\sum (\sum (x_i - \bar{x})^2)^{\frac{1}{2}} \sum (\sum (y_i - \bar{y})^2)^{\frac{1}{2}}\}}$$

حيث تكون N مجموعة من المشاهدات

يمكن تطبيق فكرة مماثلة على السلسلة الزمنية ترتبط بها المشاهدات المتعاقبة بدلاً من سلسلتين زمنيتين مختلفتين ، إذ تُحسب العلاقة بين سلسلة زمنية واحدة ونفس السلسلة متخلفة بوحدة زمنية واحدة أو أكثر ، بالنسبة إلى الارتباط الذاتي الأول تكون فترة التأخر وحدة واحدة يمثل معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى هو معامل الارتباط البسيط لأول من المشاهدات $(N-1)$ ، كما أن رسم بيانياً مقابل المتباطئات الذي يسمى (Sample Correlogram) فإذا كان انحدار القيمة بطيء يدل ذلك على أن السلسلة غير مستقرة والعكس إذا كائت القيمة تتحرك بسرعة (محمد ، ٢٠١٩ :

المبحث الثاني

قياس وتحليل أثر الائتمان النقدي في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي

في هذا المبحث سنتطرق الى وصف وتقدير متغيرات الأنموذج حتى نستطيع بيان الاثر بين المتغيرات قيد الدراسة، في الخطوة الاولى ستحلل استقراريه السلاسل الزمنية، اذ ان جميع السلاسل ممكن ان تعاني من خاصية عدم الاستقرار وذلك بسبب معاملات الارتباط الذاتي بين قيم السلسلة نفسها او يمكن ان تعاني من الاتجاه Trend، لذا ستحلل الاستقرارية اولا بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views9) وحسب الاتي:

اولاً: وصف المتغيرات

حتى نتمكن من تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة ضمن الأنموذج الاقتصادي وصفت المتغيرات الداخلة في الأنموذج كما في الجدول الاتي:

جدول (14)

وصف المتغيرات الداخلة في الدراسة

الرمز	المتغيرات	المتغير	المدة
GDP	الناتج المحلي الاجمالي	المعتمدة	2004-2018
N	التضخم		
M	البطالة		
CR	الائتمان النقدي	المستقلة	

• توصيف المتغيرات من قبل الباحث

ثانياً: اختبار الاستقرار

سنلجأ الى تحليل الارتباط الذاتي بين قيم السلاسل الزمنية لبيان فيما اذا كانت تعاني من ارتباط جزئي وشامل وحسب الاتي:

١. اختبار دالة الارتباطات الجزئية Correlogram

أخضعت البيانات قيد البحث الى اجراء اختبار الارتباط (Correlogram) وتم التوصل الى النتائج الاتية :

أ- دالة الارتباطات الجزئية والكلية للائتمان النقدي

تبين النتائج التي حصل عليها ان السلسلة الزمنية خالية من معاملات الارتباط الذاتي، كون استقرار السلسلة يتطلب ان يكون معامل الارتباط مساوي للصفر او قريب من الصفر، اي يقع معامل الارتباط الذاتي بين (١، -١)، وبخلاف ١٢ سنة نلاحظ انها اخذت مساراً تنازلياً، اذ تبدأ ب ٦٧٪ ثم تنخفض بشكل تدريجي الى ١٣٪ حسب دالة الارتباط الكلية AC في المدة الاخيرة، و تشير دالة الارتباطات الجزئية PAC الى توزيع القيم بشكل مقارب الى الصفر، اذ كانت في بداية الفترة ب (٦٧٪) الى ان وصلت في نهاية الفترة الى (٠.٠٨٪)، وحتى نستدل على جوهرية الدالة من الناحية الاحصائية وبمقارنة اختبار Q-Stat البالغة ٤٠.٠٤١ والتي اظهرت بانها اكبر من القيم المحسوبة لاختبار كاي سكوير χ^2 البالغة ٧.٥ عند مستوى معنوية ٥٪ وبذلك نقبل الفرضية العدم الدالة على عدم وجود ارتباط بين القيم السابقة واللاحقة وحسب المخرجات الاتية:

جدول (٢) نتائج اختبار دالة الارتباطات المتغير الائتمان النقدية في العراق

Date: 07/10/20 Time: 15:25
Sample: 2004 2018
Included observations: 13

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.679	0.679	7.5002	0.006	
		2	0.359	-0.190	9.7908	0.007	
		3	0.274	0.217	11.256	0.010	
		4	0.149	-0.203	11.734	0.019	
		5	-0.063	-0.164	11.832	0.037	
		6	-0.255	-0.216	13.638	0.034	
		7	-0.426	-0.275	19.534	0.007	
		8	-0.437	0.061	26.986	0.001	
		9	-0.270	0.191	30.548	0.000	
		10	-0.176	0.015	32.563	0.000	
		11	-0.195	-0.098	36.268	0.000	
		12	-0.139	-0.089	40.041	0.000	

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views^٩

ب- دالة الارتباطات الذاتية للمتغيرات التابعة

اجرينا الاختبار نفسه للمتغيرات التابعة (الناتج المحلي الاجمالي ، البطالة ، التضخم)

وتم التوصل الى النتائج التالية :

جدول ()

نتائج اختبار دالة الارتباطات لمتغير

Date: 07/10/20 Time: 15:32

Sample: 2004 2018

Included observations: 12

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.589	-0.589	5.2905	0.021
		2 0.069	-0.425	5.3694	0.068
		3 0.075	-0.220	5.4735	0.140
		4 -0.100	-0.232	5.6838	0.224
		5 -0.131	-0.582	6.0980	0.297
		6 0.441	-0.090	11.545	0.073
		7 -0.397	-0.180	16.849	0.018
		8 0.161	-0.178	17.933	0.022
		9 -0.028	-0.279	17.978	0.035
		10 -0.002	-0.151	17.978	0.055
		11 0.002	0.055	17.979	0.082

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views^٩

دلّت النتائج اعلاه على عدم وجود ارتباط بين القيم من خلال الاعتماد على دالة الارتباط الكلية والجزئية اذ اتخذت مسارا تنازليا، فضلا عن مقارنة قيم اختبار Q-Stat البالغة ١٧.٩٧٩ بتأخر ١٢ سنة بانها اكبر من قيم اختبار كاي سكوير البالغة ٥.٢ عند مستوى معنوية ٥٪ وعليه نقبل الفرضية العدم الدالة على عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم السلسلة الزمنية.

٢. اختبار الاستقرار

بعد اجراء اختبار دالة الارتباطات الجزئية اتضح خلو قيم السلاسل من مشكلة الارتباطات الجزئية لذا سنلجأ الى تحليل الاتجاه لقيم السلاسل، لبيان خلوها من جذر الوحدة، وبالتالي التوصل الى سكون السلاسل وفقاً للاختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) وكما في الجدول التالي:

الجدول (15)

نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية المتغيرات قيد الدراسة

Variables	القيم الجدولية			القيم المحتسبة	Prob
	10%	5%	1%		
CR	-1.602	-1.974	- 2.771	-3.6031	0.0018
M	-1.604	-1.968	- 2.740	-2.9422	0.0065
GDP	-1.603	-1.970	- 2.754	-2.498	0.0171
N	-2.747	-3.212	- 4.297	-10.367	0.000

• اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج ٩ EViews

اجري اختبار الاستقرارية واتضح بأن المتغيرات جميعها (الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم ، الائتمان النقدي) ، لم تحقق الاستقرار عند المستوى بحالاتها الثلاثة ، اذ كانت قيم T المحتسبة اكبر من مثيلاتها الجدولية وبالتالي نقبل الفرض البديل الدال وجود جذر وحدة لقيم السلاسل ، لذا اعيد الاختبار للمتغيرات بعد اخذ الفرق الاول للمتغيرات (الناتج المحلي

الفصل الثالث قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

،والتضخم) لتتوصل الى استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرين، اذ ان T المحتسبة اصغر من مثيلتها الجدولية وبالتالي نقبل الفرض العدمي على الدال على عدم وجود جذر وحدة عند مستوى معنوية (١٪، ٥٪، ١٠٪)، اما (الائتمان النقدي) فقد استقر عند الفرق الثاني، اذ ان T الجدولية اكبر الجدولية وبالتالي قبول فرض العدم الذي ينص على خلو السلسلة الزمنية للائتمان النقدي من جذر الوحدة، وحقت البطالة الاستقرارية عند المستوى، اذ كانت T المحتسبة اصغر من مثيلتها الجدولية وبالتالي خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة لكافة المتغيرات، عند ثلاثة درجات ابطاء لكافة المتغيرات قيد الدراسة.

ثالثاً: تقدير الأنموذج القياسي

في المرحلة السابقة فحصت استقرارية السلاسل الزمنية وثبت انها مستقرة بأخذ الفرق فضلاً عن قدرتها ان تدخل معادلة الانحدار، وفي هذه المرحلة قدرت العلاقة بين المتغير المستقل الائتمان النقدي وإثره على المتغيرات التابعة وحسب مخرجات البرنامج الاحصائي :

١. تقدير اثر الائتمان النقدي على الناتج المحلي الاجمالي

$$\text{GDP(D)} = 43559.69 - 0.02 \text{ DCR} + \text{CR(1)} + \dots$$

$$R^2 = 26\% \quad R^2 (\text{adj}) = 19\% \quad f = 3.88 \quad p = 0.000$$

Predictor	T	P
C	2.53	0.02
DCR	-1.97	0.07

التقييم وفق المعايير الاقتصادية:

من خلال ملاحظة اشارة المعلمات المقدرة للأنموذج، يتبين عدم تطابق اشارة المعلمة المتغير المستقل مع المتغير التابع مع النظرية الاقتصادية، اذ تشير الى العلاقة العكسية بين الائتمان النقدي والناتج المحلي الاجمالي، يعزى هذا الى ان الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية يذهب لأغراض استهلاكية (ك شراء السيارات والزواج وبناء بيوت السكن و....) وليس الى لأغراض انتاجية والتي تنعكس بصورة ايجابية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق،

الفصل الثالث قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

فضلاً عن ضعف تأثير الائتمان النقدي على الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما اكده قيمة $(R^2 = 26\%)$ نتيجة الاعتماد الكبير للناتج المحلي الاجمالي على قطاعات رئيسة كالنفط بالدرجة الاساس يليها وبشكل ضعيف الزراعة الصناعة، فضلاً عن ضعف التمويل المصرفي الاستثماري للمصارف التجارية في تمويل القطاعات الانتاجية التي تعود بالزيادة على الناتج المحلي الاجمالي .

التقييم وفق المعايير الاحصائية:

أ- اختبار T-test : من خلال مقارنة القيمة المحتسبة مع مثيلتها الجدولية والبالغة (١.٩٧) يتضح انها اكبر من مثيلتها الجدولية وبالتالي قبول الفرض البديل الذي يدل على معنوية المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية (٥٪).

ب- اختبار F : من خلال مقارنة قيمتها المحتسبة البالغة (٣.٨٨) مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪ و ١٠٪ نجد ان المحتسبة اكبر من الجدولية وبالتالي قبول الفرض البديل وعليه توقفت الباحثة في اختيار الأنموذج وبالتالي معنوية العلاقة للمتغيرات.

٢. تقدير انحدار اثر الائتمان النقدي على البطالة

$$m = 15.42 - 3.91 D (CR).....(2)$$

$$R-Sq = 48\% \quad R-Sq(adj) = 43\% \quad f = 10.19 \quad p = 0.000$$

Predictor	T	P
C	9.32	0.000
DCR	-3.19	0.008

أ- التقييم وفق المعايير الاقتصادية:

تبين النتائج اعلاه ان اشارة المعلمة المقدرة للائتمان النقدي في علاقتها مع البطالة متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية ، كونها حققت علاقة عكسية اي ان زيادة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية سيساعد على تقليل من البطالة بمقدار (٣.٩١) وبالتالي التوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، اما قوة العلاقة المفسرة حسب اختبار R-Sq فقد بلغت (٤٨٪) والباقي من نسبة التأثير يعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في الأنموذج،

الفصل الثالث قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

الا ان تأثير الائتمان النقدي ضعيف نسبيا لنفس الاسباب المذكورة وهي شكل القروض الممنوحة اغلبها استهلاكية.

ب-التقييم وفق المعايير الاحصائية:

اختبار t من خلال مقارنة قيمتها المحتسبة مع مثيلتها الجدولية والبالغة (٣.١٩) وهي اكبر من الجدولية وبالتالي قبول الفرض البديل الذي يدل على معنوية المعلمة DCR المقدرة عند مستوى ١٪.

اختبار F - Test : من خلال مقارنة قيمتها المحتسبة البالغة (١٠.١٩) مع القيمة الجدولية عند مستوى معنوية ١٪ و ٥٪ و ١٠٪ نجد ان المحتسبة اكبر من الجدولية وبالتالي قبول الفرض البديل الدال على معنوية العلاقة الكلية للأنموذج.

٣- تقدير انموذج انحدار اثر الائتمان النقدي على التضخم

بعد تحليل البيانات وفق البرنامج الاحصائي لبيان اثر الائتمان النقدي على معدل التضخم توصلت الباحثة الى النتائج الاتية:

$$CR(D) = -6.09 + 2.74 D \quad (3) \dots\dots$$

$$R-Sq = 2\% \quad f = 0.29 \quad p = 0.000$$

Predictor	T	P
C	0.89	0.390
DCR	0.543	0.597

أ- التقييم وفق المعايير الاقتصادية:

من النتائج اعلاه يتبين ان المعلمة المقدرة للائتمان النقدي في علاقتها مع التضخم متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية، كونها حققت علاقة طردية اي ان زيادة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية يؤثر على التضخم بالزيادة النسبة (٢.٧٤)، كون القروض الممنوحة لا تذهب الى مسارات تنموية، الا ان عدم ظهور ذلك على معدل التضخم الفعلي يعود للمعالجات السريعة للسياسة النقدية، وهذا ما اظهرته القوة الضعيفة جدا لاثـر

الفصل الثالث قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

الائتمان على التضخم فقد بلغت قيم $R=2\%$ وهذا منطقي لان عملية التحكم بالتضخم سياسة يقوم بها البنك المركزي العراقي من خلال مزاد العملة اي يقوم بالتحكم بقيمة الدينار العراقي عن طريق مزاد العملة والباقي من نسبة التأثير يعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في الانموذج .

أ- التقييم وفق المعايير الاحصائية:

اظهر اختباراً من خلال مقارنة قيمته المحتسبة مع مثيلتها الجدولية والبالغة (٠.٥٤) وهي اقل من القيمة الجدولية وبالتالي رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمي الذي يدل على عد معنوية المعلومات المقدرة .

اختبار F - Test : من خلال مقارنة F المحتسبة البالغة (٠.٢٩) مع قيمة الجدولية عند مستوى معنوية ١٪ و ٥٪ و ١٠٪ فان الجدولية اكبر من المحتسبة وبالتالي قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل .

المبحث الثالث

تحليل اثر الائتمان النقدي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري

في هذا المبحث سيقاس اثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة (الناتج المحلي الاجمالي، البطالة، التضخم) في الجزائر، بتطبيق أنموذج الانحدار الذاتي، وذلك باستعمال برنامج القياسي (E-views٩) السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في الأنموذج، ولا بد من الإشارة الى ان المتغيرات قيد الدراسة حولت الى الصيغة (LOG) وحسب ما يلي :

اولا: وصف المتغيرات الداخلة في الأنموذج

حتى نتمكن من تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة ضمن الأنموذج الاقتصادي تم وصف المتغيرات الداخلة في الأنموذج كما في الجدول الاتي:

جدول(16)

وصف المتغيرات الداخلة في الدراسة

الرمز	المتغيرات	نوع المتغير	الفترة
IGDP	الناتج المحلي الاجمالي	التابع	2004-2018
LN	التضخم		
LM	البطالة		
LCR	الائتمان النقدي	المستقل	

• توصيف المتغيرات من اعداد الباحث

ثانياً: اختبار الاستقرار

سيحل الارتباط الذاتي بين قيم السلاسل الزمنية لبيان فيما اذا كانت تعاني من ارتباط جزئي وشامل وكما يأتي:

١. اختبار Correlogram

في هذا الاختبار درست المتغيرات الداخلة في الدراسة الى اجراء اختبار الارتباط (Correlogram) و توصل الى النتائج الآتية :

أ- دالة الارتباطات الجزئية والكليّة للائتمان النقدي

بعد اخضاع البيانات للاختبار وتحليل النتائج التي حُصل اليها، اتضح ان السلسلة الزمنية للائتمان خالية من معاملات الارتباط الذاتي، كون استقرار السلسلة يتطلب ان تكون قيمة معامل الارتباط الذاتي بين (١، -١)، وبعد تحليل السلسلة الزمنية مع تخلف ١٢ سنة اتخذت قيم السلسلة مساراً تنازلياً، اذ بدأت ب ٨١٪ ثم انخفضت بشكل تدريجي الى ٣٦٪ حسب دالة الارتباط الكلية AC في المدة الاخيرة، و تشير دالة الارتباطات الجزئية PAC الى توزع القيم بشكل مقارب الى الصفر، اذ كانت في بداية الفترة ب (٨١٪) الى ان وصلت في نهاية المدة الى (٠.٠٦٪)، وحتى نستدل على جوهرية الدالة من الناحية الاحصائية نلجأ الى مقارنة قيمة اختبار Q-Stat البالغة ٦٨.٦ مع القيمة المحتسبة والتي اظهرت بانها اكبر من القيم المحتسبة لاختبار كاي سكوير χ^2 البالغة ٧.٥ عند مستوى معنوية ٥٪ وبذلك نقبل الفرضية البديلة الدالة على عدم وجود ارتباط بين القيم السابقة واللاحقة

جدول (١٧) نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية المتغيرات قيد الدراسة

Date: 07/12/20 Time: 11:02

Sample: 2004 2018

Included observations: 15

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.811	0.811	11.975	0.001	
		2	0.624	-0.098	19.608	0.000	
		3	0.428	-0.140	23.510	0.000	
		4	0.235	-0.130	24.795	0.000	
		5	0.056	-0.113	24.876	0.000	
		6	-0.084	-0.049	25.075	0.000	
		7	-0.210	-0.117	26.481	0.000	
		8	-0.312	-0.101	30.016	0.000	
		9	-0.384	-0.087	36.290	0.000	
		10	-0.432	-0.093	45.808	0.000	
		11	-0.421	0.021	57.130	0.000	
		12	-0.369	0.016	68.673	0.000	

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views٩

ب-دالة الارتباطات الذاتية للمتغيرات التابعة

بتطبيق الاختبار ذاته اعلاه على المتغيرات التابعة (الناتج المحلي الاجمالي ، البطالة ،

التضخم) توصلت الباحثة الى النتائج التالية :

Date: 07/12/20 Time: 11:08

Sample: 2004 2018

Included observations: 15

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.362	0.362	2.3854	0.122
		2	-0.149	-0.322	2.8216	0.244
		3	-0.063	0.161	2.9057	0.406
		4	0.012	-0.096	2.9089	0.573
		5	-0.012	0.027	2.9125	0.713
		6	-0.190	-0.253	3.9332	0.686
		7	-0.161	0.054	4.7578	0.689
		8	0.185	0.202	6.0038	0.647
		9	0.112	-0.162	6.5366	0.685
		10	-0.153	-0.059	7.7366	0.655
		11	-0.252	-0.223	11.777	0.381
		12	-0.154	-0.021	13.783	0.315

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views٩

تبين النتائج اعلاه انعدام وجود ارتباط بين القيم السابقة واللاحقة من خلال الاعتماد

على دالة الارتباط الكلية والجزئية اذ اتخذت مسارا تنازليا، فضلا عن مقارنة قيم اختبار Q-

Stat البالغة ١٣.٧ بتاخر ١٢ سنة بانها اكبر من قيم اختبار كاي سكوير البالغة ٥.٢ عند

مستوى معنوية ٩٥٪.

ثانياً: اختبار الاستقرار

يُلجأ الى اختبار السكون وذلك للتأكد من خلو بيانات السلاسل الزمنية من مشكلة جذر الوحدة، أي التأكد من ان بيانات المتغيرات مستقرة وساكنة وخالية من الاتجاه، وقد اختبرت استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات وفقاً للاختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) وكما في الجدول التالي:

الجدول (17) نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية المتغيرات قيد الدراسة

Variables	القيم الجدولية			القيم المحتسبة	Prob
	10%	5%	1%		
LCR	-3.51	-4.10	-5.52	-8.055	0.0009
LM	-2.690	-3.098	-4.004	-3.57	0.0216
LGDP	-2.771	-3.25	-4.42	-47.67	0.0001
LN	-2.701	-3.119	-4.057	-3.43	0.0300

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج EViews⁹

من خلال نتائج الجدول اعلاه اتضح ان جميع المتغيرات التابعة والمستقلة (النواتج المحلي الاجمالي، التضخم، البطالة، الائتمان النقدي)، حققت الاستقرار عند المستوى، اي ان T المحتسبة اصغر من مثيلاتها الجدولية وبالتالي نقبل الفرض العدمي الدال على عدم استقرار السلاسل الزمنية ونرفض الفرض البديل، الدال على عدم سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات التابعة عند مستوى معنوية (١٪، ٥٪، ١٠٪)، اي خلو قيم السلاسل الزمنية للمتغيرات من جذر

الفصل الثالث قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

الوحدة ، عند درجة ابطاء (٣) للمتغيرات (الائتمان النقدي، البطالة، التضخم) اما الناتج المحلي الاجمالي عند درجة ابطاء (٣) .

ثالثاً: تقدير الأنموذج القياسي

بعد اجراء اختبارات الاستقرارية ومعالجة عدم استقرارية قيم السلاسل الزمنية للمتغيرات والتأكد من خلو قيم بيانات المتغيرات قيد الدراسة من جذر الوحدة، وان السلاسل الزمنية مستقرة فضلا اجراء اختبار Q-Stat لبيان عدم وجود ارتباط بين معاملات الأنموذج لذا فان السلاسل الزمنية اثبتت قدرتها على ان تدخل معادلة الانحدار في هذه المرحلة ستوصف وتقدر المتغيرات التوضيحية وإثرها في المتغيرات التابعة وكما يلي :

١- دالة انحدار العلاقة بين الائتمان النقدي والناتج المحلي الاجمالي

$$GDP(L) = 4.709 + 0.57 L)CR(1).....$$

$$R-Sq = 91\% \quad R-Sq(adj) = 91\% \quad f = 149.03 \quad p = 0.000$$

Predictor	T	P
C	12.10	0.0000
)CR(D	12.20	0.0000

التقييم وفق المعايير الاقتصادية:

من خلال النتائج يتبين ان العلاقة بين الائتمان النقدي المصرفي مع الناتج المحلي الاجمالي يتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية بتحقيق علاقة طردية بين المتغيرات ، اي ان زيادة الائتمان النقدي المصرفي بوحدة واحدة سيدفع بالناتج المحلي الاجمالي الى الزيادة بمقدار (٠.٥٧٢) ، اما تأثير الائتمان النقدي المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي فقد حقق نسبة تأثير كبيرة (٩١٪) حسب اختبار (R-Sq) وهذا ناتج عن اعتماد الناتج المحلي الاجمالي على القطاع الخاص بشكل كبير الذي يمول من خلال المصارف التجارية بعد

الفصل الثالث قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

مجموعة من السياسات التنموية المعتمدة في الجزائر التي تهدف الى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص اما بقية التأثير يعود الى متغيرات اخرى لم تدخل بالأنموذج.

التقييم وفق المعايير الاحصائية:

١- اختبار (t-Test) (من خلال مقارنة T المحتسبة مع مثيلتها الجدولية والبالغه (١٢.٢٠) وهي اكبر من مثيلتها الجدولية وبالتالي قبول الفرض البديل الذي يدل على معنوية المعلومات المقدرة .

٢- اختبار F Test- : من خلال مقارنة F المحتسبة البالغة (149.03) مع قيمة الجدولية عند مستوى معنوية ١٪ و ٥٪ و ١٠٪ نجد ان المحتسبة اكبر من الجدولية وبالتالي قبول الفرض البديل وتوفقت الباحثة باختيار الأنموذج ومعنوية العلاقة للأنموذج.

ثانياً: بناء أنموذج انحدار اثر المتغير المستقل على البطالة

$$L(M) = 3.849 - 0.171 L(CR).....(2)$$

$$R-Sq = 40\% \quad R-Sq(adj) = 35\% \quad f = 8.7 \quad p = 0.001$$

Predictor	T	P
C	8.0828	0.000
DCR	- 2.9612	0.0012

١- التقييم وفق المعايير الاقتصادية:

أشارت النتائج اعلاه الى تطابق اشارة المعلمة المقدرة للائتمان النقدي في علاقتها مع البطالة متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية ، كونها حققت علاقة عكسية اي ان زيادة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية بوحدة واحدة سيساعد على تقليل البطالة بمقدار (٠.١٧) ، وبالتالي تطابق العلاقة مع منطق النظرية الاقتصادية ، اما نسبة تأثير للائتمان النقدي على البطالة فقد حققت نسبة (٤٠ ٪) حسب $R-Sq$ وهي نسبة مساهمة

الفصل الثالث قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

أكبر من نسبة مساهمة القطاع المصرفي في تقليل البطالة في العراق اما الباقي من نسبة التأثير يعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في الأنموذج .

٢- التقييم وفق المعايير الاحصائية:

أ- اختبار t: (t-Test) من خلال مقارنة T المحتسبة مع مثيلتها الجدولية والبالغة (٢.٩٦) وهي اكبر من الجدولية وبالتالي قبول الفرض البديل الذي يدل على معنوية المعلومات المقدرة.

ب- اختبار F Test- : من خلال مقارنة F المحتسبة البالغة (٨.٧) مع قيمة الجدولية عند مستوى معنوية ١٪ و ٥٪ و ١٠٪ نجد ان المحتسبة اكبر من الجدولية وبالتالي قبول الفرض البديل .

ثالثاً: بناء أنموذج انحدار اثر المتغير المستقل على التضخم

$$CR(L) = -1.259 + 0.322 L \quad (3) \dots\dots$$

$$R-Sq = 22\% \quad Adjusted=16\% \quad f= 3.8 \quad p= 0.007$$

Predictor	T	P
C	-0.920	0.3739
DCR	1.95	0.0723

١- التقييم وفق المعايير الاقتصادية:

تبين النتائج اعلاه المعلمة المقدرة للائتمان النقدي في علاقتها مع التضخم تطابق مع منطق النظرية الاقتصادية ، كونها حققت علاقة طردية اي ان زيادة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية يؤثر على التضخم بزيادة النسبة (٠.٣٢)، وبالتالي التطابق مع منطق النظرية الاقتصادية ، اما نسبة التأثير للائتمان النقدي على التضخم فقد حققت نسبة

(٢٢٪) حسب $R-Sq$ وتعد نسبة تأثير قليلة جداً في التأثير على التضخم وهذا يعود الى هيكلية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الريع النفطي وبالتالي يكون التأثير عليه بسياسات غير مصرفية، لهذا كانت نسبة التأثير ضعيفة جداً، اما نسبة بقية التأثير يعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج.

٢- التقييم وفق المعايير الاحصائية:

أ- اختبار t : (t -Test) من خلال مقارنة T المحتسبة مع مثيلتها الجدولية والبالغة (١.٩٤) وهي اكبر مثيلتها وبالتالي رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي يدل على عدم معنوية المعلومات المقدرة .

١- اختبار F : F -Test : من خلال مقارنة F المحتسبة البالغة (٣.٨) مع قيمة الجدولية عند مستوى معنوية ١٪ و ٥٪ و ١٠٪ فان الجدولية اقل من المحتسبة وبالتالي قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدمي .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. في علاقة الائتمان النقدي مع الناتج المحلي في العراق اظهرت النتائج القياسية مخالفتها للمنطق النظرية الاقتصادية ، والسبب يعود الى ان معظم الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية في العراق لا يذهب الى الانتاج وانما يذهب الى الاستهلاك (كسراء الاراضي والسيارات ...).

٢. ان نتائج القياسي تبين اثر ضعيف للائتمان المصرفي على التضخم في العراق كما بين ($R-Sq=2\%$) وهذا يعود الى ان التضخم في العراق يتحكم به من قبل السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي من خلال مزاد العملة وبالتالي غياب التأثير للائتمان النقدي.

٣. نسبة الائتمان النقدي الى الناتج المحلي (١٩.١%) توزعت بين ١٥.١% للمصارف الحكومية و ٤% للمصارف الخاصة , تعد نسبة ذات تأثير ضئيل في النمو الاقتصادي لانها لا تلبي حاجة المشروعات التنموية في البلد, في حين انخفض الائتمان التعهدي الى ٤٠.٦ ترليون بعد ان كان ٥٠.٩ خلال فترة الدراسة.

٤. التحيز الممارس من قبل الحكومة في انشطتها لصالح مصارفها على حساب المصارف الخاصة , ولهذا نجد سيطرة المصارف الحكومية على ما نسبته ٨٥.٨% من اجمالي الودائع, اما المصارف الخاصة ١٤.٢% من تلك الودائع, كما ويضاف الى ذلك , منع الوزارات بدوائرها كافة, من قبول الصكوك التي تزيد قيمتها على ٢٥ مليون , والمسحوبة على المصارف الخاصة.

٥. جمود السيولة لدى المصارف على الرغم من بلوغها نسب عالية , الا ان القطاع بات عاجزاً عن تشغيل واستثمار موجوداته والودائع الموجودة لديه , بما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية , ويحقق له ربحية مناسبة عن طريق استغلاله للفرص الاستثمارية المتاحة.

٦. يلعب قطاع النفط الدور الاكبر بالنسبة للنمو الاقتصادي في العراق قياساً في القطاعات الاخرى التي تساهم في الناتج المحلي الاجمالي كقطاع الصناعة والزراعة المساهمين بنسب اقل من النفط.

٧. في بداية مدة الدراسة نجد ان نسب البطالة التي افصحت عنها وزارة التخطيط تشكل نسبة (٢٠٪) نتيجة ما تعرض له العراق من الغزو الامريكي الذي تسبب بحل العديد من المؤسسات الحكومية والامنية والوزارات مما ادى إلى تفاقم حدة هذه المشكلة وانخفضت خلال فترت الدراسة بالاعتماد الكلي على التوظيف الحكومي.
٨. ارتفاع التأثير للائتمان النقدي في الجزائر على المتغيرات الاقتصاد بسبب ما اتخذ من سياسات للتنمية القطاع الخاص ،اذ ان معظم السياسات التي تعمل في السنوات الاخيرة في الجزائر كانت تدعم بشكل كبير وبالاعتماد على الخطط الكفؤة للقطاع الخاص.
٩. نسبة التأثير للائتمان النقدي على التضخم في الجزائر فقد حققت نسبة (٢٢٪) حسب $(R-Sq)$ وتعد نسبة تأثير قليلة جداً في التأثير على التضخم وهذا يعود الى هيكلية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الريع النفطي وبالتالي يكون التأثير عليه بسياسات غير مصرفية، لهذا كانت نسبة التأثير ضعيفة جداً، اما نسبة بقية التأثير يعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج.

ثانياً: التوصيات

١. على المصارف التجارية التي تمنح الائتمان النقدي في العراق توجيه الائتمان نحو الانتاج الذي يكون عامل مساعد في زيادة النمو الاقتصادي وتقليل الائتمان الموجه نحو الاستهلاك بتباعد خطط فعاله وكفاءة والمتابع المستمرة للائتمان المقدم.
٢. استمرار السياسة النقدية في دعم الدينار العراقي وضخ الدولار للتقليل التضخم سينتج لنا خسائر جمه في التضحية باحتياطي الدولار ، لهذا يتوجب تنويع مصادر الدخل بالنسبة للحكومة من خلال دعم كافة القطاعات الاقتصادية ، وترك الدينار العراقي في مواجهة التضخم ، ويكون للائتمان المصرفي المقدم دور كبير في دعم قوة الدينار العراقي.
٣. على المصارف التجارية في العراق اتخاذ التدابير كافة التي تقلل من مخاطر عدم تسديد المقترض والتوجه نحو ضخ كميات كبيرة من الائتمان الهادف الى زيادة النمو الاقتصادي سيما وان المصارف التجارية العراقية تمتلك من السيولة مبالغ كبيرة ستحدث طفرة نوعية في النمو الاقتصادي لو استعملت بشكل فعال.
٤. التحيز الذي تعمل به الحكومة للمصارف هنا لا يجدي نفعاً للاقتصاد العراقي ، لهذا يجب عليها الابتعاد عن التحيز والتوجه ترك المصارف الحكومية والخاصة للمنافسة وجعلها تعمل وتنويع مصادر دخلها الذي يعتمد في معظمه على مزاد العملة والفرق بين السعر الرسمي والمعلن.
٥. هناك خطط وفرص استثمارية كبيرة تقدمها البيئة الاقتصادية العراقي تساعد المصارف التجارية على استثمار السيولة التي تمتلكها وتحقيق ربحية مناسبة وهذا سيساعدها على ترك الاستغلال الا اخلاقي على سبيل المثال هامش الربح العالي الذي تفرضه.
٦. التوجه نحو القطاع الخاص هو السبيل الوحيد التقليل البطالة في العراق التي تشكل نسب كبيرة في الآونة الاخيرة نتيجة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد العراقي سيما وان الاقتصاد العراقي يساعد على توفير انتاج مختلف للشركات التي ترغب العمل فيه

٧. حتى يستطيع الجهاز المصرفي التأثير في التضخم كما هو الحال في البلدان المتقدمة يتوجب تنويع المصادر وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية فالجزائر كما هو الحال في العراق من حيث الاعتماد على النفط .

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر

المراجع:

- القرآن الكريم

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

أ. الكتب

١. أبديمان، مايكل، الاقتصاد الكلي، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض - السعودية، الطبعة الاولى، ١٩٩٩.
٢. اسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، مفاهيم و نظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الأردن.
٣. انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف و التنمية، الجزء الأول، دار الثقافة و النشر، الكويت، ١٩٩٣.
٤. تودارو، ميشيل، التنمية الاقتصادية، تعريب و مراجعة محمود حسن حسين و محمود حامد، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٦.
٥. جوارتيني، جيمس واستروب، ريجارد، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب عبد الفتاح، عبد الرحمن، عبد العظيم، محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، الطبعة الاولى، ١٩٩٩.
٦. جوجراتي، الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني، تعريب و ترجمة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ، الرياض، ٢٠١٥.
٧. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦.
٨. حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع: عمان، ٢٠٠٢.
٩. خالد وهيب الراوي، ادارة العمليات المصرفية، دار المناهج، ط ١ عمان، ٢٠٠١.

١٠. خليفة ، محمد ناجي ، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٦.
١١. احمد جامع ، النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني، التحليل الاقتصادي الكلي ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧.
١٢. د. حسن ، والنجفي، شرح الاعتمادات المستندية ، دار المعرفة، ١٩٩١.
١٣. قريصة، صبحي تا دريس، النقود والبنوك ، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٦.
١٤. العبيدي، رائد عبد الخالق، خالد احمد المشهداني ، النقود والمصارف ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان الاردن، ٢٠١٣ .
١٥. رحيم حسين، سليم حمود: " استخدام الاساليب الكمية في اتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية "، جامعة سكيكدة، ٢٠٠٨.
١٦. سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الكتاب الثاني، كازمة للنشر والترجمة والتوزي الكويت، ١٩٨٢.
١٧. سعيد، عبدالسلام لفنة ، ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، مكتبة السيسبان، بغداد، ٢٠١٤ .
١٨. القزويني، شاكر: محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ١٩٩٢.
١٩. الشمري، صادق راشد، دار العمليات المصرفية (مدخل وتطبيقات)، دار اليازوري العملية للنشر العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الاردن ، ٢٠١٤.
٢٠. طه ، طارق، ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت ، الاسكندرية ، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧.
٢١. القطيفي، عبد العزيز ، النمو الاقتصادي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد، ١٩٩٩.
٢٢. عطية، عبد القادر محمد، رمضان محمد احمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية ، قسم الاقتصاد، الاسكندرية ، ٢٠٠٥.
٢٣. عبد الله ،خالد أمين ،أسماعيل أبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية "المحلية والدولية "، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، ٢٠٠٦.
٢٤. الراشدان، عبد الله زاهي، في اقتصاديات التعليم ، ط٣ ، دار وائل للنشر ، الاردن ، ٢٠٠٨.

٢٥. فاندل، التر، السلسلة الزمنية من وجهة التطبيقية ونماذج بوكس -جنكنز، تعريب . عبد المرضي حامد عزام ، مراجعة احمد حسين هارون ، دار المريخ للنشر الرياض ، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، ١٩٩٢.
٢٦. الحسيني، فلاح حسن عداي، مؤيد عبدالله الدوري ، ادارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر" ، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٨.
٢٧. الكبسي، محمد صالح ورشم، محمد حسن ، "مقدمة في الاحصاء الاقتصادي"، المكتبة القانونية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط٢، ٢٠١٤.
٢٨. الكسار، احمد جمال، اثر الاستثمار في النمو الاقتصادي، ٢٠١٩، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، ٢٠١٩.
٢٩. كنعان ، علي ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، الطبعة الاولى ، لبنان ، بيروت ، دار المنهل اللبناني، ٢٠١٢.
٣٠. مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والادوات والاستخدامات العلمية ، الطبعة الاولى ، الاردن ، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
٣١. مفتاح، د. صالح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الاهداف-الادوات)، الطبعة الاولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥.
٣٢. نامق، صلاح الدين ،النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها ، القاهرة: مكتبة عين شمس، الطبعة الأولى ، ١٩٦٥.
٣٣. النعيمي ، عدنان تايه ، وآخرون ، الادارة المالية النظرية والتطبيق ، الطبعة الثالثة ، الاردن ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
٣٤. والاس بيترسون ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ، ترجمة صلاح دباغ ، الجزء الثاني ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٨.
٣٥. الوزني، خال واصف، والرفاعي، احمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة الحادية عشر، ٢٠١٤.

ب. التقارير

١. بن علي, بلعوز وعاشور, كتوش , واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الاصلاح , برنامج الملتقى الوطني المنظومة المصرفية الجزائرية, والتحول الاقتصادي واقع وتحديات, ١٥/١٢/٢٠٠٤, ٤٩٠-٤٩١ [/http: // lefpedia.com /arab/WP content/uploads/2010/04](http://lefpedia.com/arab/WP_content/uploads/2010/04)
٢. البنك الجزائري , التقرير السنوي للتطور الاقتصادي للاعوام (٢٠٠٤ - ٢٠١٨).
٣. البنك المركزي العراق , الجهاز المركزي للإحصاء ,التقارير السنوية , اعداد متفرقة.
٤. البنك المركزي العراقي , البنك المركزي الجزائري , التقارير الاقتصادية السنوية , سنوات متفرقة
٥. البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , التقرير السنوي لاستقرار المالي لعام ٢٠١٥ .
٦. البنك المركزي العراقي , النشرة السنوية الاحصائية وتقارير البنك المركزي العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٨ .
٧. البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث , التقرير الاقتصادي السنوي للاعوام (٢٠٠٤ , ٢٠٠٥ , ٢٠٠٨ , ٢٠٠٩ , ٢٠١٠ , ٢٠١١ , ٢٠١٣ , ٢٠١٤ , ٢٠١٨).
٨. تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية, مونتيري, المكسيك, ١٨-٢٢ اذار / مارس ٢٠٠٢, منشورات الامم المتحدة.
٩. قانون ٨٨-١ الصادر في ١٢ جانفي ١٩٨٨ والمتضمن القانون التوجيهي. للمؤسسة العمومية الاقتصادية , قانون رقم ٨٨-٦ الصادر في ١٢ جانفي ١٩٨٨ , المعدل والمتمم للقانون ١٢-٨٦ المتعلق بالبنك والقرض. <https://mawdoo3.com>
١٠. محمد عابد الجابري, محمد محمود الأمام, التنمية البشرية في الوطن العربي : الأبعاد الثقافية والمجتمعية, سلسلة دراسات التنمية البشرية, اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا (الاسكوا), وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي, نيويورك, ١٩٩٦.
١١. وزارة التخطيط والتعاون الائتمانية , المجموعة الاحصائية السنوية , الجهاز المركزي للإحصاء بغداد, نشرات لسنوات مختلفة.

ت. البحوث

١. أبراهيمية ,حسنا ناصر . البطالة وخلق فرص العمل احدى تحديات الوضع الراهن , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , العدد ١٩ , ٢٠٠٩.
٢. الشمري, ايمان, البطالة معناها انواعها, الكويت, جامعة الكويت ,كلية الدراسات العليا , بحث منشور , ٢٠٠٥.
٣. بريقل, هاشم , البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع, مجلة جيل للعلوم الانسانية والاجتماعية , العدد ٣ تشرين الأول , مركز جيل البحث العلمي , جامعة تيارت - الجزائر , ٢٠١٤.
٤. حسن كريم حمزة , الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي, مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية , السنة الحادية عشر, العدد/٣٢, المجلد/٩, سنة ٢٠١٥.
٥. حمزة محمود الزبيدي, ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني, الوراق للنشر والتوزيع: عمان, ٢٠٠٢.
٦. خالد حسن زبدة, واقع السياسات الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢), المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية , المجلد ١٦, جامعة القدس, فلسطين.
٧. د. طاهر لطرش, تقنيات البنوك , ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, ٢٠٠٣.
٨. الربيعي , فلاح خلف , سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق , الحوار المتمدن / العدد ٢٢٥٤ , سوريا , ٢٠٠٨.
٩. رشم, محمد حسن واخرون, أثر مكونات السياسة الإقراضية على كفاءة إدارة الائتمان في المصارف التجارية دراسة ميدانية بمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة/الجزائر , مجلة كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية, العدد ١٢٣ لعام ٢٠٢٠.
١٠. الزرري, عبد النافع عبدالله, النجفي, عماد حسن , دراسة تحليلية لبيان اثر الائتمان المصرفي على الاسعار, مجلد الثامن, العدد الثامن عشر, الموصل , ١٩٨٦.
١١. سعيد عبود السامرائي, الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية, ط١, ١٩٨٣.
١٢. الشمري , حمدان واخرون , مشكلات التوظيف والبطالة في الكويت : إلى أين, منشورات مجلس الأمة الكويتي, ٢٠١٣.
١٣. الصوري, ماجد, اصلاح النظام المصرفي في العراق, مجلة الحوار, معهد التقدم للسياسات الائتمانية , ٢٠١٤.
١٤. عبد العزيز , بلعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز, السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦, مجلة بحوث اقتصادية عربية, العدد (٤١) شتاء , القاهرة. ٢٠٠٨.

١٥. عبدالقادر، سلوى عبدالجبار، المخاطر الائتمانية واثرها في القرار الائتماني الصائب، مجلة جامعة كربلاء، العدد الاول- علمي، ٢٠٠٨.
١٦. عمر ، محمد عبدالله ، أزمة البطالة بين الانتشار وطرق العلاج ، المؤتمر السنوي السادس عشر، كلية التجارة - وحدة بحوث الأزمات ، جامعة عين شمس، ٢٠١١.
١٧. الغالبي، عبدالحسين جليل والجبوري، سوسن كريم، اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الثاني، العدد ١٢، العراق، ٢٠٠٩.
١٨. فلاح حسن ثويني، التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، المجلد ٣/العدد ٨/خاص، ٢٠٠٥.
١٩. كاظم، منى عباس، الدور الرقابي للبنك المركزي في تحسين الائتمان المصرفي: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في المصارف، ٢٠١٥.
٢٠. الكسواني ، ممدوح الخطيب، العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ، دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية ، السعودية، المجلد ٣ ، العدد ٦ ، ٢٠٠١.
٢١. محمود، موفق حسن، واقع القطاع المصرفي العراقي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية ، جريدة العالم، العدد ١٢٥٨، ٢٠١٦.
٢٢. منظمة العمل العربية، السياسات التدريب في ضوء القدرات الاقتصادية، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٣.
٢٣. الياس ماهر جلال يعقوب ، تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الأموال المصرفية " دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (١٩٩٤-٢٠٠٣) " ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
٢٤. يوسفات ، علي ، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٩) مجلة الباحث، جامعه ادرار، العدد ١١، ٢٠١٢.

ث. الرسائل و الأطاريح

١. بن مالك عمار, المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الاداء دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترة الممتدة من ٢٠٠٦-٢٠١٠, رسالة ماجستير, جامعة منتوري قسنطينة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, قسم ادارة مالية, ٢٠١١.
٢. جاسر محمد سعيد الخليل, أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين رسالة ماجستير, جامعة النجاح, كلية الدراسات, ٢٠٠٤.
٣. حيدر ثجيل جواد الجياشي , تقلبات اسعار النفط واثرها في السياسة المالية, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الادارة والاقتصاد, جامعة المثنى, ٢٠١٩.
٤. سلام هاشم محمد حلو , اثر السيولة المصرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, رسالة ماجستير, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة المثنى , ٢٠١٩.
٥. سليم عقون , قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر, كلية علوم اقتصاديه قسم علوم التسيير , جامعة فرحات عباس سطيف , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , ٢٠٠٩-٢٠١٠.
٦. صديق توفيق نصار, العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الاسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة, رسالة ماجستير, الجامعة الاسلامية, كلية التجارة, قسم ادارة الاعمال, ٢٠٠٥.
٧. طارق محمد, ٢٠١٦, اسباب البطالة، متوفر على الانترنت على الموقع <https://mawdoo3.com>
٨. العبيدي, اسراء سعيد صالح , " قياس وتحليل تأثير صدمات السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤) " , اطروحة دكتوراه, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, ٢٠١٦.
٩. عذافة، حيدر حسين ، فاعلية السياسة الائتمانية للمصارف المتخصصة في تنشيط الاستثمار الخاص في العراق، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه بالاقتصاد, ٢٠١٨.
١٠. عقيل شاكر عبد مهدي, تحليل مؤثر الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي, اطروحة دكتوراه, جامعة الكوفة, ٢٠١٠.
١١. علي, أمير خليل الموسوي, تنمية الموارد المالية واثرها على محفظة الائتمان المصرفي: دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية الحكومية والاهلية, رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد, ٢٠١٠.

١٢. عمار حمد خلف, قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الادارة واقتصاد -جامعة بغداد, ٢٠١١.
١٣. كي , جي , بتن , الإحصاء السكاني نظرية وسياسة, ترجمة د. عادل عبد الغني محبوب و سهام صديق خروفه , وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , جامعة بغداد , ١٩٩٩.
١٤. محمود, موفق حسن, " واقع القطاع المصرفي العراقي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية, مقال صادر عن شبكة الاقتصاديين العراقيين, ص ١ وعلى الموقع // iraqieconomists.net/ar :http

ح. الانترنت

ثانياً-المصادر الاجنبية:

- 1- AMMOUR BENHALIMA , 'le Systeme Bancaue Algerien Textes et Realite ' edition Dahleb,2001,p 15.
- 2- Anthony shorrocks, Rolph van der hoeven, Growth, Inequality. and Poverty((Prospects for Pro-Poor Economic Development)), UNU World Institute for Development Economics Research ,Oxford University press,2004,p 107.
- 3- Bank of Thailand (2013) "Foreign exchange policy and intervention under inflation targeting in Thailand" BIS papers No 73
- 4- Blinder,Alans and joseph stiglitz, 1983,Mon,credit, constrains,and Economic Activity ,American,Economic Review,No.73May.
- 5- Bragg , Steven M.; Accounting Reference Desktop , John Wiley And Sons Inc , Canada , 2002
- 6- C.Adkins, L.and Hill, R C(2011) Using State for principles of Econometrics. 4thed, New York.
- 7- Campbell R. McConnell,University of Nebraska,Stanley L.Brue,Pacific Lutheran University, macroeconomics, Principles, Problems, and Policies,2008
- 8- Ceydo Oner IMF," what is inflation,Finance&DeveIopment,March,2010
- 9- Charles Siegel, The End of Economic Growth ,published by the preservation Institute ,Berkeley K 2006
- 10- Domdar ,N .Gujarati, (2003), Basic Econometrics, fourth Edition, New

- York, McGraw- Hill Companies mm,inc)
- 11- Edwards Burt ; Credit Management Handbook , 5th Edition , By Burt Edwards , England , 2004
 - 12- Elizabeth Kowalski , Determinants Of Economic Growth In East Asia: A Linear Regression Model , Illinois University Wesleyan, Economics Department,2000,p2.
<http://digitalcommons.iwu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1051&context=econhonproj>.
 - 13- Emek, Nkoro, Ahan, Kelvin Uko(2016) , Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4.
 - 14- Enders, Walter(2015), Applied Econometric Time series , Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, Applied econometric time series /Walter, Fourth edition, University of Alabama
 - 15- Gebrehiwot ,Kidanemariam Gidey(2014) , The Impact of Human Capital Development on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from ARDL Approach to Co-Integration, Volume-II, Issue-IV.
 - 16- Glen Bullivant FICM, Credit policy, credit-necessary for business growth, but currying both risk and cost ,p4-5
 - 17- Greene, William H(2008), Econometric Analysis , Pearson Addison, Inc , Sixth edition,New Jersey.
 - 18- Hansen, Bruce E(2018) , Econometrics, University of Wisconsin, Department of Economics
 - 19- Helmut, Lytkepohi, (2004), Vector Autoregressive and Vector Error Correction Models in Applied Time series Econometrics, Cambrics University press, New York.
 - 20- Hofmann,Boris,2001,'TheDeterminants of private sector credit in Industrialized countries: Do Property prices Matter,BIS Working Papers ,No.108.,
 - 21- Narayan, Paresh, Smyth ,Russell(2008) ,Energy consumption and Real GDP in G7 countries :New Eveidence from Panel Cointegration with Structural breaks Economice
 - 22- Patrick Artus, Finance et croissance, (Paris, le cercle des economists, 2006). P104
 - 23- Patterson, Kerry (2002), An Introduction to Applied Econometrics: ATime Series Approach , Palgrave,New York.
 - 24- Pesaran ,M. Hashem, Shin , Yongcheol, and Richard J.Smith(2001), Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal

- of Applied Econometrics, 16(3).
- 25- .les Rapports annuels de la Banque d' Algerie (2004,2005 ,2006,2007).
- 26- Pesaran MH, Shin Y, Smith RJ(2000),Structural analysis of 32
- 27- Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B(2013), Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach. Social and Behavioral Sciences, Vol.104.
- 28- Sergeant, K. The role of Commercial Banks in financing growth and economic development in Trinidad and Tobago and the Caribbean: A perspective from the Royal Bank of Trinidad and Tobago,2001,p2.
- 29- Smith, Adam, 1976, An inquiry into the nature and Causes of the wealth of Nations, Edited by Cannan. New York ,ny ,modern Library, p48
- 30- Tayana-p-Soubotina ,Katherine A.sheram, Beyond economic growth ((meeting the challenges of global development)) ,The World Bank, Washington D.C ,2000, P 7-8.
- 31- vector error correction models with exogenous,I(1) variables. Journal of Econometrics, 97.
- 32- William H. Greene,New York University, econometric analysis, seventh edition, 2012.
- 33- World employment Report(2004-2005)'employment productivity and poverty reduction', Geneva,ILO,2005,p81,ISBN: 92-2-1148130.

Abstract

Theme of the study that we are addressing is summarized in explaining what is bank credit and the theories explaining it, as well as explaining its impact on some macroeconomic variables during the period 2004-2018 in Iraq and Algeria, as the simple regression model and the 9EViews program were used, and the study reached several conclusions, especially Governmental bias to deal with government banks and ignore private banks, as well as to weaken the impact of monetary credit on inflation as a result of complete control of the latter by the monetary policy represented by the Central Bank of Iraq, accumulating liquidity in commercial banks in Iraq despite reaching high rates, but the sector He is unable to operate his assets and deposits in his possession And Invested. As for the recommendations, the study indicated that there are plans and great investment opportunities provided by the environment of the Iraqi economy that helps commercial banks to invest the liquidity they own and achieve appropriate profitability, and this will help them to leave only ethical exploitation, for example a high profit margin. Imposed by the government, as well as the prejudice that the government works with the banks, is of no use to the Iraqi economy, so I must This is to move away from prejudice and tendency to leave government and private banks to compete and make them work and diversify their sources of income, which depends mostly on currency auction and the difference between the official and declared price.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Muthanna
College of Administration and Economics
Department of Finance and Banking



**MEASURING THE IMPACT OF THE DEVELOPMENT
OF THE VOLUME OF BANK CREDIT ON SOME
MACROECONOMIC VARIABLES IN IRAQ IN LIGHT
OF SELECTED EXPERIENCES**

Master Thesis Submit

to board of the College of Administration and Economic – Muthanna
University It is part of the requirements of obtaining a Master's
degree in Financial and Banking Sciences

by

Fatima Sawadi Shenbara

Supervised By

Prof. Dr. Aqeel Hamid Jaber AL-Helw

1442 H.

2020 A.D.